وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ
Ministère de la Famille, de la Femme, de l'Enfance et des Séniors
Ministry of Family, Woman, Childhood and Seniors

المشروع السّنوي للأداء لسنة 2023

مهمّة الأسرة والمرأة والطّفولة وكبار السنّ

المـحـور الأول: تقديم المـهمة

1- تقديم إستراتيجية المهمة:

تعمل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، تماشيا **مع توجّهات الدّولة** من خلال سياستها العموميّة واستراتجيّاتها **القطاعيّة الى بناء مجتمع دامج ومتوازن ومتماسك وصامد زمن الأزمات والتّغيّرات المناخيّة ، يكرّس مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص في الحقوق والواجبات بين النّساء والرّجال وبصفة عامّة بين مختلف فئات المجتمع دون تمييز ويعلّي مكانة الأسرة ويعزّز دورها التّنموي ويولي الرّعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتّى المخاطر مع تطوير المنظومة الرعائيّة والقانونيّة لكبار السّنّ من أجل تحقيق تنمية مستدامة ورفاه ونماء للجميع.**

وتسعى وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ لتنفيذ جملة من الالتزامات الدولية والوطنية لعل أهمها:

- **الالتزامات الدولية:**

✓ **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** الذي تم رفع التحفظات بشانها في سنة 2014،

✓ **بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب** (بروتوكول مابوتو) بشأن حقوق النساء في إفريقيا الذي انضمت إليه تونس منذ سنة 2018،

✓ **اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي** (اتفاقية لانزاروتي) التي صادقت عليها تونس في 2018،

✓ **قرار الجمعية العامة للأمم عدد 46/91** بتاريخ 16 ديسمبر 1996 المتضمن لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن

✓ **بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا** الملحق بالميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب (مابوتو 11 جويلية 2003)، المادة 22 الحماية الخاصة للمسنات،

✓ **أهداف التنمية المستدامة** في علاقة **بمناهضة كل أشكال العنف** القائم على النوع الاجتماعي والتمييز ضد الأسرة وجميع مكوناتها (النساء والأطفال و كبار السن وكل الفئات في وضعيات هشاشة اجتماعية)، و أيضا في علاقة **بالإدماج الاقتصادي والاجتماعي** للأسرة وخاصة للنساء

وكبار السن وكل الفئات في وضعيات هشاشة اجتماعية و **بالمشاركة في الحياة العامة**، محليا ووطنيا، وضمان التمثيلية الاجتماعية،

- **الالتزامات الوطنية**

✓ **مجلة حماية الطفل** الصادرة بمقتضى القانون عدد 92 المؤرخ في 09 نوفمبر 1995 المنقح والمتمم خاصة بالقانون عدد 41 لسنة 2010 المؤرخ في 26 جويلية 2010.

✓ **قانون عدد 114** لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 **المتعلق بحماية المسنين**، والقوانين المتممة له،

✓ **القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال** الذي وضع أحكاما تتعلق بالعنف المسلط على المرأة في حالات الإرهاب وآليات حمايتها والتعهد بها.

✓ **القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 بتاريخ 11 أوت 2017** المتعلق بالقضاء على العنف ضد المراة

✓ **القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016المتعلق** بمكافحة الاتجار بالأشخاص،

✓ **القانون عدد37 لسنة 2021 المؤرّخ في 16 جويلية 2021** المتعلّق بتنظيم العمل المنزلي،

وقد كان **للدور الأفقي** الذي تضطلع به المهمة من خلال **مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص** تاثيرا على **دفع جميع السياسات العمومية** نحو دعم تكافؤ الفرص وتعزيز المساواة بين الجنسين في مسار ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين النساء والرجال وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات باعتماد مقاربة تشاركية وتفاعلية بين جميع المتدخلين من هياكل عمومية وجمعيات ناشطة في المجال. وقد سجلت الوزارة من خلال مقاربتها التشاركية تقدم ملحوظ فيما يتعلق بـــ:

- **تقييم ووضع آليات كفيلة بتنفيذ قانون عدد 58 المؤرخ في 11 اوت 2017 و المتعلق بالقضاء على العنف ضد المراة والأطفال:**

✓ بعث تنسيقيات جهوية في كل ولاية مع تمثيلية الجهوية للوزارات والمجتمع المدني المتدخلة الجهوية مباشرة في مناهضة العنف (وزارة الصحة، وزارة التربية، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاجتماعية...)

✓ تنفيذ وتقييم الإستراتجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة،

✓ وضع مصفوفة مؤشرات وطنية من قبل مركز الدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة خاصة بمتابعة تطور العنف ضد المرأة من 24 مؤشر سنة 2017 الى 38 مؤشر سنة 2022 باعتماد السجلات الوطنية ،

✓ تعزيز اليات العمل بالمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة،

✓ اصدار التقارير السنوية حول العنف المسلط على النساء من قبل المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة وتقرير سنوي حول العنف المسلط على الأطفال من قبل المندوب العام للطفولة،

✓ التشبيك و القيام بعشر اتفاقيات شراكة مع المجتمع المدني للتعهد بالنساء ضحايا العنف من خلال مراكز الانصات والايواء،

✓ تركيز خطوط خضراء للاشعار بحالات العنف المسلط على النساء والأطفال وكبار السن يعمل عن طريق اتفاقيات شراكة مع المجتمع المدني لضمان النفاذ العادل لجميع خدمات التعهد من انصات وتوجيه وايواء،

- **تشجيع المبادرة النسائية الخاصة وبعث المشاريع والتجديد والابتكار وتعزيز الاستثمار الاقتصادي القائم على المساواة بين الجنسين:**

✓ تقييم تجربة "رائدة" وإحداث البرنامج الوطني لريادة الاعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي **(رائدات)** والذي من المؤمّل أن ينتفع به حوالي 3000 امرأة في غضون سنة 2025 استجابة لمختلف حاجيات النساء، على امتداد 05 سنوات بمعدل 600 مشروع سنويا باعتمادات جملية تقدر بـــ 50 مليون دينار، وإحداث قرابة 8400 موطن شغل بصفة مباشرة

وغير مباشرة، إلى جانب إسناد جيل جديد من القروض الصغرى والمتوسطة تتراوح قيمتها بين 100 إلى 300 ألف دينار.

- ✓ تمكين حوالي 1600 اسرة ذات وضعيات خاصة من مشاريع اقتصادية صغرى ومتناهية الصغر عبر المرافقة والتكوين للتقليص من حدّة البطالة لدى أفراد الأسرة ومساعدتهم على خلق موارد رزق والانتقال التدريجي من القطاع غير المهيكل إلى القطاع المهيكل .
- ✓ مساعدة الأسر المنتجة على تسويق وترويج منتوجاتها من خلال معرض الحرفيات والأسر المنتجة بهدف التعريف بقيمة أعمال الحرفيات ومساعدتهن على التسويق في مختلف مسالك الترويج الممكنة وتحسين مساهمتهن في الدورة الاقتصادية وطنيا وجهويا.

- **اتاحة فرص الوصول و الحصول على خدمات ذات جودة للنماء و الرعاية في بئة أمنة ودامجة في مرحلة الطفولة المبكرة في المناطق الداخلية والاحياء ذات الكثافة السكانية العالية:**

- ✓ بعث 30 روضة عمومية في المناطق النائية والريفية والحدودية والاحياء ذات الكثافة السكانية العالية،
- ✓ دمج اطفال ذوي الاحتياجات الخصوصية وخاصة الأطفال المصابين بطيف التوحد و الحاملين لاعاقات خفيفة في فضاءات الطفولة المبكرة عبر المساهمة بمنحة قدرها 200د شهريا لخلاص معاليم تربيتهم ما قبل المدرسية بهدف ضمان حق هذه الفئات بتربية دامجة دون تمييز وفي إطار تكافؤ الفرص بين الأطفال ضمن برنامج تنمية الطفولة المبكرة وذلك على إثر تسجيل 607 طفل في رياض الأطفال الحاملين لمختلف الاعاقات كما أن عدد الأطفال المصابين بطيف التوحد قد ارتفع من 95 طفلا سنة 2018 الى 207 طفل سنة 2021 برياض الأطفال[1]،

- **تحسين نوعية حياة كبار السن و تمكينهم من كافة حقوقهم و ضمان رعايتهم في بيئة آمنة و طبيعية:**

[1] استنادا للاحصائيات المدرجة ضمن النظام المعلوماتي لجمع وتحليل المعطيات في قطاع الطفولة لسنة 2021

- ✓استكمال الصياغة النهائية للمجلة القانونية لحماية كبار السن وبرمجة عرضها على أنظار مجلس الوزراء لتكون أول مجلة قانونية في العالم تخص حماية كبار السن،
- ✓تعميم خدمات القرب لفائدة كبار السن فاقدي السند المادي والعائلي وبلوغ نسبة تغطية ب 80 % من خلال تمويل 31 فريقا متنقلا لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت،
- ✓إعداد الصياغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لكبار السن وخطتها التنفيذية،
- ✓مواصلة الدعم المادي للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي بهدف التعهد والرفع من جودة الخدمات لفائدة كبار السن المقيمين بمؤسسات الرعاية والبالغ عددها 12 مؤسسة، إلى جانب دعم مؤسسة المرحوم عبدالله الجلالي لرعاية كبار السن بسيدي بوزيد الذي يتم تسييره مباشرة من خلال الجمعية الجهوية لرعاية المسنين بالجهة.
- ✓مراجعة منحة الايداع بالعائلة لفائدة المسنين فاقدي السند من 200د الى 350 د شهريا

- الإدماج الاجتماعي للأسر عبر دعم وظائف الأسرة وإكسابها النجاعة والفاعلية وتعزيز أدوارها والعلاقات داخلها ومع المحيط الخارجي من خلال:

- ✓التأهيل للحياة الزوجية: حيث استهدف هذا البرنامج حوالي 1700 شاب وشابة من 11 ولاية.
- ✓التربية الوالدية: توعية وتأهيل في المجال وقد شمل حوالي 13000 ولية وولي بـ13 ولاية.

- احاطة بالأسر المهاجرة والمتبقين بأرض الوطن حيث تم:

- ✓تشخيص واقع الأسر المهاجرة وأفرادها المتبقين بأرض الوطن بثلاث ولايات معنية بالتدخل السبالة من ولاية سيدي بوزيد وولاية مدنين وسوسة.
- ✓تنظيم حملات توعية وتثقيف لتنمية قدرات الاسرالمتبقين بأرض الوطن لوقاية أبناءهم من السلوكات المحفوفة بالمخاطر كالهجرة الغير شرعية وحمايتهم من الانزلاق نحو الانحراف والانسياق في اتجاه الأفكار المتطرفة والعنيفة.
- ✓تنظيم لقاءات مع الأسر المهاجرين لتشجيعهم على الاستثمار في بلادهم .

- دعم المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين عبر تطوير المنظومة التشريعية في مجال الأسرة والمرأة و الطفل و كبار

- ✓ اعداد أمر رئاسي جديد يتعلق بإحداث وتنظيم جائزة رئيس الجمهورية للنهوض بالأسرة والمصادقة عليه بمجلس وزراء

- ✓ وضع مشروع مرسوم عطل الأمومة والأبوة والوالدية في القطاعين العام والخاص،
- ✓ إعداد مشروع مرسوم الوساطة العائلية،
- ✓ اعداد مشروع أمر رئاسي حول التنظيم الهيكلي والإداري لمراكز التوجيه والإرشاد الأسري لتقريب الخدمات لفائدة الاسر في الجهات،

ورغم المكتسبات والإنجازات في علاقة بتكريس حقوق الأسرة والمرأة والطفل وكبار السن، فإن المهمة تواجه التحديات التالية:

- **ارتفاع منسوب العنف المسلط خاصة على النساء والأطفال وكبار السن وعلى الاسرة في الفضاء الخاص والعام:**

- حيث ورد بالتقرير الوطني حول مقاوم العنف ضد المرأة في تونس بعنوان سنة 2021 أن الإشعارات الواردة على الخط الأخضر 1899 في سنة 2021 كما بينت ان العنف المسلط ضد المراة يتوزّع بين 84 % عنف معنوي و72 % عنف مادي و10 % عنف جنسي و42 % عنف اقتصادي فيما لم تتجاوز نسبة العنف السياسي 0.6 %، في حين تجاوز العنف الزّوجي 75 % حسب الدراسة التي أنجزها المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة حول محددات العنف الزوجي سنة 2021،

- كما ورد بالمسح العنقودي متعدد المؤشرات حول وضع الأم والطفل في تونس لسنة 2018 أن نسبة الأطفال الذين تعرضوا الى العنف في المحيط العائلي قد بلغ 88.1%، والعنف اللفظي 84.2%، والعنف الجسدي 22.6%.

- **ارتفاع ظاهرة العمل غير اللائق للنساء والفتيات في الوسط الريفي وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والنّفاذ المنصف والعادل إلى الخدمات والموارد**

- تمثل المرأة في الوسط الريفي 3/1 العدد الجملي للنساء وتحتل الدور الريادي في ضمان تنمية المناطق الريفية وتوفير الأمن الغذائي وحماية هذه المناطق من التصحر البيئي والسكاني، لكنها تعاني العديد من الصعوبات لعل من أهمها:

- ✓ضعف توفر مورد رزق خاص بها مقارنة بالرجل حيث إنّ نسبة النّساء والفتيات اللاتي يمتلكن مورد رزق خاص بهن لا تتجاوز 19.3% مقابل 55.9 % بالنسبة إلى الرجال،
- ✓ صعوبة النّفاذ إلى الخدمات والموارد ومسالك التوزيع،
- ✓عدم ارتقاء ظروف عملهنّ إلى معايير العمل اللائق،
- ✓عدم احتساب مشاركتهنّ في القطاع الفلاحي بصفتهنّ معينات للعائلة بما أنه عمل غير مؤجّر إذ يمثلن 78.9 % من مجموع اليد العاملة الموسمية و71.42 % من مجموع اليد العاملة القارة، في حين ترتفع مساهمتهن يدا عاملة معينات للعائلة وبدون أجر إلى حدود 78.5 %.
- كما ارتفع عدد المعينات المنزليات الى 40000 معضمهن فتيات 17.5% منهن تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة، و60.8 % تتراوح أعمارهن بين 18 و29 سنة، و31 % لم يلتحقوا بالتعليم و31% منهن قد أجبروا على الانقطاع على التعليم،

- **تواضع التواجد النشيط والفاعل للمرأة في ريادة الاعمال و في سوق الشغل وفي مواقع صنع القرار**

- ✓ لم تتجاوز نسبة النساء الناشطات خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020 34.7% حسب احصائيات المعهد الوطني للاحصاء كما لا تزال تمثيلية النساء في ريادة الأعمال الاقتصادية ضعيفة نسبيا إذ أن صاحبات المهن في الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة يشكّلن نسبة **27 %**، المصدر الخطة الوطنية للاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي رائدات 2022-2025
- ✓ كما لم تتجاوز نسبة النساء المنتفعات بقروض لبعث المشاريع **46.3%** سنة 2015 المصدر الخطة الوطنية لماسسة النوع الاجتماعي،

- **تطور نسبة الفقر والهشاشة والبطالة والمهن غير المهيكلة لدى الأسر والنساء والأطفال وكبار السن وتفاقمها زمن الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية**

✓ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء بـ 20.9٪ مقابل 14.1٪ لدى الرجال خلال الثّلاثيّة الأولى من سنة 2022 وتجدر الإشارة أن نسبة البطالة ترتفع إلى الضعف لدى خريجات التعليم العالي مقارنة بنظرائهم من الذكور،

✓ ارتفاع نسبة الفقر لدى الأطفال زمن الأوبئة والأزمات حيث تم تسجيل ارتفاع نسبة الفقر من 19% الى 25% اثر شهرين من الحجر الصحي الشامل اي ما يقارب 216.000 طفل فقير جديد وارتفع عدد الاطفال الفقراء إثر الجائحة من 685.000 طفل الى 900.000 طفل، "المصدر الاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة"

✓ تطور نسبة كبار السن الذين يعيشون تحت خط الفقر من مجموع كبار السن المسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي حيث بلغت حوالي 37,5%, ومثلت نسبة الإناث 17.3% مقابل 20.2 % بالنسبة إلى الذكور. "المصدرالاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن اكتوبر2022"

✓ تفاقم الآثار السلبية للأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية على الفئات الأكثر هشاشة المتواجدة بصفة بارزة خاصة في الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة أو في مهن تتّسم بالهشاشة وضعف الاستقرار وصعوبة النّفاذ إلى التكنولوجيا و الخدمات،

- **ارتفاع نسبة الإعالة وتزايد الاحتياجات الصحيّة والاجتماعيّة للأسرة و كبار السن**

✓أدى ارتفاع مستوى مؤشر أمل الحياة لدى النساء 78,1 سنة مقابل 74,5 للرجال سنة 2017 الى اتساع الفجوة بين الجنسين على مستوى الخدمات اثر ظهور فئة من المسنات يعشن فرادى (دون عائل أو أرامل أو مطلقات)،

✓تسجيل نسبة ارتفاع كبار السن المتعهد بهم من طرف أحد أفراد العائلة 23.5%، والذين لا يتمتعون بتغطية صحية (13.4%)، وكبار السن المعوقين 18.5% والذين يعانون من عجز كلي 37.2% "وفق احصائيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات"

- **تكريس الصور النمطية للدّور الرعائي للمرأة وعدم التوازن في تقاسم الأدوار داخل الأسرة**

✓وفق المسح العنقودي متعدد المؤشرات حول وضع الام والطفل في تونس/2018 فان نسبة الأمهات اللاّتي يشاركن أبناؤهن في أنشطة التعلّم والاستعدادات المدرسية تساوي 64.4٪ كما

تفيد الدراسات ان المرأة تخصص 08 اضعاف الوقت الذي يخصصه الرجل للعمل المنزلي والاعتناء بالأطفال ورعاية كبار السن مما يحول دون تمتعهن بوقت كاف للراحة النفسية و الجسدية او المشاركة في الحياة الجمعياتية او السياسية او الثقافية او الرياضية

- **ضعف نفاذ الأطفال والاطفال ذوي الحاجيات الخصوصية في سن 03-05 سنوات الى خدمات التعليم الجيد وذي جودة دون تمييز وعلى قدم المساواة بين الجنسين وبين الجهات و بين الطبقات:**

✓ بلغت نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة في الوسط الريفي 27.6% مقابل 62.7% بالوسط الحضري وتسجل نسب انتفاع بالتربية ما قبل المدرسية تغيرا بفارق 5 نقاط مئوية لصالح الذكور(39,7% للذكور و34,3% للإناث)

✓ كما بلغ عدد الأطفال الحاملين لمختلف الإعاقات برياض الأطفال 607 طفل في مستهل السنة التربوية 2022/2021 مقابل 207 طفل مصابين بطيف التوحد لسنة 2020/2021، و كما اشارت المؤشرات لسنة 2016-2017 الى ارتفاع معدل انتشار مختلف الإعاقات والاضطرابات لدى الأطفال الأقل من ثماني سنوات الى1.4 % مع توقعات بارتفاع هذه المعدلات.

- **عدم ملائمة الاطار التشريعي المنظم للاسرة والمراة والطفولة وكبار السن مع مقتضيات تطوير المنظومة التشريعية لهذه الفئات.**

ولتحقيق **رؤيتها في بلوغ المساواة الشاملة بين الجنسين و تحقيق الرفاه والنماء للجميع دون تمييز بما يستجيب** لتطلعاتهم وتطور احتياجاتهم وتنوعها، اعتمدت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن **المحاور الاستراتيجية** التالية **للتقليص من الفجوة بين الجنسين**:

<u>المحور الإستراتجي 1</u>: القضاء على جميع أشكال العنف والتميز ضد المرأة والطفل وكبار السن وداخل الاسرة من خلال الوقاية والحماية والمشاركة

<u>المحور الإستراتجي 2</u>: تعزيز التمكين الاقتصادي للمراة والاسرة و الاستثمار في كفاءات كبار

<u>المحور الإستراتجي 3</u>: التمكين و الادماج الاجتماعي للمراة و الطفل والاسرة وكبار السن

2- تقديم برامج المهمة:

ترتكز مهمة الأسرة والمرأة وكبار السن لتنفيذ استراتيجيتها على ثلاثة برامج فنية:

- **برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص،**
- **برنامج الطفولة،**
- **برنامج كبار السن،**
- علاوة على برنامج **القيادة والمساندة** والذي يعمل على قيادة المهمة وتوفير الدعم لفائدة البرامج الفنية والعملياتية،

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

تم ضبط مشروع ميزانية وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن لسنة 2023 باعتمادات قدرها **239000** أد مقابل **207090**أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها **31910** أد وتمثل نسبة تطور **15%**.

ولا ترتقي هذه الميزانية إلى مستوى تحديات المهمة مما يعيق تنفيذ الأهداف المرسومة في مختلف البرامج العمومية لها خاصة في ظل تنامي ظواهر اجتماعية على مختلف الفئات الاجتماعية في وضعية هشاشة والناتجة عن الأزمة الصحية والمالية والاقتصادية.

ويحظى برنامج الطفولة بأعلى نسبة من الاعتمادات المخصصة بما يعادل **73%** من جملة ميزانية المهمة يليه برنامج القيادة والمساندة بنسبة تقدر بـ **10%**، يليهما برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بنسبة تقدر بـ **9%** ثم برنامج كبار السن بنسبة تقدر بـ **8%.**

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة:ألف دينار)

بيـــــــــان النفقات		ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	%النسبة
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	129242	151180	21938	17%
	اعتمادات الدفع	129242	151180	21938	17%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	11180	11570	390	3%
	اعتمادات الدفع	11180	11570	390	3%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	33778	37808	4030	12%
	اعتمادات الدفع	33778	37808	4030	12%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	46105	48680	2575	6%
	اعتمادات الدفع	32890	38442	5552	17%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**220305**	**249238**	**28933**	**13%**
	اعتمادات الدفع	**207090**	**239000**	**31910**	**15%**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب البرامج

(الوحدة:ألف دينار)

البرامج	ق م	تقديرات 2023	التطور

					النسبة %
				المبلغ (1) - (2)	
برنامج 1: المرأة والأسرة وتكافؤ ص الفر	اعتمادات التعهد	16859	31264	14405	85%
	اعتمادات الدفع	18170	21014	2844	16%
برنامج 2: الطفولة	اعتمادات التعهد	161414	174902	13488	8%
	اعتمادات الدفع	151194	174644	23450	16%
برنامج 3: كبار السن	اعتمادات التعهد	21710	20908	-802	-4%
	اعتمادات الدفع	18440	20028	1588	9%
برنامج 9: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	20472	22164	1692	8%
	اعتمادات الدفع	19286	23314	4028	21%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**220305**	**249238**	**28933**	**13%**
	اعتمادات الدفع	**207090**	**239000**	**31910**	**15%**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

حدد مشروع ميزانية سنة 2023 لمهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ب **239000**أد وتمثل **نفقات التأجير** أعلى نسبة من ميزانية المهمة أي ما يعادل **63%** من الاعتمادات والتي تقدر ب **151180**أد مقابل **129242**أد سنة 2022 أي بنسبة تطور قدرها **17%**، تليها على التوالي **نفقات التدخل** التي تمثل **16%** من ميزانية المهمة أي باعتمادات قدرها **37808**أد مقابل **33778**أد سنة 2022 أي بنسبة تطور قدرها **12%**، وكذلك **نفقات الاستثمار** ب **16%** أي باعتمادات قدرها **38442**أد مقابل **32890**أد سنة 2022 أي بنسبة تطور قدرها **17%**، في حين بلغت **نفقات التسيير 5 %** من ميزانية المهمة أي باعتمادات قدرها **11570**أد مقابل **11180**أد سنة 2022 أي بنسبة تطور قدرها **3%**.

وستوجه نسبة التطور في الميزانية المقترحة لسنة 2023 إلى تغطية النفقات والأهداف التالية:

- **نفقات التأجير:**

سيتم توجيه إعتمادات التأجير إلى مجابهة تطور النفقات التالية:

- ارتفاع عدد أعوان المهمة المرخص فيهم مقارنة بسنة 2021 حيث من المتوقع أن يبلغ عدد أعوان مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن إلى موفى سنة 2022 حوالي 4994 مقابل 4670 سنة 2021 أي بزيادة قدرها 324عونا،
- تغطية نفقات الأجور للإنتدابات المنجزة خلال سنة 2022،
- تغطية نفقات الترقيات العادية لسنة 2023 في حدود 20% طبقا للمنشور عدد9 المؤرخ في 20 ماي 2022 والإنتدابات الجديدة،
- تغطية نفقات إنتداب أعوان الحضائر دفعة سنة 2022-2023،
- تغطية نفقات إعادة التوظيف أعوان المهمة على معنى الأمر الحكومي عدد1143 لسنة 2016،
- تغطية نفقات التدرج والترقيات الإستثنائية للسلك الإداري المشترك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020،
- تغطية نفقات الزيادة في أجور الأعوان بموجب الأمر عدد 797 لسنة 2022 مؤرّخ في 8 نوفمبر 2022 يتعلّق بضبط برنامج ومقادير الزيادة العامة في الأجور لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بعنوان سنوات 2023 و2024 و2025،
- تعزيز الموارد البشرية بالنقل والإلحاق،
- احالة 43 مطلب تقاعد قبل بلوغ السن القانونية طبقا للأمر عدد 542 لسنة 2022.

- **نفقات التسيير:**

سيتم توجيه اعتمادات التسيير العادي للبرامج الى مجابهة تطور النفقات المتعلقة بـــ:

- تنظيم التظاهرات والمواعيد الوطنية والإقليمية والدولية للتحسيس ورفع الوعي ومناصرة حقوق الاجتماعية والاقتصادية لمختلف الفئات في وضعية هشاشة من نساء وأطفال وكبار السن خاصة منها مناهضة العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي،

- تنفيذ المحور الاستراتيجي الأول القضاء **على جميع أشكال العنف والتميز ضد المرأة والطفل وكبار السن من خلال الوقاية والحماية والمشاركة والادماج بتخصيص** اعتمادات:

- ✓ للتصدي لظاهرة المؤسسات الفوضوية من خلال الترفيع في نسق الزيارات التفقدية والعمليات البيداغوجية وما يترتب عنها من زيادة في المنحة الكيلوميترية لضمان جودة الخدمات المسداة لفائدة الطفولة بمؤسسات الطفولة المبكرة العمومية منها والخاصة في اطار تحقيق المساواة بين الأطفال
- ✓ لتوفير النفقات الالزامية المترتبة عن استغلال مؤسسات الطفولة الجديدة للتحسين من جودة خدمات التعهد والاقامة للأطفال مكفولي الدولة،

- ❖ توفير الاعتمادات الضرورية لتأمين نشاط نوادي الأطفال المتنقلة (تأمين وقود وصيانة)، لدعم حق الأطفال المتواجدين بالمناطق الحدودية في التنشيط والترفيه و الرفع من المؤشر المتعلق **بنسبة انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.**

- ❖ الترفيع في اعتمادات النفقات الالزامية (الماء والكهرباء والهاتف والوقود والصيانة....) للاستجابة للارتفاع المتواصل للنفقات المذكورة علاوة عن برمجة تغطية نفقات كراء مقر جديد للوزارة.

- ○ **نفقات التدخل:**

سيتم توجيه اعتمادات التدخل الى مجابهة تطور النفقات التالية:

- ❖ الرفع من المؤشر المتعلق **بنسبة التغطية بخمات التعهد لإيواء النّساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهم** بـ10 ولايات منها ولاية جندوبة وتوزر وقابس والمهدية والقيروان والقصرين واريانة وسيدي بوزيد وتطاوين وبن عروس سنة 2022 وإحداث 07 مراكز تعهد سنة 2023 عن طريق ابرام اتفاقيات شراكة وعقود اهداف مع الجمعيات لمدة ثلاث سنوات وذلك في اطار تحقيق الهدف المتعلق **بالقضاء على العنف المسلط على النساء والفتيات وداخل الاسرة،**

- ❖ الترفيع في منح التمويل العمومي لتسيير مراكز الارشاد و التوجيه الاسري في 05 ولايات من 607 اد لمدة ثلاث سنوات الى 760 اد في اطار اتفاقية الشراكة للتحسين من جودة خدمات الارشاد و التوجيه الاسري النفسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي بولايات اريانة (حي التضامن) وجندوبة (غار دماء) وباجة و ولايتي تطاوين وبنزرت للرفع من المؤشر المتعلق **بنسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الإختصاصات،**

-الترفيع في منحة مستلزمات التعهد بالاطفال مكفولي الدولة من تغذية ولباس وصحة ومعاليم الدراسة من اطفال المراكز المندمجة للشباب و الطفولة و اطفال الوسط الطبيعي بمركبات الطفولة باعتمادات اضافية جديدة تقدر ب1.100 اد وذلك للرفع من جودة خدمات الرعاية و الحماية المسداة للاطفال في وضعيات الهشاشة من مكفولي الدولة في اطار تنفيذ المحور الاستراتيجي الأول **القضاء على جميع أشكال العنف والتميز ضد المرأة والطفل وكبار السن وداخل الاسرة زمن السلم و الازمات والتغيرات المناخية من خلال الوقاية والحماية والمشاركة والادماج**

- ❖ التكفل بمعلوم 200د شهريا لفائدة الاطفال من ذوي طيف التوحد لفائدة قرابة 300 طفل في اطار البرنامج الوطني للروضات الدامجة للرفع من المؤشر المتعلق **بنسبة التحاق الاطفال بفضاءات الطفولة المبكرة** في اطار عدم التمييز و المساواة و تكافؤ الفرص بين الاطفال وعدم ترك أحد خلف الركب،
- ❖ الرفع من اعتمادات لدعم الجمعية التونسية لقرى أطفال (SOS) من **1360** أ د سنة 2022 الى **3150** أد سنة 2023 بهدف مواصلة التعهد بالأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع بالعائلة في اطار الرفع من المؤشر المتعلق **بنسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللاموسساتي،**
- ❖ الرفع من الاعتمادات المخصصة لبرنامج الايداع بالعائلة للتشجيع على التكفل بالمسنين فاقدي السند العاءلي من قبل الاسر البديلة لتطوير من عدد المنتفعين من**170** منتفع سنة **2022** (منهم 78 من النساء) الى **200** منتفع سنة **2023** في اطار الرفع من المؤشر الخاص **بنسبة المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن بالبيت وذلك بالترفيع من مقدار المنحة بالايداع العائلي من 200 د شهريا الى 350 د شهريا**

- **نفقات الاستثمار:**

سيتم توجيه اعتمادات الاستثمار الى مجابهة تطور النفقات التالية:

- ❖ تمويل المبادرات النسائية ذات نسبة تشغلية عالية و المتجددة من خلال قروض تمييزية تصل الى 300 اد والتي تساهم في تحقيق أهداف السياسات العمومية في مجال المرأة وكل الفئات في

وضعية هشاشة قصد تمكينهم اقتصاديا واجتماعيا وذلك للرفع من المؤشر المتعلق **بنسبة المشاريع النسائية** باحداث 600 مشروع سنويا،

- الاستثمار في المشاريع لفائدة الأسر ذات الوضعيات الخاصة لاحداث **500 مشروع لاسر منتجة** ومهددة بالتعيرات المناخية و الهجرة عير نظامية و للنساء في الوسط الريفي لضمان حق نفاذها إلى موارد الرزق والعمل اللائق في اطار تنفيذ المحور الاستراتيجي الاول **القضاء على جميع أشكال العنف والتميز ضد المرأة والطفل وكبار السن وداخل الاسرة زمن السلم و الازمات والتغيرات المناخية من خلال الوقاية والحماية والمشاركة والادماج،**
- الاستثمار في كفاءات كبار السن وتحسين من جودة الخدمات المسداة بمراكز رعاية المسنين بتخصيص الاعتمادات الضرورية لمواصلة تجهيز مؤسسات الايواء و تهيئتها بما يستجيب لحاجيات كبار السن سعيا لتحقيق الهدف المتعلق **بضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن ،**
- مواصلة تأمين خدمات القرب بدعم النوادي المتنقلة لرعاية كبار السن فاقدي السند والنوادي المتنقلة للأطفال لتقريب خدمات التنشيط التربوي والاجتماعي بالمناطق الريفية والحدودية ،
- للرفع من مؤشر نسبة التحاق الاطفال بفضاءات الطفولة المبكرة تم:

✓دعم مشاريع الصيانة والتهيئة للفضاءات الطفولة لمواصلة البرنامج الوطني للروضات العمومية

✓تحديد بلوغ مؤشر 20000 طفل من أسر فقيرة ومحدودة الدخل بالمناطق الداخلية والنائية وبالاحياء ذات الكثافة السكانية العالية للانتفاع بمعاليم التسجيل للالتحاق بفضاءات الطفولة المبكرة للسنة التربوية 2023/2022 مقابل 15000 طفل خلال السنة التربوية 2022/2021 **للحد من اوجه عدم المساواة وتكافؤ الفرص بين الاطفال في الوسط الحضري و الريفي،**

- مواصلة تجديد أسطول النقل وتدعيم وسائل العمل باقتناء الاثاث والتجهيزات لتحفيز الاطارات وتحسين ظروف العمل لتحقيق النجاعة المطلوبة.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023- 2025):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	119162	129242	151180	154141	157204
نفقات التسيير	9493	11180	11570	11917	12502
نفقات التدخلات	31765	33778	37808	40942	45311
نفقات الاستثمار	38366	32890	38442	39000	45983
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**198786**	**207090**	**239000**	**246000**	**261000**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**199080**	**207240**	**249238**	**257141**	**266662**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى(2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
برنامج 1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	16542	18170	21014	22044	26243

برنامج 2: الطفولة	143144	151194	174644	179113	186500
برنامج 3: كبار السن	17841	18440	20028	20829	23229
برنامج 9: القيادة والمساندة	21259	19286	23314	24013	25028
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**198786**	**207090**	**239000**	**246000**	**261000**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**199080**	**207240**	**239360**	**246420**	**261430**

(الوحدة:ألف دينار)

تم اعداد مشروع إطار النفقات متوسط المدى للفترة 2023-2025 أخذا بعين الاعتبار للضغوطات المالية والحاجيات المتأكدة للوزارة والتوجهات المضبوطة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 9 بتاريخ 20 ماي 2022 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023، حيث انه تم تسجيل نسبة **9%** زيادة بين سنة 2023 - 2025 بمعدل زيادة سنوية تقدر ب **4.5%** وهي زيادة لا تغطي النفقات الجديدة المترتبة عن تداعيات الازمات المتعددة الابعاد وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الفئات في وضعية هشاشة والتي تتعهد بجزء منهم المهمة وفق منظور اجتماعي حمائي وقائي و إدماجي.

ويتجلى نقص الاعتمادات على مختلف السياسات العمومية للمهمة بمختلف أقسام الميزانية وهذا ما يؤثر سلبا على تحقيق **رؤية المهمة** على المدى المتوسط والبعيد **لبلوغ المساواة الشاملة بين الجنسين و تحقيق الرفاه والنماء للجميع دون تمييز بما يستجيب** لتطلعات مختلف الفئات من الجنسين وتطور احتياجاتهم وتنوعها وذلك كما يلي:

- **نفقات التأجير:**

ستشهد اعتمادات التأجير ارتفاعا بنسبة **4%** أي باعتمادات قدرها **151180**أد سنة 2023 إلى اعتمادات قدرها **157204** أد سنة 2025 وهي اعتمادات لا تغطي:

- الحاجة المتاكدة من الانتدابات لتدعيم المهمة ببعض الاختصاصات ذات الأولوية في مجال الطفولة المبكرة و علم النفس و علم الاجتماع ومهندسي الاعلامية والبناء والتقنيين الفنيين ومندوبي حماية الطفولة المساعدين الى جانب عملة الحراسة والتنظيف والطبخ وقيم الليلي،

- الترقيات العادية لاعوان واطارات السلك الاداري المشترك خاصة مع تحديد اسقف الترقيات، وهو ما يؤثر سلبا على التقدم على مستوى اداء مختلف السياسات العمومية للمهمة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ المحور الاستراتيجي **القضاء على أشكال العنف والتميز ضد الأسرة و خاصة ضد المرأة والطفل وكبار السن زمن السلم والنزاعات والتغيرات المناخية من خلال الوقاية والحماية والمشاركة والادماج ،**

- **نفقات التسيير:**

تسعى المهمة إلى ترشيد والضغط على نفقات التسيير من خلال برامجها العمومية رغم الارتفاع الذي ستشهده الاعتمادت من سنة 2023 إلى سنة 2025 بنسبة **8%** لتغطية النفقات التالية:

- تحسين ظروف العمل من خلال كراء فضاءات ادارية وظيفية لفائدة بعض الادارات المركزية وخاصة المندوبيات ومندوبي حماية الطفولة وهو ما ينجر عنه ارتفاع النفقات الالزامية،
- تغطية الديون والمتخلدات،
- احكام التصرف في وسائل النقل رغم تقادم أسطول السيارات وتجهيزها بمنظومة GPRS،
- تحسين من نسبة تأطير الأعوان والاطارات المركزية والجهوية من خلال التكوين والرسكلة المستمرة،
- رفع مستوى الوعي والتحسيس لدى العموم بقضايا المرأة وتهديدات التي تطال الطفولة والتحديات التي تستوجب رفعها لتحسين الرفاه الاجتماعي من خلال التظاهرات والأنشطة الدولية والوطنية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الهدف المتعلق بالقضاء على العنف ضمن المحور الاستراتيجي **تحقيق المساواة الشاملة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز،**

- **نفقات التدخلات:**

شهدت نسبة تطور قدرها **20%** أي بمبلغ قدره **37808أد** سنة 2023 إلى **45311أد** سنة 2025، وسيكون لها تأثير على التوجه الوقائي للمهمة وذلك من خلال:

- الرفع من التغطية بخدمات التعهد بالنساء ضحايا العنف التي تسير عن طريق منحة تمويل عمومي عبر الجمعيات (برنامج المرأة والاسرة وتكافؤ الفرص) ببرمجة احداث 14 مركز

للتعهد بالنساء ضحايا العنف على دفعتين خلال سنتي 2023 و 2024 لتبلغ **نسبة التغطية 50 % بخدمات التعهد بالايواء و الانصات** في غضون سنة 2025.

- التأثير على نوعية وجودة الخدمات الموجهة للأطفال مكفولي الدولة من المراكز المندمجة للشباب و الطفولة (22 مركز) ومركبات الطفولة (96 مركب طفولة) خاصة مع برمجة انتدابات جديدة لتسيير وتخصيص اعتمادات اضافية لدعم خدمات الاعاشة واللوزام المدرسية والاكساء ولوازم التنظيف التي تشهد ارتفاع متواصل وذلك لحماية ووقاية الاطفال المهددين وتحقيق الهدف المتعلق **بالنهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد،**
- عدم الوصول الى الطاقة القصوى لمؤسسات رعاية كبار السن نظرا لعدم الترفيع من منحة التأجير العمومي (لفائدة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي) مع استمرار عدم تفعيل فتح الانتدابات لفائدة الاتحاد والترفيع من الاعتمادات المرصودة مما يعيق من بلوغ **طاقة الايواء الى50 %** في غضون سنة 2025 المتعلقة بمؤشر **الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين،**

- **نفقات الاستثمار:**

بالنسبة لنفقات الاستثمار فان اعتمادات الدفع المبرمجة ستحول دون خلاص المشاريع والبرامج على مدى المتوسط وخاصة منها المشاريع المتواصلة حيث لم تتعدى نسبة التطور على مدى ثلاث سنوات **20%** وذلك باعتبار المعطيات الآتي ذكرها:

- تقدم انجاز المشاريع المتواصلة المتعلقة بالبنية التحتية والتجهيز خاصة بناء وتهيئة مؤسسات تحت الاشراف حيث انطلقت أشغال جزء كبير منها بعد استيفاء الدراسات الفنية والمعمارية مما يرفع من نسق استهلاك الاعتمادات،
- ضعف الاعتمادات السنوية المخصصة للدفع للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتي تحول دون بلوغ الأهداف المرسومة (كمشروع التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في الوسط الريفي – مشروع المبادرة الاقتصادية في الوسط الريفي - النهوض بفضاءات الطفولة المبكرة) و المرتبطة اساسا **بمؤشر نسبة تطور المشاريع النساءية** المؤمل ب3000 مشروع في غضون خمس سنوات،

- التعهد بكلفة تسجيل الأطفال بفضاءات الطفولة المبكرة من منظور ادماجي في اطار تحقيق مبدا تكافؤ الفرص بين الاطفال والجهات ولتلبية مختلف حاجيات الأطفال من ذوي الحاجيات الخصوصية للرفع من **المؤشر الوطني للالتحاق بفضاءات الطفولة** من 39.5**%** الى 45**% في غضون سنة 2024**،

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد 1 : المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

إسم رئيسة البرنامج: السيدة سميرة بن حسين

بداية من 01 نوفمبر 2019

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

1.1 تقديم إستراتجية البرنامج:

وفق نظرة استراتيجية ورؤية مجتمعية شاملة قوامها ادماج النّوع الاجتماعي، وعدم ترك أحد يتخلّف عن الرّكب، يتزايد الوعي اليوم حول مزيد دعم ريادة المرأة التونسية في محيطها الإقليمي والدولي، باعتبار أن حقوقها المكرسة في الدستور والقوانين من المكاسب الهامة التي لا يمكن تطويرها إلا من خلال تحديد الأولويات و سد الفجوات تحقيقا للمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ونبذ أشكال العنف والتمييز. وعملا على تكريس القيم الإنسانية بين جميع الأفراد للحفاظ على مكانة الأسرة داخل المجتمع وضمان تماسكها وتعزيز دورها التنموي زمن السلم والأزمات والتغيرات المناخية والبيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية في كل المجالات وخاصة في مجال السياسات العمومية، **يعمل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص من خلال غايته** على وضع البرامج والأليات وتنفيذ الأنشطة الكفيلة بتكريس المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومناهضة التمييز والعنف ضد المرأة ودعمها للوصول الى مواقع القرار ومشاركتها في الحياة العامة. إضافة إلى توفير الدعم الكفيل بالنهوض بأوضاع الأسرة على مستوى التماسك بين أفرادها وتقاسم الأدوار بينهم وتأطيرها لتربية الناشئة والحفاظ على علاقات زوجية ناجحة و كذلك الإحاطة بالأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تعاني الهشاشة الاقتصادية أو (و) الاجتماعية. ويتجسد ذلك عن طريق التوعية والتكوين و تطوير التشريعات والتدخل الميداني لمختلف الفاعلين باعتماد مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

تفعيلا للأحكام الدستورية وانسجاما مع الاتفاقيات والمعايير والمواثيق والمعاهدات الدولية المصادق عليها من الجمهورية التونسية وتتمثل أهمها في:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- منهاج عمل المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة بيجين،
- اتفاقية الدولية لمقاومة كل أشكال العنف والتمييز ضد المرأة (اتفاقية "سيداو")
- انضمام تونس لأجندة الأمم المتحدة 2030 الخاصة بالتنمية المستدامة
- انضمام تونس في التحالف الدولي من أجل المساواة في الأجر

وعلى ضوء **تشخيص واقع السياسة العمومية** يتبين ما يلي:

نقاط القوة:

سجل البرنامج العديد من التطورات التي تسمح بتحقيق أهدافه ونذكر منها خاصة:

- إعداد ووضع برنامج وطني جديد للريادة النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" المصادق عليه خلال مجلس وزاري بتاريخ 08 مارس 2021،
- انفراد تونس عربيا في إصدار أول قانون شامل للقضاء على العنف ضد المرأة (القانون الأساسي عد58 لسنة 2017) والذي دخل حيّز التنفيذ في فيفري 2018 كما صادقت تونس على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق والحريّات للجنسين مثل اتفاقية السيداو والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وانظمت لأجندة الأمم المتحدة 2030 الخاصة بالتنمية المستدامة.
- ثراء التشاريع الضامنة لحقوق المرأة والأسرة التي تتميز بمقاربتها الشمولية، دون اعتبار مشاريع النصوص القانونية التي هي في طور المصادقة مثل مشروع قانون عطلة الامومة والأبوة.
- وضع استراتيجية وطنية لتطوير قطاع الأسرة
- وضع استراتيجية وطنية جديدة لمناهضة العنف ضد المرأة،
- -استمرارية التمويل المباشر من ميزانية الدولة لاحداث مشاريع متناهية الصغر لفائدة فئات النساء والفتيات والأسر ذات الدخل المحدود أوالمنعدم أوالأسر ذات العائل الوحيد وذلك في إطار محاربة البطالة والفقر وقلة الرزق. والجدير بالذكر أن تلك المشاريع ومواطن الرزق تعرف نسبة ديمومة تقارب 80 %.
- وجود تمثيليات جهوية لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن تسهر على تنفيذ برامج الوزارة ومتابعتها على المستوى الجهوي.
- تميز المجتمع مدني باقتناعه بقضايا المرأة والأسرة وانصهاره مع برامج الوزارة في المجال من خلال الاتفاقيات المبرمة بينه وبين الوزارة لتنفيذها
- وجود دعم هام من قبل المنظمات العالمية والإقليمية المانحة لوضع حيز التنفيذ استراتيجيات وبرنامج الوزارة الخاصة بقطاعي المرأة والأسرة

- معاضدة الوزارة في انجاز مهامها على مستوى المرأة خاصة من قبل الكريديف والمرصد الوطني لمقاومة العنف ضد المرأة.

نقاط الضعف

✓ضعف تثمين ريادة الأعمال بصفة عامة وريادة الأعمال النسائية بصفة خاصة،

✓ضعف المبادرة الخاصة لدى خريجات التعليم العالي خاصة لدى الإناث

✓صعوبة النفاذ العادل لفرص العمل والكسب الاقتصادي خاصة في صفوف النساء والاسر محدودة الدخل وذات الحاجيات الخصوصية

✓ضعف المبادرة خاصة في صفوف النساء والفتيات خاصة في ظل المخاطر الناجمة عن التغييرات المناخية والكوارث البيئية

✓-غياب انتفاع النساء من الفئات الهشة والعاملات في القطاع الفلاحي والغير مهيكل بالمناطق الفلاحية بمنظومة التغطية الاجتماعية

✓ضعف الإحاطة بالنساء ذوات الاحتياجات الخاصة (خاصة منهن السجينات المسرحات والأمهات العازبات وضحايا الاتجار بالأشخاص)

✓ضعف الإحاطة بأفراد الأسر ضحايا الهجرة غير النظامية

✓محدودية البرامج التي تتعاطى مع تنامي عدد الأسر ذات العائل الوحيد امرأة

✓ضعف النفاذ إلى المعلومة خاصة لدى النساء والفتيات في المناطق الريفية وعدم توفر المعطيات الإحصائية حول ريادة الأعمال النسائية،

✓ضعف الديناميكيات والمبادرات لاحتضان المشاريع النسائية في تصور متجدد للخدمات مبنية على خدمات القرب،

✓ضعف الديناميكية الموجهة نحو الشركات الناشئة والابتكار عند النساء،

✓إشكالية الوصول إلى الخدمات والمرافقة القبلية والبعدية خاصة لدى النساء والفتيات في الوسط الريفي،

✓تضمن بعض المجلات والنصوص القانونية لفصول وأحكام تمييزية ضد المرأة و الأسرة .

✓صعوبات تواجه متابعة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع والمخططات و التي تحد بالتالي من تكريس المساواة بين الجنسين

- ✓ضعف الاعتمادات المالية المخصصة لإنفاذ مختلف محاور القانون عدد 58 لسنة 2017،
- ✓ضعف التغطية الكافية بخدمات الانصات والتوجيه والاحاطة والايواء بالمرأة ضحية العنف
- ✓ -تواضع التواجد النشيط والفاعل للمرأة في مواقع القرار .

- ✓ضعف الموارد البشرية والإمكانيات اللوجستية،
- ✓محدودية البرامج التوعوية والتكوينية والتدريبية الخاصة بالمسائل الحقوقية ومقاومة العنف ضد المرأة والتعهد بالضحايا،

على المدى المتوسط، **تصبو رؤية البرنامج** الى تطوير المؤشرات المتعلقة بالاستقلالية المالية للمرأة (سواء عن طريق المبادرة الخاصة أو الشغل) ومشاركتها الفعلية في الشأن العام وتصدرها مواقع القرار بالقطاعين العمومي والخاص والحسم في عديد المسائل القانونية المكرسة للتمييز بين الجنسين وبين الشرائح الاجتماعية والمهنية وبين الجهات ومواصلة تنفيذ البرامج والأنشطة التي تهدف الى تغيير العقلية المجتمعية المكرسة للتمييز بينها وبين الرجل والتطبيع مع العنف وضمان العمل اللائق للعاملات في القطاع الفلاحي وخاصة ما يتعلق بتوفير التغطية الاجتماعية.
أما بخصوص قطاع الأسرة تصبو الرؤية الى مواصلة دعم برنامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية وتطوير حوكمته وايلاء الاهتمام الخاص بالأسرالتي تشكوالتفكك والسلوكات المحفوفة بالمخاطروالهجرة الغير نظامية كما سيتم الإحاطة بالمقبلين على الزواج وتأطيرومساعدة العائلات على التكفل بأطفالها الذين يعانون من اضطرابات التعلم والنظر في مسائل أخرى تمس من انسجام وتوازن العلاقات الزوجية والأسرية.

ولبلوغ أهدافه الإستراتيجية اعتمد برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على **المحورين الإستراتيجيين التاليين:**

المحور الإستراتيجي1: دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاندماج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات والأسر

وذلك من خلال :

- ضمان حقوق المرأة الانسانية الكونية بما يكفل دورها كفاعلة إيجابية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والعلمية.

- الوصول الى مواقع صنع القرار بكل من القطاعين العام والخاص والمشاركة في الشأن العام.
- العمل على تثمين وتطوير دور الأسرة في التنشئة السليمة وتوازن الأفراد والمجتماعات ومساهمتها في الرقي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد.
- مرافقة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية وذات العائل الوحيد ومنها الأسرة المهاجرة والفاقدة للسند المادي وتمكّنيها من المؤهلات الكفيلة بتطوير قدراتها والتعويل على ذاتها لضمان تحسّن أوضاعها والعمل على تحقيق اندماجها اجتماعيا واقتصاديا والإحاطة بأفرادها ومرافقتهم وحمايتهم من التهميش ومن السلوكيات المحفوفة بالمخاطر،
-توفير إطار قانونَي ملائُم يساعد على تمتُّين التماسك وُدعم الترابط داخل الأسرة.

المحور الاستراتيجي 2: مناهظة العنف وجميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل الفضاء الأسري وخارجه

وذلك من خلال:

- المساهمة في القضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة المبني على النوع الإجتماعي وتوفير آليات الحماية والصمود للضحايا.
- رصد ودراسة هذه ظاهرة العنف المسلط على المرأة داخل وخارج الفضاء الأسري قصد معالجة أسبابها والتصدي لها والوقاية منها.
- دراسة المنظومة القيمية المجتمعية ووضع استراتيجية لتغييرها بما يمكن من نزع الصورة النمطية والدونية لمرأة الؤسسة للعنف وذلك من خلال إعادة النظر في أساليب التنشئة داخل الأسرة والمراجع التربوية وخطاب المؤسسات الإعلامية والثقافية والأعمال الفنية...

1.2 الهياكل المتدخلة:

فبوصفه آلية علمية ومصدر لإنتاج البيانات والإحصائيات المراعية للنوع الاجتماعي، يتولى مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، دعم الوزارة عند مساهمتها في تصور السياسات ووضعها للخطط والبرامج والأنشطة مما يضفي أكثر نجاعة في محتوها وفي آليات تنفيذها ومتابعتها وتقييمها، وذلك على ضوء مخرجات الدراسات والبحوث التي يعدها

المركز حول الوضع الحقوقي للمرأة وظاهرة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي والذهنية الاجتماعية النمطية إزاء المرأة،

كما يمثل المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، آلية جديدة لمعاضدة مجهود الوزارة في مجابهة العنف المبني على النوع الاجتماعي وذلك عن طريق تحاليل الإحصائيات من خلال تلقي الاشعارات عبر الخط الأخضر 1899 ورصد ظاهرة العنف ووضع الآليات الكفيلة بدراسة مختلف جوانبه العلمية والنفسية والاجتماعية وكلفته الاقتصادية وتجميع المعطيات حول حالات العنف المسلط على المرأة بما يمكّن من رسم الاستراتيجيات والسياسات الكفيلة بالقضاء عليه وعلى أسبابه والعوامل التي تؤثر فيه، مع توثيق أعمال العنف وآثارها بقاعدة بيانات تحدث للغرض،

كما تعمل **الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي** على تقديم خدمات الإرشاد والتوجيه النفسي والقانوني والإجتماعي والإقتصادي للأسر والإحاطة بالنساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.

2-أهداف ومؤشرات الأداء

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء

- **الهدف1-1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية**

أدى تنامي ظاهرة البطالة في صفوف الفتيات والنساء والأسر ذات الوضعيات الخصوصية، على إثر الأزمات الاقتصادية والإجتماعية والصحية والتغيرات المناخية، الى تسليط الضوء على الفئات المذكورة قصد تعزيز قدراتها المادية ومؤهلاتها الفنية باعتماد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص مما يجعلها قادرة على احداث والتصرف في مشاريع اقتصادية، سواء كانت متناهية الصغر أو صغرىأو متوسطة، فتتحول العائلة أو المرأة المستفيدة الى فاعلة اقتصادية تشارك في التنمية وخلق الثروة المحلية والجهوية والوطنية.

وفي هذا الإطار، يندرج **الهدف1** ضمن **المحور الاستراتيجي 1 "دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاندماج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات والأسر".**

- **المؤشرات المتعلقة بتقييم مدى تحقيق الهدف1 -1**

يتم تقييم مدى تحقيق هذا الهدف عن طريق المؤشرات التالية:

✓ مؤشر 1- 1-1: نسبة المشاريع النسائية "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا

تم اختيار هذا المؤشر باعتبار أنه يمكن من معرفة نسبة مجموع المشاريع المحدثة سنويا في اطار البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" وذلك مقارنة بالعدد الجملي المبرمج سنويا والمقدر بـــــ 600 مشروع. وبالتالي يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى قدرة برنامج "رائدات" على جعل النساء والفتيات ينخرطن في مجال الاستثمار الاقتصادي ذات القدرة التشغيلية العالية او القيمة المضافة المرتفعة خاصة، ومدى وقع مجهود الوزارة في خلق شريحة من النساء والفتيات رائدات تتصدر مواقع القرار في عالم الأعمال.

✓ تقديرات المؤشر.1-1-1

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشـــــر 1.1.1: نســـــبة المشـــاريع رائـــدات الممولـــة مقارنة بما هو مبرمج سنويا	النسبة المئوية	%31	906 مشروع %150	1100 مشروع %180	1100 مشروع %180	1100 مشروع %180

بالنسبة لسنة 2022: في إطار تنفيذ البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي رائدات" تمت برمجة تمويل 600 مشروع جديد سنويا طيلة الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2025.

وينتظر ان يبلغ عدد المشاريع الممولة عن طريق برنامج رائدات 900 مشروع وعليه ستكون نسبة الإنجاز بحوالي **150%**.

يرجع تجاوز نسبة الإنجاز لسنة 2022 التوقعات المحددة الى توفر الاعتمادات بخط التمويل لدى البنك التونسي للتضامن المقدرة بـ حوا لي 7 م د وهي ناتجة عن استخلاص صاحبات المشاريع "رائدة" لقروضها وإعادة استغلالها لتمويل مشاريع جديدة "رائدات" وذلك دون اعتبار اعتمادات الدفع المرصودة بميزانية البرنامج بعنوان سنة 2022 لفائدة خطوط التمويل "رائدات" بالبنوك الشريكة المقدرة بـــــ 4 م د الى حدود 22 ديسمبر الجاري.

بالنسبة لسنوات 2023 الى 2025 : يتوقع أن تفوق نسبة المشاريع المحدثة خلال المدة 2023- 2025 نسبة الإنجاز لسنة 2022 (150%) تصل الى حوالي 180 % أي 1100 مشروع سنويا عوض 600 المبرمجة ، وذلك باعتبار إقرار الترفيع في حجم الإعتمادات المرصودة لبرنامج رائدات ابتداء من سنة 2023 تقدر ـ 40% مما سيساهم في الترفيع في حجم التمويل لمشاريع رائدات الصغرى والمتوسطة مقارنة بالمشاريع المتناهية الصغر التي سيتقلص عددها باعتبار أن الوزارة والبنوك الشريكة ستتولى حث صاحبات المشاريع ومنهن خاصة أصحاب الشهائد العليا على الاستثمار في الشريكات الصغرى والمتوسطة خاصة.

وبالتالي ينتظر أن يبلغ مجموع عدد المشاريع "رائدات"المحدثة سنوات 2022 الى 2025 حوالي 4206 مشروع مقابل 2400 مشروع مبرمج أي بنسبة انجاز تفوق175%

✓ مؤشر 1- 1-2: نسبة مواطن الشغل "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا

تم اختيار هذا المؤشر لأنه يمكن من معرفة نسبة **مجموع المشاريع النسائية** المحدثة سنويا في اطار البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي رائدات" وذلك مقارنة بما تم برمجته سنويا المقدر بـــــ 600 مشروع. كما يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى قدرته على جعل النساء والفتيات ينخرطن في مجال

الاستثمار الاقتصادي ذات القدرة التشغيلية العالية او القيمة المضافة المرتفعة خاصة ومدى مساهمته في خلق وتطوير شريحة النساء والفتيات صاحبات المشاريع الاقتصادية.

✓ تقديرات المؤشر.1-1-2

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر 2.1.1: نسبة مواطن الشغل "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا	النسبة المئوية	%32	1502/1680 89.5%	**1952/1680** 116%	2062/1680 123%	**2200/1680** 137.5%

- **بالنسبة لسنة 2022**: ينتظر أن يبلغ عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق مشاريع "رائدات" قرابة 1502 مشروع أي ما يوازي **89.5%** من عدد المشاريع المبرمجة سنويا (1680) .

تعود أسباب عدم التوصل الى الهدف المبرمج الى ارتفاع عدد المشاريع المتناهية الصغر المقدرة بـــــ 86.7% من مجموع المشاريع المحدثة وهي مشاريع تتميز بقدرة تشغيلية ضعيفة جدا قدرت بمعدل 1.5 موطن شغل بالنسبة لكل مشروع. وذلك نظرا لغياب ثقافة العمل الجماعي والمجازفة في احداث مشاريع ذات رأس مال مرتفع لدى المستفيدات بالتمويل كما يرجع ذلك الى ضعف مشاركة صاحبات الشهائد العليا

بالنسبة لسنوات 2023 الى 2025 :

باعتبار أن الوزارة ستشرع ابتداء من سنة 2023 في تنفيذ خطة إتصالية للتعريف بمكونات البرنامج والفرص التي يتيحها في المجال لفائدة النساء والفتيات صاحبات المشاريع وأفكار المشاريع، فانه ينتظر أن يرتفع عدد مواطن الشغل مقارنة بما هو مبرمج سنويا الى حوالي 1952 سنة 2023 أي بنسبة **116%** من عدد مواطن الشغل المبرمج سنويا لتصل الى **123%** سنة 2024 و**135% سنة** 2025 .

وبالتالي ينتظر أن يبلغ مجموع عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق برنامج "رائدات" خلال سنوات 2022 الى 2025 حوالي 7716 مقابل 6720 موطن شغل مبرمج أي بنسبة انجاز تقدر بـــــ 115 %

✓ مؤشر 1-1- 3-: نسبة تطور المشاريع النسائية "رائدات" الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة

يمكن هذا المؤشر من معرفة نسبة تطور احداث المشاريع الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة وذلك بهدف تمكين الوزارة من تقويمها لمضمون حمالاتها التحسيسية والإعلامية والاتصالية لدفع صاحبات المشاريع وأفكار المشايع على احداث شركات صغرى أو متوسطة باعتبار أنه، بقطع النظر على قدرتها على خلق الثروة واستيعاب اليد العاملة والصمود أمام الأزمات المالية، فان المشاريع النسائية الصغرى والمتوسطة تساهم في ارتفاع نسبة تواجد المرأة بمواقع القرار في عالم الأعمال وتدخلها كفاعلة في اقتصاد البلاد وتنميته.

✓ تقديرات المؤشر1-1-3

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر 3.1.1: نسبة تطور احداث المشاريع النسائية "رائدات" الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة	النسبة المئوية	18 مشروع %4	121 مشروع %13	220 مشروع %20	297 مشروع %27	385 مشروع %35

بالنسبة لسنة 2022: بلغ عدد المشاريع " رائدات" الصغرى والمتوسطة 121 مشروع من بين 906 مشروع أي حوالي 13% .وتعتبر هذه النسبة غير سيئة باعتبار أن تنفيذ برنامج "رائدات" انطلق في النصف الثاني من سنة 2022 بتزامن حملة إعلامية محتشمة حول فرص

تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة تصل الى 300 أد مما جعل اقبال الشريحة المستهدفة من النساء والفتيات على هذا النوع من المشاريع باهتا.

بالنسبة لسنوات 2023 الى 2025: بفضل الاستراتيجية الاتصالية والإعلامية للوزارة والحمالات التحسيسية والدورات التكوينية التي ستنظمها بالتعاون مع البنوك الشريكة لفائدة المتدخلين وصاحبات المشاريع وأفكار المشاريع سيحصل على امتداد السنوات 2023 الى 2025 تغيرا في خريطة المشاريع المحدثة، حيث ستتقلص المشريع متناهية الصغر من 86.7% سنة 2022 الى 80% سنة 2023 والى 73% سنة 2024 والى 65% سنة 2025 وذلك مقابل ارتفاع نسبة المشاريع الصغرى والتوسطة التي ستسجل ستبلغ سنة 2023 20 % من مجموع المشاريع الممولة خلال تلك السنة بعد أن كانت تضاهي نسبة 13% سنة 2022 ليتواصل نسق ارتفاعها سنة 2024 الى 27% و سنة 2025 الى 35%

✓ المؤشر1-1-4 : عدد المجامع النسائية في مجال سلاسل القيمة المحدثة سنويا

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة تطور المشاريع النسائية الجماعية المحدثة في إطار خطة العمل للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في المناطق الريفية.

وبهدف هذا المؤشر الى معرفة تطور احداث هذا النوع من المشاريع التي تهدف الى ادماج المرأة في كامل مسار الإنتاج ابتداء من حلقة الحصول على المواد الأولية الى حلقة عرض المنتوج على المستهلك النهائي وذلك قصد تخليص المرأة من بقائها رهينة حلقات انتاج دون أخرى مما يعزز هيمنة الرجل على البعض الآخر من حلقات الإنتاج المدرة لمنافع أو أرباح لا تطال المرأة.

✓ تقديرات لمؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025

المؤشر 4.1.1: عدد المشاريع النسائية التي تعتمد سلاسل القيمة المحدثة سنويا .	عدد المجامع	07	06	10	10	10
	عدد المشاريع الفردية	51	43	100	100	100

تم في سنة 2022 احداث 6 مجامع نسائية ويقدر معدل المنخرطات بكل منها بين 20و50 أما على مستوى المشاريع الفردية فقد قدرت نسبة الإنجاز بـــ 43 مشروع فردي مما يرفع عدد المستفيدات الى ما بين 63 الى 83 امرأة وفتات.

ابتداء من سنة 2023 الى حدود 2025 ينتظر أن يتم احداث سنويا 10 مجامع بمعدل انخراط يصل الى 50 امراة وفتاة و100 مشروع فردي مما يجعل عدد المستفيدات يقدر سنويا ب150 مستفيدة

✓ مؤشر-1-1-5: موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها

يندرج هذا المؤشر في اطار دعم أمهات التلاميذ المهديين بالانقطاع المدرسي عن طريق تمويل موارد رزق لفائدتهن كليا من ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص وذلك من أجل الخروج من دائرة الفقر بسبب قلة الرزق وغياب دخل قار للعائلة يؤمن حاجيات أطفالها المتمدرسين ويوفر لهم ظروف دراسة مرضية مما يبعد عنهم شبح الانقطاع عن التعليم،

كما سيمكن هذا المؤشر من تقييم مدى نجاعة التدخل لفائدة الأمهات المستهدفين وقدراتهن في مجال حسن التصرف المالي والفني والمثابرة على تجاوز الصعوبات وتحقيق الربح وضمان ديمومة مشاريعهن.

✓ تقديرات مؤشر1-1-5

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025

المؤشر 5.1.1: موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها	عدد موارد الرزق المحدثة سنويا	**100**	**100**	**200**	**200**	**200**
	نسبة ديمومة المشاريع مقارنة بجموع المشاريع المحدثة	**85%**	**90%**	**95%**	**100%**	**100%**
	عدد التلاميذ المنتفعين بالعودة الى مقاعد الدراسة بالمناطق المنتفعة.	-	**1500**	**1500**	**11500**	**1500**

سنة 2022، نظرا لارتفاع عدد الأطفال الذين ينقطعون سنويا عن الدراسة المقدر بـــ 1500 طفل وباعتبار أنّ الفقر والهشاشة الاقتصاديّة والاجتماعيّة تُعدّ من الأسباب المباشرة لذلك ، تم إحداث 200 مشروع لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالإنقطاع المدرسي بولايات منوبة وسليانة وزغوان وسيدي بوزيد والقصرين والكاف وجندوبة وباجة والقيروان وبنزرت وبن عروس **ابتداء من سنة 2023 إلى غاية سنة 2025** سيتم احداث 200 مشروع سنويا موزعة على الـــ 24 ولاية.وبرمجة اعادة 4500 طفل منقطعا عن التعلم الى مقاعد الدراسة على أساس 1500 طفل سنويا.

✓ مؤشر 1-1-6 :نسبة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية

يتم التدخل لفائدة هذه االعائلات عبر تقديم الدعم االلوجستي للعائل الوحيد للاسرة لاحداث مشروع اقتصادي مع تمكينه من التكوين في كيفية تسيير المشروع ومرافقته ومتابعته قبل وبعد احداثه وذلك عن طريق التمويل الكلي من ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص وبالاعتماد على معايير اختيار الأسر يتعلق جميعها بوضعها المادي والاجتماعي والخصوصيات الإنتاجية للجهة و مؤهلات المستفيد/ة بالدعم في مجال المشروع المعني بالدعم.

تراوحت كلفة الدعم سنة 2022 بين 5أ.د و10أ.د موزعة على 12 ولاية مستفيدة وباعتمادات جملية تقدر بـ2.450 م.د، .

يمكن هذا المؤشر من معرفة:

- نسبة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية عملا بمبدأ " لا يترك أحد خلف الركب" وسعيا لتكافؤ الفرص بين الشرائح الاجتماعية في حقها في تأمين الحاجيات الأساسية للعيش الكريم ووقاية أفرادها من الاحتياج والعمل العشوائي أو المشبوه.

. مدى انعكاس الدعم اللوجستي للعائلات المعنية على تحسن أوضاعها المعيشية ومدى المحافضة على ديمومة المشروع

✓ تقديرات المؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر 6.1.1: نسبة الأسر ذات االوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية والتي تحسنت أوضاعها المعيشية وحافظت على ديمومتها	نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية	300 أسرة	20% (360 أسرة)	11% (400 أسرة)	17.5% (470 أسرة)	6% (500 أسرة)
	نسبة الأسر الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الإقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع الاقتصادية	80%	85%	90%	95%	97%
	نسبة ديمومة المشاريع الاقتصادية المسندة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية	85%	85%	90%	%95	%97

سنة 2022 بلغ عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية 360 أسرة أي بنسبة تطو رمقارنة بالسنة الماضية قدر ت بـ 20%

بالنسبة لسنوات 2023 الى 2025 يتوقع تمكين 400 أسرة خلال سنة 2023 أي نسبة تطور المؤشر تقدر بـ 11% و470 أسرة خلال سنة 2024 أي نسبة تطور تقدر بـــ 17 % و 500 أسرة خلال سنة 2025 حيث تكون نسبة تطور المؤشر 6%

وقد بلغت نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها الإقتصادية 80% سنة 2021 و 85% سنة 2022 ويتوقع ان تبلغ 90 % سنة 2023 و 95% سنة 2024 و97 % سنة 2025. ويعود نسق ارتفاع هذه النسبة الى التركيز على دعم تلك الأسر بمشاريع ايكولوجية تضمن لها الثبات والديمومة حتى في ضل التغيرات المناخية والأزمات .

- **الهدف1-2: التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي 1 " دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاندماج في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات والأسر

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال مؤشرات قيس الأداء التالية:

-المؤشر.1-2-1 نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي

- المؤشر.1-2-2: نسبة النساء العاملات في ظروف هشة اللاتي يتم ادماجهن بمنظومة قانونية لتوفير العمل الائق

- المؤشر.1-2- 3: عدد القوانين والمراسيم والأوامر القرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني

-ا المؤشر.1-2-4: نسبة النساء في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني

✓ **المؤشر عدد1-2.1 : نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي:**

يمكّن هذا المؤشر من معرفة عدد الأسر المنتفعة من برنامج التمكين الاجتماعي للأسر والذي يندرج في اطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة وذلك عن طريق تنظيم حملات تثقيف وتوعية وتقديم خدمات في مجال التوجيه والإرشاد والتعهّد النفسي والاجتماعي والقانوني والوساطة العائلية والتربية الوالدية والتأهيل للإعداد للحياة الزوجية،

ويمكن قياس هذا المؤشر من نسبة ارتياد أفراد الأسر على مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بكل من ولاية باجة وولاية أريانة وولاية جندوبة و ابتداء من سنة 2023. بولايتي بنزرت وتطاوين وينتظر أن ترتفع نسبة التغطية بهذه الخدمات في السنوات ما بعد 2023 باعتبار الشروع في بناء 11 فضاء مندمج للأسرة موزعة على ولايات الكاف وسليانة والمنستير و القصرين وباجة و سيدي بوزيد و المهدية والقيروان و مدنين وقابس و حاجب العيون بالقيروان .

✓ تقديرات المؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر عدد2.1-1: الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي:	نسبة الأسر المنتفعة أفرادها بخدمات التأهيل للحياة الزوجية	80%	85%	90%	92%	95%
	نسبة الأسر المنتفعة افرادها بخدمات المرافقة العائلية					
	نسبة تمتع الأسر بخدمات الإرشاد والتوجيه الأسري					

تم سنة 2022 اسداء خدمات التمكين الاجتماعي للأسر ب15 ولاية وقدرت نسبة المنتفعين بالبرنامج بـــــ85 %.

اما بالنسبة لسنوات 2023، ينتظر أن يتم تغطية مختلف ولايات الجمهورية (350 بلدية) لتبلغ نسبة المنتفعين بخدمات التمكين الاجتماعي 90 % سنة 2023 و 92% سنة 2024 و 95 % سنة 2025 .

يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد االنسب المبينة بالجدول بداية من سنة 2023.

✓ المؤشر.1-2-2: نسبة النساء العاملات في ظروف هشة اللاتي يتم ادماجهن بمنظومة قانونية لتوفير العمل الائق

تم ادراج هذا المؤشر في اطار مبادرة الوزارة بوضع منظومة خاصة لتمكين المرأة العاملة في القطاع الفلاحي من التمتع بخدمات التغطية الاجتماعية شأنها شأن أي عاملة وأجيرة وعليه يساهم هذا المؤشر في معرفة مدى تحقيق احد مكونات المساواة في الحقوق بين العاملات في القطاع الزراعي والعاملات في القطاات الأخرى وبين نساء وفتيات المناطق الريفية ونساء وفتيات المناطق الحضرية ويتعلق هذا المؤشر بنسبة العاملات في الضيعات الفلاحية اللاتي يتم ادماجهن سنويا بمنظومة التغطية الاجتماعية مقارنة بمجموع العاملات في الضيعات اللاتي يستجبن الى شروط الادماج بتلك المنظومة.

كما سيتم في غضون سنة 2022 نشر أنموذج عقد الشغل الخاص بالعاملات بالمنازل بمقتضى قرار وزير الشؤون الاجتماعية ووزير التشغيل والتكوين وذلك في اطار تطبيق القانون عدد 37 لسنة 2021 المنظم للعمل المنزلي والمتعلق بضبط الحقوق والواجبات لكل من المشغل والعامل/ة .

✓ تقديرات المؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر.1-2-2: نسبة النساء العاملات في ظروف هشة اللاتي يتم ادماجهن بمنظومة قانونية لتوفير العمل الانق	نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية مقارنة بعدد النساء اللاتي يستجبن لشروط منظومة التغطية الاجتماعية	-	-	4000/2000 50%	4000/1000 25%	4000/1000 25%
	عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل	-	-	1000	1500	2000

ابتداء من سنة 2023 ستعمل الوزارة على ادراج 4000 عاملة بالضيعات الفلاحية من مختلف الولايات بمنظومة التغطية الاجتماعية خلال المدة 2023 - 2025 وذلك بنسق 2000 عقد سنة 2023 و 1000 عقد لكل من سنتي 2024و2025.

كما تهدف الترفيع في نسق تطبيق القانون المتعلق بالعمل المنزلي خلال السنوات 2023 2025 عن طريق الحملات التحسيسية والتوعوية والدورات التكوينية التي ستنظمها لانصهار كل من المشغلين والعاملين في تطبيق أحكام القانون عدد37 لسنة 2021

✓ المؤشر.1-2- 3: عدد القوانين والمراسيم والأوامر القرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني

يمكن هذا المؤشر من معرفة مدى تحقيق الهدف1-2 من خلال عدد القوانين والأوامر والقرارات والمناشير التي تم تعديل محتواها بهدف رفع الجانب التمييزي بين المرأة والرجل الذي تتضمنه وبما يتلائم مع الأحكام الواردة بالدستور والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها الدولة التونسية في المجال.

✓ تقديرات المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
المؤشر.1-2- 3: عدد القوانين والمراسيم والأوامر القرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني	العدد	02	01	02	02	02

تم سنة 2022 اصدار منشور مشترك يتعلق بإعادة تنظيم اسناد الشهادة الطبية الأولية والتي تسند مجانا لضحية العنف القائم على النوع الاجتماعي في غضون 48 ساعة حتى و ان كان القائم بالعنف ليس الزوج

ينتظر أن يتم سنة 2023:

- اصدار قانون عطلة الأمومة والأبوة الذي شرع في دراسته منذ 2020

-المصادقة على الاتفاقية رقم 190 لسنة 2019 المتعلقة بالعنف والتحرش في فضاء العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

سنتي 2024 و2025، إمكانية تعديل أو المصادقة على نصي (02) وثيقة رسمية سواء كانت اتفاقية دولية أو نص قانوني في خصوص المساواة في الاجر بين المرأة والرجل في القطاع الفلاحي/ مواصلة تمتع المرأة بالتغطية الاجتماعية(التامين على المرض) للقرين بعد الطلاق والى غاية حصولها على مورد رزق يغطي مصاريف العلاج للأمراض المستعصية خاصة /الاتفاقية رقم 189 لسنة 2011 المتعلقة بعملة المنازل الصادرة عن منظمة العمل الدولية / الاتفاقية رقم 183 لسنة 2000 المتعلقة بمراجعة اتفاقية حماية الأمومة الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

✓ المؤشر.1-2-4: نسبة النساء في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرارعلى المستوى الوطني وتطوره من سنة الى أخرى الى حدود 2025.

كما يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى انعكاس أعمال الوزارة ومختلف الهياكل الحكومية والمنظمات الوطنية والأممية ومكونات المجتمع المدني المتعلقة بـالحث على مشاركة المرأة في أخذ القرار وصنعه وكذلك أعمالها المتعلقة بتنفيذ برامج وأنشطة تكوينية تهدف صقل كفاءات المرأة في مجال القيادة والريادة وتمكينها من تقنيات التفاوض والتحاور وأخذ الكلمة أمام العموم

✓ تقديرات المؤشر.

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر.1-2-4: نسبة النساء في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني	النسبة	%23.66	%22.9	%22	%22	%22

على اثر قرار السيد رئيس الدولة المؤرخ في 25 جويلية وما تبعه من قرارات استثنائية شملت تعليق البرلمان ثم التحوير الوزاري، ثم حل مجلس النواب، عرف معدل نسبة تمثيلية النساء بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار التي تم استشرافها سنة 2020-2021 تغييرا هاما.

ففي سنة 2023، قدر معدل نسبة تواجد المرأة ضمن الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار بحوالي **22 %** وذلك باعتبار أنه سيتم في غضون 2022 انتخاب نواب مجلس الشعب الجديد وباعتبار ما تعرضت له النائبات السابقات من عنف وهرسلة قائمة على النوع الاجتماعي ينتظر أن تكون نسبة حضورهن بتلك الهياكل أقل من تلك التي كان عليها البرلمان المنحل .

كما يبدو أن نسبة تواجد المرأة بالأحزاب لن تعرف ارتفاعا لنفس السبب المذكور أعلاه :

- نسبة تواجد المرأة ضمن أعضاء الحكومة 38.66%.
- نسبة تواجد المرأة بمجالس البلدية : 20%
- نسبة تواجد المرأة بمجلس نواب الشعب : 20%.
- نسبة تواجد المرأة بالأحزاب السياسية 10%

سنة 2024 : لن تتجاوز نسبة تمثيلية المرأة بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع حوالي **22 %**

سنة 2025 لن تتجاوز نسبة تمثيلية المرأة بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع حوالي **22 %** .

- **الهدف 2-3: مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء.**

في اطار تطبيقها لمبادئ الدولة التونسية المتعلقة بتوفير الأمان والسكينة لمواطنيها وعدم المساس بحقوقهم وضمان المساواة بين المواطنات والمواطنين ونبذ العنف والتمييز بينهم، يسعى البرنامج،في اطار محوره الاستراتيجي 2 "مناهظة العنف وجميع أشكال التمييز ضد المرأة داخل الفضاء الأسري وخارجه"، على تحقيق الهدف 3 "مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء "

يتم تقييم مدى تحقيق هذا الهدف من خلال مؤشرات قيس الأداء التالية:

-المؤشر2-3-1نسبة تطور عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء مقارنة بالسنة الماضية.

-المؤشر2-3-2 نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن

- ✓ **المؤشر2-3-1: عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء**

يمكن هذا المؤشر من معرفة عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفدين بخدمات مراكز الايواء مقارنة بالسنة الفارطة وقد تم اختيار هذا المؤشر باعتباره يمكن من تقييم مجهود البرنامج في وضع الآليات اللازمة لتفعيل القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 في مجال توفير الحماية للمرأة ضحية العنف والأطفال المرافقين لها بهدف تأمين سلامتهم الجسدية والمعنوية والتكفل بهم من حيث الايواء والاعاشة والعلاج الجسدي والنفسي كما تتولى مراكزالايواء مرافقتة المرأة المعنفة في مسارها القانوني ضد القائم بالعنف ومساعدتها على استرجاع ثقتها في ذاتها وقدراتها.

✓ **تقديرات المؤشر.**

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر2-3-1: عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء.	العدد	70 منتفعة	630 منتفعة	890 منتفعة	1140 منتفعة	1360 منتفعة

عرفت سنة 2021 تراجعا جد هاما في عدد النساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن بنسبة **73% -** مقارنة بالسنة الماضية حيث انخفض ذلك العدد من 262 امرأة الى 70 امراة و يعود ذلك الى:

-غلق مركز الأمان بولاية أريانة للقيام بأشغال أكيدة انتهت في غضون سنة 2021.

-عزوف الجمعيات المسيرة لمراكز الايواء االتي تم دعمها السنوات السابقة في اطار برنامج "مساواة" عن ابرام اتفاقيات شراكة مع الوزارة في اطار التمويل العمومي للجمعيات بسبب تعقد الإجراءات مقارنة بما كان معمول به في اطار برنامج "مساواة"

- عدم تمكن الجمعيات الراغبة في الحصول على منحة التمويل العمومي من توفير الوثائق القانونية المشروطة بالأمر عدد 5183 لسنة 2013.

غير أنه ينتظر ان تكون سنة 2022 أكثر فاعلية لحماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي عن طريق الايواء والاعاشة باعتبار أنه تم إعادة فتح مركز الأمان بولاية أريانة في بداية سنة 2022 بطاقة استعاب تقدر ب30 سرير ومواصلة مركز أمان المهدية نشاطه في

المجال بطاقة استعاب تقدر ب10 سرير،كما تم في سنة 2022 احداث 07 مراكز إيواء للنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن بكل من جندوبة وتوزر و تطاوين وقابس وبن عروس ومركزين بالقصرين بطاقة استيعاب جملية تقدر بحوالي 165 سرير. مما يجعل عدد النساء اللاتي يمكن ان تستفدن بالايواء خلال سنة 2022 يقارب **630** .

بالنسبة لسنة 2023 ، فانه ينتظر أن يرتفع عدد المنتفعات بخدمات الايواء للنساء ضحايا العنف الى **890** باعتبار دخول حيز النشاط كل من مركز المكناسي بسيدي بوزيد وواد مليز بجندوبة بطاقة اسستيعاب تقدر بـــ 20 سريرا ابتداء من منتصف السنة المقبلة و 4 مراكز أخرى عن طريق التمويل العمومي للجمعيات بطاقة استعاب تقدر ب 40 سرير لتصل طاقة الاستيعاب الجملية الى 225سرير.

ويتواصل نسق تطور عدد المنتفعات بخدمات الايواء من ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن بداية من سنة 2024 ليصل الى **1140** سنة 2024 و**1360** سنة 2025 .

✓ المؤشر2-3-2 نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.

يندرج هذا المؤشر لتقييم مدى تحقيق احدى آليات الحماية الواردة بالقانون الأساسي 58-2017 للمرأة ضحية العنف المتعلقة بتواجد مركز إيواء على مستوى كل ولاية .

✓ تقديرات المؤشر.

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025

المؤشر2-3-2 نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.	النسبة	%12.5	37.5%	62.5%	83.3%	100%

سنة 2022، على اثر احداث 07مراكز إيواء للنساء ضحايا العنف بكل من جندوبة وتوزر وتطاوين وقابس وبن عروس ومركزين بالقصرين بلغ عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن 09 مراكز حيث قدرت نسبة التغطية مقارنة بعدد الولايات بـ **37.5%** **بالنسبة لسنوات 2023-2025** ينتظر أن يبلغ عدد تلك المراكز 15 سنة 2023 و20 مركز سنة 2024 و24 مركز سنة 2025، حيث تتطور على التوالي نسبة التغطية المذكورة 62.5% و 83.3 % و 100 %.

2.2. تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف والمؤشرات

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف1-1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية	المؤشر **1.1.1: نسبة المشاريع رائدات الممولة مقارنة بما هو مبرمج سنويا**	%180	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	6 م د	1/ تنفيذ خطة عمل اتصالية للتعريف بمكونات برنامج رائدات 2/الإحاطة بالباعثات قبل وبعد احداث المشاريع من قبل ممثلي البنوك الشريكة ومصالح المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة
	المؤشر 2.1.1: نسبة مواطن الشغل "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا	%116	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز		

	مؤشر 1-1-3-: نسبة تطور المشاريع النسائية "رائدات" الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة	%20	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز		التشجيع ضمن الخطة الاتصالية على احداث مشاريع صغرى ومتوسطة والتعريف بخصائصها ومزاياها على مستوى التصرف والاقتصاد في كلفة الانتاج والربح
	المؤشر 4.1.1: عدد المشاريع النسائية التي تعتمد سلاسل القيمة المحدثة سنويا .	عدد المجامع:10 عدد المشاريع الفردية: 100	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	300 أد	حرص المندوبيين الجهوين والسلطات الجهوية على تشجيع النساء للإنتاج في مجال سلالسل القيمة
	مؤشر-1-1-5: موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها	-عدد موارد الرزق المحدثة سنويا : 200 -نسبة ديمومة المشاريع مقارنة بجموع المشاريع المحدثة:95% - عدد التلاميذ المنتفعين بالعودة الى مقاعد الدراسة بالمناطق المنتفعة: 1500	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	500 أد	تفعيل الاتفاقية المبرمة سنة 2022 بين الوزارة و وزارة التربية لمقاومة الانقطاع المدرسي
	المؤشر 6.1.1: نسبة الأسر ذات االوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية	-نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية : 11%. -نسبة الأسر الأسر	نشاط 2: النهوض بالأسرة	2.400 م د	التنسيق بين المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة امندوبيات الشؤون الاجتماعية لحصر العائلات دات الحاجيات الخصوصية وتقديم

	والتي تحسنت أوضاعها المعيشية وحافظت على	ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الإقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع الاقتصادية : 90%. - نسبة الأسر الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الإقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع الاقتصادية : 90%			الدعم لمستحقيه من الأسر
الهدف2-1 :التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة	المؤشر..1-2-1: نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي	%90	نشاط 2 : النهوض بالأسرة	**200 اد**	الحرص على تنوع خدمات التوجيه والإرشاد الاجتماعي حسب حاجيات الأسر الخصوصية بالجهة ووضعيتها المادية والاجتماعية
	المؤشر.1-2-2: نسبة النساء العاملات في ظروف هشة اللاتي يتم ادماجهن بمنظومة قانونية لتوفير العمل الانق	- نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية:50% -عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل:: 1000	االنشاط عدد 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	**500أد**	-تحديد الهياكل المتدخلة وضبط إجراءات عملها وشروط الانتفاع بالتغطية الاجتماعية من قبل العاملات الفلاحات. -نشر نموذج عقد العمل المنزلي بالرائد الرسمي للجمورية التونسية

	المؤشر 1-2-3: عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارت والمناشير المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني	02	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	-	مزيد تحسيس المتدخلين في المجال بمختلف الوزارات بأهمية الاعتماد على مقاربة النوع الاجتماعي مما يدفع الى مراجعة النصوص القانونية والترتيبية والتفسيرية حسب المقاربة المذكورة
	المؤشر 1-2-4: نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني	%22	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز		-
الهدف2-3: مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء.	-المؤشر2-3-1 : عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء	890	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	**750**	- تفعيل اذراء الحماية من قبل قاضي الأسرة ومن قبل فرق مقاومة العنف ضد المرأة والطفل -مواصلة تفعيل الشركات مع المجتمع المدني في مجال احداث مراكز إيواء النساء ضحيا العنف والأطفال المرافقين لهن
	-المؤشر 2-3-2: نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال	**%62.5**	نشاط عدد 1 تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة		

	المرافقين لهن		العنف والتمييز		

3-2 مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يضم برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص فاعل عمومي واحد وهو مركز البحوث والتوثيق والإعلام والتكوين حول المرأة / النشاط 4 بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الإجتماعي ويعمل الكريديف كآلية علمية في مجال النوع الإجتماعي من أجل معاضدة الخطة الوطنية التي رسمتها الوزارة مع ضبط التوجهات الإستراتيجية وتطور مرشراته على المدى المتوسط 2023-2025. ويساهم الفاعل العمومي من خلال أهدافه في حسن أداء البرنامج وذلك من خلال:

- دعم التمكين الإقتصادي للمرأة
- دعم التمكين الإجتماعي للمرأة
- دعم المساواة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز ضد المرأة.

جدول عدد 2

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الإعتمادات المحالة

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الإعتمادات المرصودة بعنوان سنة 2023

مركز البحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة	**الهدف1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات للمرأة في المناطق الحضرية والريفية** **الهدف 2 التمكين الإجتماعي للمرأة والفتاة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة** **الهدف 3 مناهضة جميع أشكال التمييزوالعنف ضد الفتيات والنساء**	**-اعداد البحوث والدراسات وتنظيم دورات تكوينية** **-الاعلام والتوثيق في كل المجالات المتعلقة بالمرأة.** **- اعداد احصائيات ومؤشرات تعتمد مقاربة النوع الإجتماعي** - التعريف بتثمين الزاد النسائي العلمي والأدبي والثقافي *تنظيم دورات وملتقيات تكوينية وعلمية لفائدة المتدخلين في مجال المرأة و لفائدة العموم. - نشر ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل	تقدر ميزانية مركز البحوث والتوثيق والإعلام حول المرأة بـــــــ..2310موزعة كالتالي: نفقات التأجير: 1550 نفقات التسيير:250 نفقات التدخلات:510

3-الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى(2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الإقتصادية للنفقة (إعتمادات الدفع)

بيان النفقة	انجازات 2021	ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	تقديرات		الفارق	
				تعهد	دفعا	المبلغ(2)-(1)	النسبة% دفعا
نفقات التأجير	.3301	2800	3948	3948	3948	1148	%41
نفقات التسيير	.563	720	670	670	670	50-	-%6.95
نفقات التدخلات	1453	2200	2396	2396	2396	196	%9
نفقات الإستثمار	11225	12450	14000	24250	14000	1550	%12.45
نفقات العمليات المالية	-	-	-	0	0	-	-
المجموع	**16542**	**18170**	**21014**	**31264**	**21014**	**2844**	%15.65

جدول عدد 4

إطار النفقات متوسط المدى(2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الإقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

البيان	انجازات2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	3301	2800	3948	4948	4998
نفقات التسيير	563	720	670	688	788
نفقات التدخلات	1453	2200	2396	3300	4782
نفقات الإستثمار	11225	12450	14000	13108	15675
نفقات أموال المشاركة: رسكلة الدين السويدي			.195.055		
نفقات أموال المشاركة مشروع دعم الإستراتيجية الوطنية للتمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي			627		
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**16542**	**18170**	**21014**	**22044**	**26243**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**16592**	**18220**	**21114**	**22194**	**26393**

تم رصد اعتمادات لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2023 تقدر بـــ 21014 أد مقابل 18170 أد بعنوان 2022 أي بنسبة تطور تقدر بـــــ 15.65 % وبرمجة رصد اعتمادات بقيمة22044 أد لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـــــ 4.90% و 26243 أد بالنسبة لسنة 2025 أي نسبة تطور تقدر بـــ حوالي 19 %

تتوزع هذه الزيادة في الإعتمادات المرصودة لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب طبيعة النفقة كالتالي:

نفقات التأجير:

سيشهد البرنامج تطورا مستمرا في كتلة الأجور خلال السنوات ا2023-2025 قدرت بـــــ 41% باعتبار أنه تم رصد اعتمادات تقدر بـــ 3948أد (1550 أد للكريديف /2398 لادارة

المراة والاسرة على المستوى المركزي والجهوي)مقابل 2800 أد سنة 2022 وذلك لتغطية الإلتزامات التالية:

- انتداب 06 مختصين اجتماعيين لفائدة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص ابتداء من ديسمبر 2022

- سد الشغورات في الخطط الوظيفية بالمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة عن طريق الالحاق أو النقل.

- سد الشغورات في الرتب والخطط الوظيفية الخاصة بالبرنامج على المستوى الجهوي والمؤسساتي.

-التدرج والترقيات الإستثنائية للسلك الإداري المشترك

- تغطية نفقات الزيادة في أجور الأعوان بموجب الإتفاق المبرم بين رئاسة الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل المؤرخ في 14 سبتمبر 2022.

تتوزع اعتمادات التأجير لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب الأنشطة كما يلي:

النشاط	اعتمادات 2023
النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف	2398أد
النشاط 2 :النهوض بالاسرة	
النشاط 3 :تنفيذ برنامج المراة والأسرة وتكافؤ الفرص	
النشاط4:حوث ودراسات ورصد وتوثيق واعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي	
النشاط 7 : صد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف	1550 اد
المجموع	**3948 أد**

نفقات التسيير:

مقارنة بسنة 2022 شهدت اعتمادات التسيير لسنة 2023 انخفاضا يقدر بـ 6.95% باعتبار أنه تم بعنوان سنة 2023 رصد 670 مقابل 720 أد سنة 2022. ويعود ذلك الى التقليص في اعتمادات التسيير المرصودة للمرصد الوطني لمناهضة العنف مقارنة بالسنة الماضية يقدر بـ 50 أد

تتوزع اعتمادات التسيير لبرنامج المرأة والأيسرة وتكافؤ الفرص حسب الأنشطة كما يلي:

النشاط	اعتمادات 2023
النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف	436اد
النشاط 2 :النهوض بالاسرة	
النشاط 3 :تنفيذ برنامج المراة والأسرة وتكافؤ الفرص	84
النشاط4:حوث ودراسات ورصد وتوثيق واعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي	250 أد
النشاط 7 : صد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف	150 اد
المجموع	670 أد

دنفقات التدخلات:

عرفت نفقات التدخلات تطورا مقارنة بسنة 2022 حيث قدرت نسبة التطور بـــ 8.90 % باعتبار انه تم رصد اعتمادات بقيمة 2396أد بعنوان سنة 2023 مقابل 2200 أد سنة 2022.

يتم على أساس هذه الزيادة في اعتمادات التدخلات المقدرة بـ 196 أد

- تغطية المنح المسندة للجمعيات المسيرة لمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن والراجعة بالنظر للوحدة العمالياتية 1 وذلك باعتبار ارتفاع اتفاقيات الشراكة المبرمة في الغرض بين الوزارة والجمعيات من 02 مركز في بدية سنة 2022 الى 09 مراكز في غضونها و15 في 2023.

- تغطية المنح المسندة للجمعيات المسيرة لمراكز الفتات الريفية وقطب الاشعاع الناشطة في مجال التمكين الإقتصادي للمرأة، المبرمة قبل نهاية سنة 2022 والخاصة بأقطاب الاشعاع بعين البية بجندوبة ودجبة بباجة ومركز الفتاة الريفية ببوعمران بقفصة.

-الترفيع في قيمة المنح المسندة للجمعيات المسيرة لمراكز الارشاد والتوجيه الاسري وذلك لتغطية نفقات التسيير لمركز الارشاد والتوجيه الاسري بكل من تطاوين وبنزرت اللاذان سينطلقان خلال سنة 2023 واعتبار المنح المسندة لتسيير مراكز الارشاد والتوجيه الاسري ب أريانة و باجة وجندوبة

تتوزع اعتمادات التدخلات لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب الأنشطة كما يلي مع الإشارة الى عدم رصد اعتمادات تدخل للكريديف(النشاط عدد 4) وهي نفقات تنمية باعتبار عدم الشروع في انجاز تلك الاعتمادت بعنوان سنة 2022

النشاط	اعتمادات 2023
النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف	2305 أد
النشاط 2 :النهوض بالاسرة	
النشاط 3 :تنفيذ برنامج المراة والأسرة وتكافؤ الفرص	90 أد
النشاط4:حوث ودراسات ورصد وتوثيق واعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي	0أد
النشاط 7 : صد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف	1أد
المجموع	2396 أد

نفقات الإستثمار

-قدرت اعتمادات الاستثمار لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2023 بـ14 000 أد مقابل 12450أد سنة 2022 أي بفارق يقدر بـ 1550 أد حيث تكون نسبة الزيادة بحوالي بـــ 12.5%

تصرف تلك الاعتمادات لتغطية النفقات المبينة أسفله ومنها نفقات جديدة و أخرى عرفت تطورا:

- الزيادة في اعتمادات الدفع لبرنامج رائدات بـ 200 أد
- بناء مركز لايواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن : 1500 أد
- الزيادة في اعتمادات تنفيذ الخطة الوطنية قرار مجلس الأمن 1325 ب حوالي 300 أد
- تنفيذ البرنامج الجديد المتعلق بالإحاطة بالنساء في وضعيات خاصة 700 ودفعا .
- تنفيذ البرنامج الوطني الجديد للاحاطة بالعاملات في القطاع الفلاحي :500 اد دفعا

1-توزيع اعتمادات الاستثمار لبرنامج المرأة والأيسرة وتكافؤ الفرص حسب الأنشطة كما يلي:

النشاط	اعتمادات الدفع 2023
النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف	10900 أد
النشاط 2 :النهوض بالاسرة	3030 أد

النشاط 7 : صد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات والسياسات المتعلقة بمناهضة العنف	70أد
المجموع	14.000 اد

2-توزيع الاعتمادات الاستثمار المرصودة لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بين برامج جديدة وبرامج متواصلة كما يلي:

. برامج متواصلة : 82.00 اد + 2760 +40 = 11000 اد

.برامج جديدة : 2700 اد + 270+30 = 3000 أد

3- توزيع الاعتمادات المرصودة بين الوحدات العماليات للبرنامج على النحو التالي :

برامج الوحدة العماليات 1 المرأة :

قدرت الاعتمادات المرصودة لفائدة الوحدة العماليات1 المرأة بـــ 19270 تعهدا و 10900أد دفعا موزعة بين البرامج المتواصلة المقدرة بـــــ15070 اد تعهدا و 8200 أد دفعا و برامج جديدة قدرت بـــــ 4200 أد تعهدا و 2700 أد دفعا موزعة على النحو التالي:

البرامج المتواصلة :

1- البرنامج الوطني للريادة النسائية والإستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" و14000 أد و6.200 أد دفعا

2- الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والإجتماعي للنساء في المناطق الريفية في محورها المتعلق باحداث مشاريع سلاسل القيمة: 300 أد دفعا

3- خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 "المرأة والسلم والامن" : 470أد تعهدا و 400 اد دفعا

وذلك لصياغة خطة العمل الثانية ودعم قدرات أعضاء لجنة القيادة والمجتمع المدني

4- التنمية الاجتماعية للمراة والاسرة: 500 أد تعهدا و 400 أد دفعا. وذلك من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للتعهد الشمولي بالنساء والفتيات في وضعيات هشة وتنظيم دورات تكوينية وتحسيسة قصد تفعيل الفانون عدد 37 لسنة 2021 المتعلق بالعمل المنزلي

5- الخطة الوطنية لادماج وماسسة النوع الاجتماعي: 100 أد تعهد ودفعا

6- البرنامج الوطني الجديد للاحاطة بالعاملات في القطاع الفلاحي :500 اد دفعا

6- دراسة احداث فضاء لاستقبال و إيواء النساء ضحايا العنف بقابس: 100 أد دفعا

7- دراسة احداث فضاء لاستقبال و إيواء النساء ضحايا العنف بسليانة / قعفور : 155 أد دفعا

8- دراسة احداث فضاء لاستقبال و إيواء النساء ضحايا العنف بالقصرين: 45 أد دفعا

البرامج الجديدة:

قدرت الاعتمادات المرصودة لفائدة البرامج االجديدة لبرنامج الوحدة العملياتية 1 " المرأة " ب 4200 أد تعهدا و 2700 أد دفعا:

1- برنامج التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي : 500 أد تعهدا و دفعا

2- الإحاطة بالنساء في وضعيات خاصة 700 اد تعهدا ودفعا

3- بناء فضاء لاستقبال وايواء النساء ضحايا العنف بصفاقس :3000 اد تعهدا و1500 أد دفعا.

برامج الوحدة العملياتية 2 الأسرة

قدرت الاعتمادات المرصودة لفائدة الوحدة العملياتية 2 الأسرة بـــ**4900** تعهدا و**3030** أد دفعا موزعة بين البرامج المتواصلة بما قيمته 4400 تعهدا و 2760أد دفعا أد و برامج جديدة قدرت بـــــ 500 أد تعهدا و 270أد دفعا موزعة على النحو التالي:

برامج متواصلة

- برنامج الإحاطة بالأسر المهاجرة : 100أد. دفعا
- برنامج النهوض بالأسر ذات الوضعيات الخاصة : 2.700 أد تعهدا و 2300 اد دفعا
- الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة : 100أد تعهد ودفعا
- بناء فضاء الاسرة بالسلاطنية : 1600 تعهدا و 200 دفعا
- دراسة حول الطلاق في تونس من منظور متعدد الابعاد : بـــ 20أد.دفعا
- دراسة حول أثر الأزمات على الأسرة باعتمادات تقدر 20أد دفعا
- اقتناء تحهيزات إعلامية لادارة الاسرة : 10 اد دفعا
- اقتناء تحهيزات إمحتلفة لادارة الاسرة : 10 اد دفعا

برامج جديدة :

- برنامج الإحاطة بأسر الهاجرين غير النظاميين باعتمادات تقدر 100 أد تعهدا و 50 أد دفعا.

- برنامج بعث مشاريع إيكولوجية لفائدة الأسر بقيمة 200 أذ تعهدا ودفعا 120
- برنامج التأهيل المقبلين على الزواج باعتمادت تقدر بـــــ 100 أد تعهد و 50 أد دفعا
- برنامج التربية الوالدية باعتمادات تقدر بـ 100 أد تعهدا و50أد دفعا

برنامج الوحدة العماليةاتية S مرصد مناهضة العنف ضد المرأة

بلغت الاعتمادات المرصودة بعنوان سنة 2023 لقسم الاستثمار للمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المراة 70 أد دفعا مقابل 200اد سنة 2022 أي بنسبة الانخفاض تقدر بـ 65 %ـــــــــــ مقارنة بالسنة الماضية .

ويرجع هذا التخفيض في حجم الاعتمادات لغياب تنفيذ مشاريع الاستثمار المبرمجة بميزانية سنة 2022 للمرصد

تتوزع الاعتمادات المرصودة لسنة 2023 على النحو التالي:

برامج متواصلة :

-بحوث ودراسات : 50 أد تعهدا و40 ودفعا

برامج جديدة

-طبع ونشر التقرير الوطني لمناهضة العنف : 30 أد تعهد ودفعا

البرنامج عدد 2 : الطفولة

إسم رئيس البرنامج :السيد سمير بن مريم

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : مارس 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية :

يسعى برنامج الطفولة إلى ضمان نماء الأطفال فتيات وفتيانا ورفاههم وحمايتهم وتندرج هذه الغاية ضمن التوجهات العامة في مجال العناية بالطفولة وتنمية أوضاعها طبقا لما تفرضه تعهداتها والتزاماتها الوطنية والدولية.

وتتمثّل أهمّ الالتزامات الدولية ضمن هذا المجال في انخراط تونس في الحركة العالمية للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر، وخاصة تلك المتعلقة بحماية الفئات الهشة، وتوفير الصحة والرفاه والتغذية السليمة والتربية ذات الجودة للأطفال دون تمييز. هذا بالإضافة إلى إمضائها على جملة من التعهدات الدولية، لعلّ أهمّها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، وكذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي رنت إلى تعزيز وحماية وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما انضمت تونس خلال سنة 2019 إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، ويعتبر بذلك أول بلد ينضمّ إلى هذه الاتفاقية من خارج الفضاء الأوروبي، وهو ما يعد تفعيلا لتوجهاتها في حماية الأطفال من جميع أشكال التهديد.

وقد اثرت تونس منظومتها التشريعية في مجال الطفولة بإصدار مجلة حماية الطفل سنة 1995 وتعزيزها بإحداث خطة مندوب حماية الطفولة لتفعيل آليات الحماية والوقاية وخاصة تأهيل الخدمات المؤسساتية ومرافقتها في إيواء الأطفال في وضعيات الهشاشة، والمهمشين، واحتضانهم و التعهد بهم نفسانيا واجتماعيا وتربويا، إلى جانب العمل على دعم دور الأسرة ومرافقتها لتنمية قدراتها في التعهد بأبنائها ورعايتهم، والتمكن -بالتالي- من تهيئة أطر أرحب لتنفيذ السياسة الرعائية وإرساء آليات برنامج التعهد اللامؤسساتي الذي شرع فيه انطلاقا من السنة التربوية 2013/2012 من خلال برنامج الإيداع العائلي الذي يقدم خدمات موقعية للأطفال الذين تقتصر صعوبات رعايتهم العائلية على العجز المادي.

وعلى اعتبار أنّ الطفولة شأن مشترك يتم التعاطي معه بشكل أفقي بين الوزارات والهياكل ذات الصلة فقد سعت الوزارة إلى وضع سياسات واستراتيجيات تقوم على مبدأ التشارك والاندماج في التدخلات والخدمات مع تطوير أساليب التنسيق بين مختلف المتدخلين وجعلها أكثر فاعلية ونجاعة وتهدف إلى وقاية الأطفال وضمان انطلاقة جيدة لهم في الحياة والحد من مظاهر التهديد وتقليص أثرها على الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أبرزها:

- **وضع السياسة العمومية المندمجة لوقاية الأطفال وحمايتهم والتي تهدف إلى مزيد التنسيق وتوحيد الجهود والموارد من أجل ضمان أكثر نجاعة للتدخلات الحمائية والوقائية للأطفال.**
- **المصادقة على الاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة وتنفيذ الخطة الإجرائية لتنفيذها.**
- **إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل والتغيرات المناخية 2023-2030 بهدف وضع حوكمة مناخية دامجة للأطفال ومراعية لحقوقهم.**

إن ما تحقق من إنجازات ومكاسب لفائدة الطفولة على المستوى التشريعي، رافقه إستراتيجيات وخطط عمل ونسيج مؤسساتي متنامي ومتنوع يعنى برعاية الطفولة وحمايتها ويوفّر خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي من قبل إطارات مختصة في المجال التربوي، البيداغوجي، الاجتماعي والنفسي.

وقد مثل مندوبو حماية الطفولة البالغ عددهم 79 والموزعين على جميع الولايات ركيزة أساسية في حماية الأطفال من خلال التعهد بالأطفال المهددين والضحايا وفي خلاف مع القانون بالتنسيق بين جميع الهياكل الاجتماعية والقضائية بالإضافة إلى دوره الوقائي في نشر ثقافة حقوق الطفل والتحسيس والتوعية.

وانطلاقا من أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وخاصة الأطفال، وضعت الوزارة برنامجا للتعهد بالأطفال داخل عائلاتهم وخارج مؤسسات الرعاية على غرار برنامج اللامؤسساتية الذي يهدف إلى مرافقة العائلة ومساعدتها على استرجاع دورها في الإحاطة بطفلها بنفسها من خلال الدعم المادي وتأمين المتابعة التربوية، النفسية والاجتماعية.

هذا واعتمدت الوزارة في جميع برامجها على مبدأ التمييز الإيجابي لتقليص الفجوة بين المناطق والحد من التفاوت الجهوي في مجال الخدمات الموجهة للطفولة حيث تركزت الإحداثات الجديدة لنوادي الأطفال القارة والمتنقلة ومركبات الطفولة ورياض الأطفال العمومية على المناطق الداخلية والمحرومة.

كما عمل برنامج الطفولة على إحداث منظومة لجمع وتحليل المعطيات في مجال الطفولة.

ونظرا لما يشهده المجتمع التونسي مؤخرا من تنامي لظواهر اجتماعية سلبية وباعتبار قابلية الأطفال واليافعين للتأثر أكثر من غيرهم فقد تعمقت عوامل الهشاشة المتعلقة بهم مما أفرز مظاهر تهديد جديدة إلى جانب ما كان يوجد من أشكال تهديد متعارف عليها لعل أبرز هذه المظاهر، محاولات الانتحار في سن مبكرة، الاستقطاب والإرهاب، عمالة الأطفال، التعرض للاستغلال الجنسي ومخاطر الفضاء السيبيراني، التغيرات مناخية...

ورغم الجهود المبذولة للتقدم بوضعية الطفل ورغم الإستراتيجيات والخطط الطموحة التي تمت صياغتها فإن التقدم في الخدمات الموجهة للأطفال يبقى بطيئا وغير كاف إذ لا توجد حلول للوضعيات المستجدة والتي تعوزها الدراسات العلمية وكذلك الميدانية كما أن المنظومة الحالية تشكو نقائصا مادية وبشرية ولوجستية تحول دون أدائها لمهامها على الوجه الأكمل.

حيث يتسم واقع الطفولة :

- **بتفاوت جهوي وطبقي وبين الجنسين وبين الفئات فيما يتعلق بالنفاذ وضعف التغطية بخدمات الطفولة المبكرة والحماية** والتنشيط التربوي الاجتماعي ونستشف ذلك من خلال **المعطيات الاحصائية** التالية:

- بلغ عدد السكان11718881 نسمة سنة 2020 منهم 3464274 طفلا مقسمين 1937829 ذكور متجاوزا بذلك عدد الاناث البالغ 1826446
- تمثل نسبة الأطفال في سن ما قبل المدرسة في سن 3 سنوات 37 % ، وترتفع إلى 67 % في سن 4 سنوات، لتصل إلى 86 % في سن 5 سنوات.
- بلغ معدل نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة 51 % ذكور مقابل 49 % اناث و بلغت نسبة الالتحاق في الوسط الريفي في سن 3 سنوات 13,7%مقابل 47,4% في الوسط الحضري ويرجع ذلك الى تسجيل فوارق على **مستوى المعيشي للأسر والمستوى التعليمي للوالدين وخاصة للأم** حيث تكون فرص الالتحاق أفضل عندما تكون أحوال الأسرة أوفر حظًا اجتماعيًا واقتصاديًا(61,9%)، في حين تكون الفرص أضعف في الأسر التي تنتمي إلى الشرائح الاجتماعية الأفقر (7,5 %). كما تنخفض نسبة الالتحاق الى 5% **عند عدم تلقي الأم أي تعليم**، وترتفع الى 58% عندما تكون قد التحقت بالتعليم العالي (احتمال نسبة أعلى بـ 12,5 مرة).
- نقص خدمات الطفولة المبكرة والتربية ما قبل المدرسية **لفائدة أطفال العاملات بالمؤسسات الصناعية** بالمناطق الصناعية حسب دراسة الجدوى للمشروع النموذجي مع(unicef et giz)

-**الأطفال الذين لم يلتحقوا بخدمات** التعليم الجيد وذي جودة في سن 3-5 سنوات **هم أكثر عرضة لتفاقم مشاكل الإنقطاع والتسرب المدرسي** حيث بينت الدراسة حول الأطفال غير المتمدرسين مع منظمة اليونسيف 2015أن قرابة 73 % من الأطفال اللذين زاولوا دراسة ما قبل مدرسية لم ينقطعوا عن الدراسة ولم يواجهوا صعوبات في التعلم بالمرحلة الإبتدائية

- **عدم المساواة و تكافؤ الفرص بين فئات الاطفال من ذوي الاحتياجات** الخصوصية وضعف نسبة إلتحاقهم بخدمات الطفولة المبكرة حيث بلغ عدد الأطفال الحاملين لمختلف الإعاقات برياض الأطفال 607 طفل في مستهل السنة التربوية 2021/2020 من بينهم 68 طفل مصاب بطيف التوحد منهم 26 طفلة و 42 طفل ، هذا وبالرجوع لآخر تحليل وضعية لمجال الطفولة المبكرة حسب المؤشرات لسنة 2016-2017 فقد أشارت المعطيات لأن معدل

انتشار مختلف الإعاقات والاضطرابات لدى الأطفال الأقل من ثماني سنوات بلغ 1.4 % مع توقعات بارتفاع هذه المعدلات.

كما تشكو السياسة العمومية للطفولة **من :**

- تفاوت وضعف في نسبة انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بمؤسسات الطفولة العمومية البالغة 15% فقط على المستوى الوطني من الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 05 و19 سنة والبالغ عددهم 2820745 طفلا حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء في جويلية 2021.
- تسجيل نسب فقر مرتفعة في المناطق الداخلية على غرار إقليمي الشمال الغربي والوسط الغربي التي سجلت أعلى نسب الفقر بـ 25.8% و29.3% رافقه غياب للاستثمار الخاص واستثمار عمومي ناشئ في قطاع الطفولة بهذ المناطق ونتج عنه نسبا منخفضة في الالتحاق بخدمات الطفولة، الشيئ الذي من شأنه أن يساهم في حرمان الأطفال من حقوقهم في الحماية والرعاية والترفيه ويعرضهم للتهديد، في حين كان من المفترض أن يتمتع الأطفال بخدمات جوار قريبة لتطوير كفاءاتهم وتنشيطهم ووقايتهم وحمايتهم لاستكمال التنشئة السليمة لهم.

- **ارتفاع منسوب العنف المسلط على الأطفال** حيث يفيد التقرير الوطني حول وضع الطفولة لسنة 2020-2021 ان:

- الاشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة قد ارتفعت من 15202 اشعار سنة 2020 الى 17069 سنة 2021 منهم 8043 اشعار للفتيات أي بنسبة 47% مقابل 53% ذكورا
- ويتوزع مؤشر الاطفال ضحايا العنف من بينهم فتيات سنة 2021:
  - ✓ العنف الاسري بلغ عدد 8473 منهم 4007 عنف ضد الفتيات
  - ✓ عدد الاطفال المتعهد بهم من قبل الوحدات الأمنية بلغ 8473 طفل منهم 4230 طفلة
  - ✓ **العنف المادي** 5267 منهم 3237 طفلة،
  - ✓ **العنف المعنوي** 1894 منهم 1252 ذكور،
  - ✓ **العنف الجنسي** 1178 منهم 922 ذكور،
  - ✓ **العنف الاقتصادي** 134 منهم 95 طفلة،

✓ **العنف الالكتروني** 16 منهم 12 طفلة،

ويعتبر التقصير البين في التربية والرعاية أهم صنف من أصناف التهديد بنسبة 27.91% (حسب التقرير الاحصائي لنشاط مندوبي حماية الطفولة لسنة 2021).

كما تطور عدد الإشعارات عن وضعيات التهديد خلال العشرية الأخيرة بنسبة 112%، وتشكل الاسرة المصدر الأبرز للتهديد بنسبة 60 % من جملة وضعيات التهديد يليه التهديدات الواقعة بالشارع بنسبة 19% (حسب التقرير الاحصائي لنشاط مندوبي حماية الطفولة لسنة 2021).

- **نقص في الرقابة على مؤسسات الطفولة** الذي يعود إلى ضعف عدد المتفقدين 46 والمساعدين البيداغوجيين 165 أمام عدد هام من المؤسسات العمومية والخاصة البالغة 10049 وعدد هام من الإطارات بالقطاع العمومي والقطاع الخاص مع غياب التكوين المستمر لفائدة الإطارات التربوية وهو ما يحول دون تطوير أداء المؤسسات والاطارات.

وبناء على التحليل السابق، يتجه التركيز على المحاور الاستراتيجية التالية والتي تتنزل في إطارها هيكلة البرنامج:

- **وقاية الأطفال**
- **حماية ورعاية الأطفال في وضعيات الهشاشة**

وهذا على اعتبار أن النماء والرفاه والحماية حق لجميع الأطفال دون تمييز وهو من أوكد **الأولويات** وأهم الخيارات الاستراتيجية للدولة خاصة وأن الطفولة والاستثمار فيها أساس كل توجه يهدف **إلى تحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي.**

وفي هذا الإطار يتنزل **برنامج الطفولة لدعم الآليات الكفيلة بضمان نماء الطفل ورفاهه وتربيته تربية شاملة ومتوازنة تتماشى مع متطلبات المجتمع الحالي وذلك في إطار خطط عمل وقائية وحمائية واضحة يتآزر فيها عمل جميع المتدخلين ويكون الطفل والعائلة فيها محورا شريكا.**

2.1 الهياكل المتدخلة:

تتعدد الهياكل المتدخلة في تنفيذ السياسة العمومية لبرنامج الطفولة ولعل أبرزها مؤسسات الطفولة المتمثلة في المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومركبات الطفولة التي تعنى برعاية وتربية الأطفال الفاقدين للسند والمهددين إلى غاية زوال حالة التهديد واندماجهم في المجتمع، بالإضافة إلى نوادي الأطفال التي تعمل على تنشئة وتربية الأطفال المتراوح أعمارهم بين 6 و15 سنة من خلال خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي الترفيهية والثقافية والعلمية والرياضية والفنية خارج أوقات الدراسة كما تعد رياض الأطفال العمومية والخاصة كذلك من أبرز المتدخلين في تنفيذ سياسة برنامج الطفولة المتعلقة بنماء ورفاه الأطفال للشريحة العمرية بين 0 و8 سنوات.

هذا وتعد الجمعية التونسية لقرى أطفال س و س الفاعل العمومي الذي يشترك مع برنامج الطفولة في حماية ورعاية الطفولة الفاقدة للسند وتحقيق رفاهها حتى اندماجها في المجتمع.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1-1- : النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا**

إن وقاية الأطفال تكون بإعمال حقوق الطفل التي تمر بالضرورة عبر مؤسسات التي تعنى بالطفولة ونذكر منها مؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي (رياض أطفال، نوادي أطفال قارة ومتنقلة) ويتجلى ذلك من خلال الحرص على الرفع من نسب النفاذ لخدمات الطفولة ذات الجودة وفي إطار المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين جميع الأطفال بهدف وقايتهم وتربيتهم وترفيههم وتنمية مهاراتهم الإبداعية والتشاركية على نحو أفضل.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.2: نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة:**

هو نسبة التحاق الأطفال في سن الطفولة المبكرة (3-5 سنوات) برياض الأطفال من مجموع الأطفال المولودين في هذه السن.

هذا وتم اعتماد المؤشر لأنه يمكننا من متابعة مدى استثمار الدولة في التربية منذ السنوات الأولى وتنفيذ التوجه الاستراتيجي للاستثمار في قطاع الطفولة المبكرة باعتباره ركيزة من ركائز النهوض بالمجتمع.

✓**مؤشر نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال**

هو نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل الذين هم في سن الطفولة المبكرة (3-5 سنوات) المنتفعين ببرنامج النهوض بالطفولة المبكرة "روضتنا في حومتنا" من اجمالي عدد الأطفال المسجلين برياض الأطفال العمومية والخاصة،

هذا وتم اعتماد المؤشر لأنه يمكننا من متابعة مدى انتفاع أطفال الفئات الهشة اقتصاديا من خدمات التربية المبكرة في إطار تكافؤ الفرص بين جميع الأطفال المنتمين لمختلف الطبقات.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	2024	2025
نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة	%	39.5	41	42	44	45
نسبة الاناث المسجلين برياض الأطفال العمومية والخاصة من بينهم اناث (مؤشر سنعمل عليه بداية من سنة 2023)	%	48	48.87	49.2	49.7	50
نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال من بينهم اناث (مؤشر سنعمل عليه بداية من سنة 2023)	%	5.31	6.7	8.2	10	12

تم العمل على وضع مجموعة من البرامج لمعالجة ضعف نسب التحاق الأطفال برياض الأطفال وفق مقاربة متعددة الحلول من ذلك:

إرساء برنامج الروضة العمومية: تم احداث 30 روضة عمومية موزعة على مختلف الولايات والمناطق التي تشهد نسب التحاق ضعيفة ولا تنتصب بها رياض الأطفال الخاصة،

- مواصلة دعم رياض الأطفال البلدية الناشطة والتي بدأت تشهد عزوف إقبال الأطفال نتيجة تهرأ البنية المعمارية والتجهيزات،
- تسويغ 4 رياض أطفال مهيئة ومجهزة حديثا في نطاق دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص الى الإطارات التربوية المختصة والعاطلة عن العمل بالمناطق الصناعية لتوظيفهافي نطاق

إرساء مفهوم المسؤولية المجتمعية ومشاركة جميع الأطراف من أجل إيجاد الحلول لتمتيع الأطفال في سن 3-5 سنوات من خدمات تنمية الطفولة المبكرة ذات جودة تضمن له النشأة السليمة طبقا لمبدأي عدم التمييز والإنصاف في إطار المصلحة الفضلى للطفل.

- مراجعة أحكام كراس الشروط في غرض تيسير إجراءات إحداث رياض الأطفال من قبل القطاع الخاص،
- مرافقة المؤسسات الخاصة المتضررة من تداعيات انتشار كوفيد 19من أجل جدولة ديونها المتخلدة لدى البنك التونسي لتضامن الاجتماعي نتيجة من اجل ضمان أكثر لديمومة نشاطها،
- تكفل الوزارة بخلاص معاليم إدماج 300 طفل من المصابين باضطرابات طيف التوحد برياض الأطفال الدامجة في إطار ضمان حق الطفل ذو الحاجيات الخصوصية من التمتع بتربية ما قبل المدرسة وذلك في إطار مبدأ المساواة
- الترفيع من عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج "روضتنا في حومتنا "الى 15 ألف طفل لضمان حق كل
- الطفل في الالتحاق برياض الأطفال في جميع معتمديات وعمادات تراب الجمهورية،

أمام تنامي حاجة العائلات الى هذا البرنامج تم العمل على تطويره خلال السنوات المتتالية2010-2022

ويتبين الأثر الإيجابي لمردودية هذا البرنامج عند ملاحظة تطور نسب التحاق الأطفال ببعض الولايات برياض الأطفال قبل انطلاق 2022كالتالي:

الولاية	2011/2010	2022/2021
جندوبة	12,60%	19.38
سليانة	16,85%	22.98
القيروان	9,67%	20.48
القصرين	11,58%	20.88

وتعتبر نقاط قوة البرنامج في قدرتها على:

1. وتمتيع أكثر ما يمكن من الأطفال المحرومين من التربية ما قبل المدرسة، وضمان الترفيع في نسبة الالتحاق بمؤسسات التربية ما قبل الدراسة،
2. التحفيز على الاستثمار في قطاع الطفولة المبكرة خاصة في المناطق التي ليس بها رياض أطفال خاصة منها الداخلية وذات الأولية.
3. ضمان ديمومة المشاريع وضمان المردود المادي والمعنوي لأصحاب رياض الأطفال،
4. استيعاب مواطن شغل الإطارات المختصة في مجال الطفولة بالجهات

✓المؤشر 2.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي

هو معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي من قبل الأطفال ولقد تم اختيار هذا المؤشر لأنه يمكننا من التعرف على مدى انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي من أجل تكريس حق الطفل في التمتع بخدمات الطفولة وتكافؤ الفرص من أجل تحقيق المساواة واحترام الذات الانسانية كما أن هذا المؤشر له علاقة مباشرة بتحقيق الهدف.

✓تقديرات المؤشر2.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-1-2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي.	%	2,35	3,5	5	7	10

لقد تمت مراجعة التقديرات التي تم وضعها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022 وذلك اعتمادا على انجازات سنة 2021 حيث تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 2,35% ومن المتوقع تحقيق نسبة انجاز في حدود3,5 %سنة 2022 كما تم ضبط نسبة تقديرات بـ 5 % سنة 2023 و 7% سنة 2024 و 10 % سنة 2025 وذلك نظرا لتحسن الوضع الصحي وطلب الترفيع في منحة مستلزمات التنشيط في مشاريع الميزانيات للسنوات المذكورة بالإضافة إلى العديد من الإحداثات الجديدة التي من المنتظر أن تدخل حيز النشاط في السنوات المقبلة مما سيساهم في الرفع من عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط وهو ما سيكون له انعكاس ايجابي على تحقيق الهدف.

- **الهدف 2-2- : النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد:**

إن إعمال حقوق الأطفال دون أي شكل من أشكال التمييز وتوفير كل الظروف الكفيلة برعاية وحماية الأطفال المهددين والفاقدين للسند من كل أشكال التهديد وتحقيق توازنهم النفسي والإجتماعي ومساعدتهم على الإندماج في المجتمع وتجنيبهم الإقصاء والتهميش وذلك في إطار مقاربة نسقية تدعم دور الأسرة وتمنحها الأولوية في مجال الإحاطة بالطفل.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة:**

يمكّن هذا المؤشر من قياس نسبة التعهد بوضعيات الأطفال المهددين والاطفال في خلاف مع القانون من بين مجموع الاشعارات الواردة، أي وضعيات الأطفال التي استفادت من خدمات الحماية الاجتماعية التي يقدمها مندوبو حماية الطفولة.

كما يهدف الى العناية بمرحلة متابعة وضعيات الأطفال المتعهد بهم على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.2.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة من بينهم اناث (مؤشر ستعمل عليه بداية من سنة 2023)	%	99	99.5	99.6	99.7	99.8

تم تحديد تقديرات نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الاشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة على مدى ثلاث سنوات بناء على دراسة تطور نسبة التعهد بالأطفال المهددين والأطفال في خلاف مع القانون من مجموع الاشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة لسنتي 2020-2021والتي انخفضت خلال سنة 2020 الى 76.65 % مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك أساسا الى الوضع الصحي في البلاد وانتشار فيروس كورونا الا أنها شهدت ارتفاع ملحوظ خلال سنة 2021 مع تحسن الوضع الصحي حيث بلغت 99% وعليه

فمن المرجح أن ترتفع نسبة التعهدات بوضعيات الأطفال المهددين والأطفال في خلاف مع القانون من مجموع الاشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة خصوصا مع العمل على احداث خدمات قرب للمواطن في الولايات ذات الكثافة السكانية العالية من خلال تركيز مكاتب جهوية ثانية بكل من ولاية تونس، نابل، سوسة، صفاقس، مدنين.

✓المؤشر 2.2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيات وفتيانا:

يمكن هذا المؤشر من تحديد نسبة الادماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتا من خلال الإحاطة والرعاية ومتابعتهم نفسيا وتربويا حتى انتفاء أسباب التهديد ويتم إدماجهم سواء بالعائلة أو الشغل أو الزواج.

✓تقديرات المؤشر 1.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2-2-2 نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتا	ذكور%	11	11.5	12	12.5	13
	إناث%	11	11.5	12	12.5	13

بالنسبة للإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا بمؤسسات الرعاية لن تشهد تطورا كبيرا بسبب عدم قدرة العائلة في الوقت الحالي على مجابهة الوضع الاقتصادي للبلاد في ظل غلاء المعيشة وتفاقم الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، لذلك فإن مؤشر الإدماج بالعائلة لن يشهد تطورا كبيرا سنة 2022 حيث سيبلغ 11.5% مقارنة بانجازات 2021 التي بلغت 11% حيث أثرت عليها تداعيات فيروس كورونا، هذا بالإضافة إلى نقص زيارات المتابعة للإطارات التربوية لعدم توفر وسائل نقل والتي من خلالها يتم إدماج الأطفال بالعائلة،

هذا على أن تتقدم نسبة إنجاز هذا المؤشر خلال السنوات الثلاث القادمة ليصل سنة 2025 13 % باعتبار إمكانية تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد وتطور سوق الشغل مما سيمكن من تطور الإدماج بالتشغيل باعتبار أن معدل الأعمار للأطفال المتعهد بهم سيرتفع خلال السنوات القادمة،

هذا وتبقى نسبة الإدماج بالزواج من أقل النسب تطورا مقارنة بالإدماج بالعائلة أو بالتشغيل لارتفاع مصاريف الزواج ورغبة الأطفال في مواصلة الدراسة أو دخول سوق الشغل.

✓المؤشر 2.1.1: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي:

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي يسعى البرنامج لإنجاحه لما له من أهمية للعائلة التي تمثل النواة الأساسية والأولى في المجتمع والتي تساهم في بناء شخصية سليمة للطفل مما يساهم في حمايته من جميع أشكال التهديد.

✓تقديرات المؤشر2.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي من بينهم اناث (مؤشر ستعمل عليه بداية من سنة 2023)	%	71	72	73	74	76

تعمل الوزارة على الترفيع في نسبة الأطفال المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي خلال السنوات القادمة لما للأسرة من دور كبير في التعهد بأبنائها خاصة أطفال الأسر التي تشكو عجزا ماديا بالأساس ومزيد تأهيلها للتعهد بأبنائها من خلال تطوير الروابط الأسرية والتكثيف من زيارات المتابعة.

وحيث بلغ عدد الأطفال المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي 261 خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 الذي كان عددهم 247 طفلا.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنـشطة ودعـائـم الأنـشطة

(الـوحدة: ألـف ديـنـار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 2-1: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا	**نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة**	%42	التنشيط التربوي والاجتماعي والطفولة المبكرة	2185	- مشروع إرساء المجلس الأعلى للطفولة -وضع مخطط لتقييم ومتابعة مدى تنفيذ الإستراتيجية المتعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة
	نسبة اطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال	%8.2			
	نسبة الإناث المسجلين برياض الأطفال العمومية والخاصة	%49.2			
	نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي	%5			
الهدف 2-2:النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد)	**نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة**	% 99.6	أنشطة مندوبي حماية الطفولة	448	**مذكرات** لمندوبي حماية الطفولة حول: -التعهد بحالات الاستغلال الجنسي للأطفال واعتياد سوء المعاملة. -تنظيم طرق التعهد بالأطفال في حالات الإهمال والتشرد. -التعهد بالأطفال في خلاف مع القانون -التعهد بالأطفال المولودين خارج اطار الزواج والأطفال الفاقدين للسند العائلي -التعهد بالأطفال المعتدى عليهم -حول استغلال الفتيات في

					العمل المنزلي.
	نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا	%12	رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي + رعاية الأطفال وإدماجهم	13792	إعداد مشروع حياة خاص بكل طفل منذ قبوله بالمؤسسة -متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل -إعداد الطفل والعائلة للإدماج
	نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي	%73	رعاية الأطفال وإدماجهم		متابعة الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي من خلال الزيارات العائلية والمدرسية.

(*) دعائم الأنشطة : يتعين أن تكون ذات طابع استراتيجي ولا يترتب عنها انعكاسات مالية

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

تنصهر التوجهات الإستراتيجية التي حددها عقد الأهداف مع الجمعية التونسية لقرى الأطفال س و س ضمن السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة كما سيأخذ هذا العقد بعين الاعتبار التوجهات الكبرى للمخطط التنموي في مجال النهوض بالطفولة.

وتتمثل الأهداف فيما يلي:

الهدف الإستراتيجي 1: رعاية الطفولة الفاقدة للسند وتحقيق رفاهها حتى اندماجها في المجتمع ويندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بأوضاع الطفولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة منها الأسر ذات الوضعيات الخصوصية لتمكينها من تلبية مختلف احتياجات أفرادها والعمل على تحسين نوعية حياتها واقدارها على القيام بوظائفها الأساسية بصورة ايجابية.

الهدف الإستراتيجي 2: حماية الطفولة ويندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الطفولة من كافة المخاطر التي تتهددها.

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة: ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
الجمعية التونسية لقرى الأطفال س و س	**النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد**	- توفير الرعاية الصحية والنفسية والتربوية للأطفال المهددين بفقدان السند العائلي عبر أربعة برامج موزعة حول القرى الاربعة: قمرت، سليانة، محرس، أكودة - تأمين خدمات الإعاشة للأطفال المكفولين بالقرى. - تأمين المتابعة التربوية والنفسية والاجتماعية والصحية. - دعم قدرات العائلات من خلال مساعدتهم على بعث مشاريع صغرى حسب مؤهلاتهم العلمية والمهنية لممارسة وظائفهم في التنشئة السليمة لأطفالها بتدعيم قدراتها في رعاية أبنائها وحمايتهم.	**2500**
	النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا	- توفير مستلزمات العيش والحياة الكريمة للأطفال داخل اسرهم الطبيعية من خلال دعم قدراتهم - توفير خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه. - تأمين حملات توعوية وتثقيفية للحد من المشاكل الاجتماعية والأسرية التي تواجهها الأسرة في مختلف المجالات. - تنظيم أنشطة ترفيهية تستجيب حسب الإمكان لحاجيات الاطفال ولاهتماماتهم	

مع الإشارة الى أنه سيتم تجديد اتفاقية الشراكة وعقد الأهداف مع هذه الجمعية في شهر أفريل 2023 وبالتالي سيتم النظر في الأهداف الجديدة التي ستعمل على تنفيذها هذه الجمعية ومدى ملائمتها مع سياسة الوزارة وأولوياتها وتبعا لذلك سيتم ضبط جملة الإعتمادات اللازمة لمدة سريان هذه الإتفاقية.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	102950	115856	132620	16764	14,47%
نفقات التسيير	4518	5320	5320	0	0,00%
نفقات التدخلات	8328	13778	16962	3184	23,11%
نفقات الاستثمار	27348	16240	19742	3502	21,56%
نفقات العمليات المالية					
المجموع	**143144**	**151194**	**174644**	**23450**	**15,51%**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	102950	115856	132620	134000	136700
نفقات التسيير	4518	5320	5320	5600	5800

نفقات التدخلات	8328	13778	16962	18513	20000
نفقات الاستثمار	27348	16240	19742	21000	24000
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**143144**	**151194**	**174644**	**179113**	**186500**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**143388**	**151294**	**172544**	**179373**	**186760**

قدر برنامج الطفولة ميزانيته لسنة 2023 بـ 174644 أد بنسبة تطور تناهز 15.51 % مقارنة بسنة 2022.

وتمثل نفقات التأجير النسبة الأهم بـ 76 %، مقابل 3 % لنفقات التسيير و10 % لنفقات التدخلات ثم 11 % لنفقات الاستثمار.

ويتوقع برنامج الطفولة مواصلة ارتفاع نفقات برنامج الطفولة خلال السنوات الثلاث القادمة حيث يتجه العمل خلال السنوات المتراوحة بين 2023 - 2025 في جميع الاستراتيجيات المتعلقة بالطفولة إلى تمكين جميع الأطفال ودون تمييز من مقومات النماء وتمتيعهم بحقوقهم وأساسا الحق في التربية ذات الجودة والحماية.

فبخصوص نفقات التأجير، فإن هذا التطور هو نتيجة الانتدابات خاصة بسلك الإطارات التربوية والإطارات المختصة على غرار الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسانيين ومندوبي حماية الطفولة بالإضافة إلى سلك العملة بانتداب عملة الحضائر والتي ستمكن من تغطية النقص بعديد المؤسسات وإلى فتح المؤسسات الجديدة التي بصدد الإنجاز، هذا بالإضافة إلى الترقيات العادية لمختلف الأسلاك الراجعة بالنظر لبرنامج الطفولة وإلى الزيادة في الأجور.

وعليه سيتم الترفيع في نفقات التسيير على مدى ثلاث سنوات لتغطية مصاريف المؤسسات الجديدة وخاصة منها رياض الأطفال العمومية وتحسين التغطية بخدمات التفقد البيداغوجي وخدمات مندوبي حماية الطفولة.

وبالنسبة لنفقات التدخلات، فسيتم العمل على تدعيمها باعتبار أثرها المباشر على جودة الخدمات المسداة بمؤسسات الطفولة المتعلقة أساسا بخدمات رعاية الأطفال المهددين والفاقدين للسند وخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وخدمات الطفولة المبكرة،

أما نفقات الاستثمار، فسيتم العمل على تعزيزها بهدف مواصلة تقريب خدمات الطفولة من مستحقيها وتحسين جاذبية مؤسسات الطفولة من خلال تطوير بنيتها الأساسية وتجهيزها بالإضافة إلى دعم أسطول السيارات والحافلات لتساند مؤسسات الرعاية والتنشيط في مهامها.

- **بخصوص المؤشر1.1.2: نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة، فسيتم العمل على:**

* مواصلة إرساء برنامج الروضة العمومية وتعميمها على مستوى جميع الولايات،

* مواصلة دعم رياض الأطفال البلدية الناشطة،

*اسناد منحة خصوصية لـ 600 من الأطفال المصابين بطيف التوحد ومناصرة حقهم في الانتفاع بخدمات التربية قبل المدرسية ذات جودة،

- **بخصوص المؤشر: عدد اطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الاطفال، فسيتم العمل على:**

* دعم برنامج النهوض بالطفولة المبكرة حيث تم اقتراح 9000 أد تعهدا بعنوان سنة 2023 لتمتيع 20 ألف طفلا من الالتحاق برياض الأطفال.

* تهيئة رياض الأطفال العمومية بكلفة 2.5 م د.

* تحيين السجلات الإجتماعية للأسر وحصر عدد الأطفال في سن ما قبل الدراسة

- **بخصوص المؤشر: عدد اطفال الأطفال الإناث المسجلين برياض الأطفال العمومية والخاصة، فسيتم العمل على:**

*دعم برامج توعية وتكوين الأولياء في مجال المساواة بين الجنسين ودعم إلتحاق الفتيات بخدمات التربية ما قبل المدرسية

*وضع برامج ومحامل بيداغوجية مبنية على مبدأ المساواة وأهمية تكامل الأدوار بين الجنسين في الحياة الاجتماعية منذ صغر السن

*إحداث رياض أطفال قرب المصانع والمؤسسات الصناعية لدعم تشغيلية المرأة وإستقرارها في العمل والرفع من مردوديتها

*الإسراع في إصدار قانون الأمومة والأبوة

أما فيما يتعلق بالمؤشر2.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي،

* تطوير البنية الأساسية لنوادي الأطفال من خلال برمجة تهيئتها وللغرض تم اقتراح 1.7 مليون دينار تعهدا ضمن ميزانية سنة 2023.

* الترفيع في منحة مستلزمات التنشيط التربوي الاجتماعي خلال سنة 2023 بنسبة 50%.

- **وبالنسبة للمؤشر2. 1.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة،** فسيتم العمل على:

* دعم الوسائل اللوجستية لسلك مندوبي حماية الطفولة على المستوى الجهوي والمركزي حيث تم رصد 396 أد لكل مكاتب مندوبي حماية طفولة كنفقات تسيير و52.8 أد تدخلات. هذا وسيتم مواصلة تجهيز مكاتب مندوبي حماية الطفولة بكلفة 50 أد.

*توفير وسائل النقل لتأمين متابعة التعهد بالأطفال المهددين.

- **وبخصوص المؤشر2. 2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتا،** ولبلوغ النسب المقدرة خلال الفترة 2023-2025 فسيتم العمل أساسا على:

*إعداد مشروع حياة خاص بكل طفل منذ قبوله بالمؤسسة

*إعطاء أولوية لمكفولات الدولة من اجل بعث مشاريعهم الخاص لضمان مورد رزق قار والاستقلالية المادية في نطاق برنامج رائدة،

*متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل

*إعداد الطفل والعائلة للإدماج

*توفير وسائل النقل الكفيلة بتنفيذ الزيارات العائلية.

- **وبالنسبة للمؤشر2. 3.2: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي،** يتم العمل على:

*مواصلة منح منحة للطفل الواحد (200 د شهريا) أي قرابة 626 أد لـ 261 طفلا.

* متابعة الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي من خلال الزيارات العائلية والمدرسية.
*إدماج الأطفال بعائلاتهم أو بالتشغيل أو بالزواج.

البرنامج عدد 3 : كبار السن

إسم رئيسة البرنامج :السيدة إيمان بالشيخ

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج :02جانفي 2019

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية :

ينبني برنامج كبار السن على **غاية** اساسها **"شيخوخة نشيطة وحياة كريمة"** وذلك من خلال تأمين رفاه كبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية والاستثمار الأمثل في كفاءاتهم وخبراتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة والمسار التنموي للبلاد بما يحقق رفاههم الاجتماعي والصحي،

ولبلوغ أهدافه الاستراتيجية، سعى برنامج كبار السن مركزيا وجهويا إلى مواصلة تنفيذ مختلف المشاريع التي تم تضمينها بمخطط التنمية 2023-2025 من خلال تعديل التدخلات وتقييمها من أجل إحاطة ناجعة بكبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية، 2023، ضمن ميزانية تراعي المساواة و تحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وبصفة عامة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز من أجل ضمان تنمية شاملة وضامنة لمجتمع معتدل ومتوازن و مراعية لأهداف التنمية المستدامة.

وعلى المستوى العربي، تمت المصادقة على الاستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029 ، كما قام فريق عمل تونسي وبمبادرة من وزارة المرأة والأسرة وكبار السن إعداد مشروع قانون عربي اطاري استرشادي لحماية كبار السن ودعم حقوقهم وتم بتاريخ 01 اكتوبر 2022 تنظيم المؤتمر العربي حول" **تنفيذ الابعاد الاجتماعية والتنموية لاستراتيجية القمة العربية لكبار السن بين الامكانيات والتحديات في ظل الازمات** " بتونس وعقد اجتماع حول القانون العربي الاسترشادي بحضور ممثلين عن 16 دولة عربية، إلى جانب اعداد دراسة عربية حول العنف الموجه ضد كبار السن وكذلك الشروع في إحداث سجل عربي لكفاءات المتقاعدين وكبار السن.

اما على مستوى التعهدات الدولية، فان الوزارة تواصل مشاركتها في "مشروع تطوير نموذج اجتماعي واخلاقي وعبر الثقافات للمسنين في بلدان حوض البحر الابيض المتوسط (Projet Tec-Med) والذي يرمي الى بناء رؤية موحدة في منطقة البحر الابيض المتوسط عبر ارسال نماذج رعاية اجتماعية مبتكرة ومستدامة تحمي كبار السن في وضعيات الهشاشة الاقتصادية والصحية والاجتماعية.

وفي إطار مراجعة خطة عمل مدريد للشيخوخة الذي تقوم به حاليا اللجنة الاقتصادية لغرب اسيا (الاسكوا)، أعدت الوزارة تقرير تونس في المجال إلى جانب التعاون مع الاتحاد الافريقي، حيث تتم حاليا مراجعة مشروع اطار السياسة وخطة العمل حول الشيخوخة وتقديم بعض المقترحات والتوصيات في علاقة بمحاور الخطة والإجراءات الموصي بها.

تشخيص واقع البرنامج:

من ابرز **عناصر القوة** التي ينبني عليها برنامج كبار السن:

- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2022-2030.
- اعداد مشروع مجلة كبار السن.
- العمل بالشراكة مع الجمعيات ومكونات المجتمع المدني لتمكين كبار السن من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية.
- تمكين كبار السن على حد السواء من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية.
- تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وملاءمتها للحاجيات الخصوصية لكبار السن.

ويعمل البرنامج على تجاوز **نقاط الضعف** التالية:

- عدم ملاءمة التشريعات الحالية لواقع كبار السن.
- ارتفاع منسوب العنف في فئة كبار السن وعدم توفر الاليات الناجعة للحد من هذه الظاهرة.
- ضعف الاعتمادات والموارد البشرية العاملة في برنامج كبار السن.
- اعتماد الجمعيات العاملة في مجال كبار السن على التمويل العمومي المقدم من الوزارة دون السعي إلى تنمية مواردها الذاتية.

- عدم إيجاد هيكل أو وحدة أو جمعية للتصرف في السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.
- غياب احصائيات وطنية دقيقة ودراسات حول كبار السن.
- نقص متابعة الوضعيات المعنية ببرنامج الإيداع لعائلي وعدم توفر بنك معلومات في العائلات الراغبة في التكفل بكبير سن.
- غياب التكوين المستمر لفائدة الإطارات العاملة بمؤسسات الرعاية.

اما **رؤية برنامج كبارالسن** على المدى المتوسط فتتمثل في : **"كبار السن يعيشون بكرامة وفي انسجام وتكامل مع الأجيال الأخرى في مجتمع داعم لهم".**

وبناءا على هذه الرؤية تم ضبط المحاور الإستراتجية التالية:

- محور إستراتجي 1: حماية ورعاية كبار السن وذلك من خلال:

* تحسين الخدمات الرعائية والاجتماعية والصحية وجعلها ملائمة اكثر لخصوصية كبار السن ودعم وتحفيز الاستثمار في قطاع كبار السن من خلال إحداث مؤسسات استشفائية اقليمية لكبار السن اعتمادا على معايير الجودة العالمية لخدمات الرعاية المؤسساتية.

* تطوير المنظومة التشريعية من خلال إتمام إجراءات إصدار مجلة كبار السن، إعداد كراس شروط إحداث وتسيير النوادي النهارية لكبار السن، مراجعة كراس شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن، إعداد كراس شروط مؤسسات صحية لرعاية كبار السن بالتنسيق مع وزارة الصحة.

* إعداد استراتيجية وطنية متعددة القطاعات لتطوير قطاع كبار السن بمختلف أبعاده وبرنامجها التنفيذي والمصادقة عليها.

* مناهضة العنف وكل أشكال التمييزضد كبار السن.

- محور إستراتجي 2: إدماج كبار السن في الحياة العامة والإستفادة من كفاءاتهم من خلال:

* اعتماد مقاربة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في معالجة صعوبات اندماج كبار السن.

* التشجيع على احداث مؤسسات لكبار السن (نوادي نهارية) واعادة توظيف السجل الوطني للكفاءات لضمان استثمار خبرات ومعارف المتقاعدين وكبار السن لفائدة التنمية.

1.2 الهياكل المتدخلة:

يتكون برنامج كبار السن من برنامج فرعي مركزي و24 وحدة عملياتية (المصالح الجهوية كبار السن) وفاعل عمومي هو الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي حيث يساهم في تنفيذ سياسة برنامج كبار السن ويشرف على تسيير 11 مؤسسة ويقدم خدمات الرعاية لفائدة 378 مسنا ومسنة وفق اتفاقية شراكة وعقد الأداء.

كما ان من أبرز أهداف الاتحاد تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية والرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية لكبار السن المقيمين.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 3-1-: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن.**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "حماية كبار السن ورعايتهم" حيث يرمي اساسا الى الترفيع في جودة الخدمات المسداة لكبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي من خلال العمل على الترفيع في عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة أو بمؤسسات الرعاية بتطوير نسبة التغطية بالخدمات الرعائية (الترفيع في طاقة استيعاب المؤسسات ونسبة التغطية بالموارد البشرية - تهيئة وصيانة المؤسسات وتجهيزها...)،

- **المؤشرات :**

يتكون الهدف الاستراتيجي الأول من ثلاث مؤشرات وهي كالآتي:

- ✓ **المؤشر 3 -1-1: نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين:**

يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى استجابة الإدارة لطلبات الخدمات الرعائية الواردة عليها، وذلك بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية: يسمح هذا المؤشر بتقييم مجهود الإدارة فيما يتعلق بالاستجابة لطلبات الإيواء بمختلف المراكز الراجعة لها بالنظر بما يعكس

الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للمراكز وتجهيزها ومدى توفر الإطار البشري اللازم والكفء للإحاطة بالمقيمين بهذه المراكز وكذلك مدى توفر الخدمات الرعائية لمنظوري هذه المؤسسات.

✓ تقديرات المؤشر 3 -1-1:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين **منهم اناث (مؤشر سيتم العمل عليه سنة 2023)**	نسبة	43.8	55	60	65	50

لميتم تحقيق النسبة المرجوة من هذا المؤشر نظرا لإيقاف الانتدابات بمؤسسات الرعاية وبالتالي عدم تدعيم مؤسسات الرعاية بالموارد البشرية اللازمة مما ينعكس على جودة الخدمات المسداة، ونعتزم خلال السنوات القادمة العمل على تدعيم هذه المؤسسات بالاطار البشري الملائم والمختص لبلوغ الأهداف المرجوة والمتمثلة أساسا في تحقيق رضا المقيمين والمقيمات بمؤسسات الرعاية على نوعية الخدمات المقدمة لفائدتهم.

كما أن طلبات الإيواء التي تم قبولها خلال سنة 2021 بقيت محدودة مقارنة بالسنوات الماضية وذلك بسبب غلق بعض مؤسسات رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين وجندوبة لإعادة التهيئة والبناء وتوزيع المقيمين بهما على بقية المؤسسات. ومن المتوقع خلال سنة 2022 ان ترتفع هذه النسبة كم هو مامول ايضا بالنسبة للسنتين القادمتين وذلك اثر الترفيع في طاقة استيعاب مؤسسات الرعاية وإعادة انطلاق نشاط مؤسستي القيروان والقصرين وتدعيم بقية المؤسسات بالموارد البشرية التي تخول لها احتضان عدد اكبر من المقيمين.

✓ المؤشر3-1-2: تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن بالبيت

أما فيما يتعلق بمؤشر تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية كبار السن بالبيت، فيمكن هذا المؤشر من متابعة نوعية الخدمات المسداة والإمكانيات البشرية والمادية للرفع من جودة الخدمات المسداة في إطار الفرق المتنقلة. وهويعكس مدى تحسن ظروف عيش كبار السن بمحيطهم الطبيعي واستفادتهم من خدمات القرب.

✓ تقديرات المؤشر3-1-2

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن بالبيت **منهم اناث (مؤشر سيتم العمل عليه سنة 2023)**	نسبة	46	55	60	65	75

تركز عمل الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية طيلة سنة 2021 على توفير خدمات القرب لمنظوريها وذلك في إطار وقايتهم وحمايتهم من فيروس كورونا المستجد. لكن تبقى تدخلات الفرق المتنقلة محدودة مقارنة بما هو مأمول نظرا لنقص الاعوان المتعاقدين بها وعدم توفر وسائل نقل بالنسبة إلى بعض الجمعيات الناشطة وتعطل سيارات بعض الجمعيات الأخرى لقدمها، لذلك سيجري العمل خلال سنة 2023 والسنوات القادمة على الترفيع في منح تسيير الفرق المتنقلة ومنح التعاقد مع الاعوان العاملين بها(الأطباء-السواق-أعوان الإحاطة الحياتية).

✓ المؤشر 3 -1-3: عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة:

يمكّن هذا المؤشر من الحفاظ على التوازن النفسي والعاطفي لكبار السن المكفولين لدى عائلات حاضنة كما يساهم في ترسيخ قيم التضامن الاجتماعي من خلال تفعيل دور الأسر البديلة في رعاية فئة كبار السن الفاقدين للسند العائلي. كما يساهم في تأمين محيط عائلي طبيعي يوفر للمسن المكفول الراحة والطمأنينة والعيش الكريم، مع إبراز مكانة الأسرة ودورها في حياة كبار السن وتوفير وسط عائلي بديل لكبار السن الفاقدين للسند.

وتشجع الوزارة تكفل العائلات بمسنين في إطار هذا البرنامج حيث تُسند للعائلة الكافلة لمسن معوز منحة شهرية قدرها 200 د لمساعدة العائلة على تلبية حاجياته الأساسية وهي تكلفة منخفضة جدا مقارنة بالتكلفة الشهرية للمقيم بمؤسسة الرعاية.

✓ انجازات وتقديرات المؤشر 3.1.3

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة **منهم اناث (مؤشر سيتم العمل عليه سنة 2023)**	كمي/عدد	115	170	200	210	220

لم يتسن بلوغ العدد المنشود لهذا المؤشر سنة 2021 للأسباب التالية:

- وفاة بعض المسنين المكفولين،
- إيقاف المنح المسندة لبعض العائلات على إثر تغيير وضعية الكفالة (انتقال المسن بالسكنى إلى مقر بعيد عن مقر العائلة الكافلة، تدني مستوى رعاية المسن المكفول من قبل أفراد العائلة الكافلة...).
- نقص أنشطة التوعية والتحسيس والتعريف بهذا البرنامج من قبل الهياكل الجهوية للوزارة والجمعيات العاملة في المجال نظرا لتركيز العمل طيلة السنة المنقضية على الوقاية والحماية من خطر جائحة كورونا.
- تداخل عدة أطراف في تكوين ملفات الكفالة.

سيتواصل عمل الوزارة وهياكلها الجهوية على مزيد التعريف بهذا البرنامج على مستوى جهوي واعداد قاعدة بيانات في العائلات الراغبة في كفالة مسنين وقائمة كبار السن الفاقدين للسند والراغبين في العيش لدى أسر بديلة.

كما ستعمل الوزارة بداية من سنة 2023 على الترفيع في قيمة المنحة المسندة لكفالة مسن لدى عائلة حاضنة من 200 د الى **350 د** ولتشجيع العائلات على الاقبال على البرنامج وبلوغ 200 مسن مكفول من قبل عائلة بديلة.

كما نقترح سنة 2024 تخصيص اعتماد قدره 882 اد لتغطية منح 210 عائلة كافلة لمسن معوز و924 بعنوان سنة 2025 لفائدة 220 عائلة وذلك بالعمل على تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليص من عدد الوثائق المطلوبة والتسويق الاجتماعي للبرنامج عبر وسائل الإعلام الجهوية والمحلية .

▪ الهدف 3-2-: حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد

أدى تنامي ظاهرة العنف تجاه كبار السن في بلادنا إلى العمل على تحقيق هدف جديد حول حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد وضع التدابير الكفيلة بالقضاء على كل أشكال العنف والتهديد القائم على أساس التمييز بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية، ويهدف الى حماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف وكل ماهو من شانه ان يشكل تهديدا على حياة كبير السن او المسّ من كرامته وبهدف التصدي لمختلف أشكال التهديد بالوقاية وتتبع مرتكبيه ومعاقبتهم وحماية الضحايا والتعهد بهم".كما يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الاول"حماية كبار السن ورعايتهم".

▪ المؤشرات :

يتكون الهدف الاستراتيجي الثاني من 02 مؤشرات وهي كالآتي:

✓ المؤشر 1.2.3:نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن

يساهم هذا المؤشر في قيس مدى تفاعل الإدارة مع الاشعارات الواردة عليها بخصوص كبار السن في وضعيات التهديد ومدى نجاعة تدخل الإدارة في معالجة ملفات العنف الواردة عليها ضمن نطاق تدخلها.

✓ تقديرات المؤشر 3 -2- 1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن **منهم اناث (مؤشر سيتم العمل عليه سنة 2023)**	نسبة	% 68	%95	%96	%97	%90

تواصل العمل سنة 2021 مركزيا وجهويا على وقاية كبار السن من العدوى بفيروس كورونا المستجد وحمايتهم من تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية بالرغم من صعوبة التدخل لفائدة بعض الوضعيات (وخاصة صعوبة التنقل سواء بالنسبة إلى المتدخلين أو كبير السن نفسه)،

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بلوغ النسبة المنشودة بالنسبة الى مؤشر التعهد بحالات التهديد المسلط على كبار السن (90 %) نظرا لــ:

- عدم التدخل لفائدة نسبة من الإشعارات للأسباب التالية:
  - عدم الاختصاص لبعض الوضعيات الواردة،
  - انتفاء شروط التدخل (الوضعية ليست محل تهديد)،
  - زوال أسباب التهديد،
  - وفاة المعني بالأمر،
  - تعذر الاتصال به.

وأمام تنامي ظاهرة العنف المسلط على كبار السن في مجتمعنا والاشعارات الواردة على الوزارة وبوسائل التواصل الاجتماعي بات من الضروري التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد وهو ما دأبت عليه إدارة كبار السن، وستواصل العمل عليه خلال السنة الحالية 2022 والسنوات القادمة بالتنسيق مع الوحدات العملياتية للبرنامج مع إعداد تقارير سنوية في الغرض وتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية حول الموضوع. كما تجدر الإشارة إلى أن مشروع مجلة كبار السن تضمّن بابا خاصا بالعنف المسلط ضدهم وسيمثل إصدارها حافزا لكل العاملين في المجال ودافعا لبلوغ المؤشر الذي تم ضبطه.

✓ المؤشر 3 -2-2: معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد:

مؤشر جديد يعكس مدى سرعة التدخل والاستجابة من قبل الادارة لرفع التهديد على كبير السن وتمكينه من حياة كريمة.

✓ تقديرات المؤشر2.2.3. (مؤشر جديد)

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد	ساعة	0	336	168	96	72

➢ يقدر معدل مدة التعهد بوضعيات التهديد لسنة 2022 بـ 336 ساعة وهو ما يعادل أسبوعين يقع خلالها التنسيق مركزيا وجهويا لإيجاد الحلول الممكنة لرفع حالة التهديد على كبير السن وسيقع العمل خلال السنوات القادمة على التخفيض في معدل مدة التدخل لحماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف.

- **الهدف 3-3-: دعم إدماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية:**

يتناغم الهدف الثالث الخاص ببرنامج كبار السن مع المحور الاستراتيجي المتعلق بإدماج كبار السن في الحياة العامة والاستثمار في كفاءاتهم ويعود اختيار العمل على تنفيذ هذا الهدف إلى تطور ملامح وكفايات كبار السن الذين يمثلون خزانا من الخبرات والتجارب ورصيدا من المعارف والطاقات الواجب عدم إهدارها واستثمارها في خدمة التنمية والاجيال القادمة. وفي هذا الاطار سيتوجه العمل على الترفيع في عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن.

- **المؤشرات :**

يتكون الهدف الاستراتيجي الثالث من مؤشر واحد وهو كالآتي:

✓ **المؤشر 1.3.3:نسبة تطور عدد المنخرطين في النوادي النهارية:**

يرمي هذا المؤشر إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من رواد ومنخرطي النوادي النهارية إلى جانب قيس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في أنشطة هذه النوادي بما يساهم في إدماجهم في المجتمع ووقايتهم من العزلة الاجتماعية وضمان صحة نفسية جيدة لهم، بالإضافة إلى مساعدة الأسرعلى تأمين الخدمات اليومية لمسنيها أثناء فترات تغيبها للعمل أو للدراسة.

✓ **انجازات وتقديرات المؤشر 1-3-1:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية **منهم اناث (مؤشر سيتم العمل عليه سنة 2023)**	نسبة	-	16	17	20	25

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لم يتم احتسابه بعنوان سنة 2021 نظرا للعودة التدريجية لاستئناف انشطة النوادي النهارية حيث بلغ عدد رواد النوادي النهارية 1002 منخرط وذلك مع مراعاة البروتوكول الصحي

ويتوقع خلال سنة 2022 والسنتين القادمتين في صورة انفراج جائحة كورونا وتلقيح المسنين المنخرطين بها ارتفاع نسبة تطور عدد المنخرطين خاصة بعد امضاء اتفاقية الشراكة مع الجمعية التونسية للمتقاعدين التي تشرف بدورها على قرابة 30 نادي نهاري لكبار السن.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة(*)
الهدف1: ضمان ظروف ملائمة لكبار السن	1. نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين	نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين: 60 %	ن1: التعهد بكبار السن في مؤسسات الإيواء	12600 (تاجير) 2310 (تسيير) 2500(الاستثمار دفعا)	
	2. تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية كبار السن بالبيت.	تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية كبار السن بالبيت: 60 %	ن2: خدمات قرب	750 (فرق متنقلة)	
	3. عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة:	عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة: 180 مسن.		840 (إيداع عائلي)	التعريف بالبرنامج عبر وسائل الاعلام لاستقطاب اكبر عدد من العائلات الراغبة في التكفل
الهدف2:	1. نسبة التعهد	نسبة التعهد	ن3: قيادة	798 (تاجير)	حملات توعية

حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف وسوء المعاملة	بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن	بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن: 96 %	ومساندة برنامج كبار السن.	80 (تسيير)	وتحسيس ونشر ثقافة حقوق الانسان
	2. معدل مدة التعهد بوضعيات التهديد.	معدل مدة التعهد بوضعيات التهديد: 168%			
الهدف 3: دعم إدماج كبار السن في الحياة الإجتماعية والترفيهية	1نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن	1نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن : 17 %	ن4:إعادة إدماج وتعزيز مهارات كبار السن	100 (نوادي نهارية) 50 (جمعيات عاملة)	
المجمـــــــــــــــوع:				**20028**	

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يعتبر الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي الفاعل العمومي الأساسي لبرنامج كبار السن وتمثل نسبة الاعتمادات المرصودة له **77.3 %**من جملة الاعتماد المرصود لبرنامج كبار السن.

ويساهم الاتحاد في تحقيق الهدف الاستراتيجي الرامي الى ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن بمؤسسات الرعاية من خلال إشرافه على تسيير 11 مؤسسة بمختلف ولايات الجمهورية (منوبة- قرمبالية-منزل بورقيبة- باجة- جندوبة- الكاف- القيروان- القصرين- سوسة- قفصة- قمرت).

وتتكفل هذه المؤسسات بتوفير جملة من الخدمات الرعائية الشاملة للمقيمين بها من مأكل ومشرب وملبس وعلاج وتنشيط وترفيه وكل ما من شأنه تحقيق الاقامة اللائقة لمنظوريها، وللغرض نقترح رصد اعتمادا خاصا بتأجير الاعوان العاملين بهذه المؤسسات قدره **12600 أد** واعتماد تسيير قدره **2310 أد.**

ويبقى العمل على توفير أحسن الظروف للمقيمين (الذين يبلغ عددهم 364 مقيم،64 % منهم من الرجال) وتقديم خدمات ذات جودة، من أبرز أولويات برنامج كبار السن والفاعل العمومي على حد السواء وذلك بدعم الانتدابات بمؤسسات الرعاية حال الانتهاء من أشغال التهيئة بمؤسستي القصرين

والقيروان واستكمال أشغال التوسعة بمؤسسة باجة. حيث سيتم الترفيع في طاقة استيعاب هذه المؤسسات مما يستوجب الترفيع في عدد الأعوان العاملين بها.

- كما سيعمل الفاعل العمومي على توفير أفضل الخدمات وذلك بتحسين الوجبات المقدمة لفائدة المقيمين وتقديم العلاج والدواء واللباس... حيث سيتم دعم باب التغذية في ميزانية سنة 2023 لتصبح في حدود 10 د كمعدل للكلفة اليومية المبرمجة للمسن الواحد بعد ما كانت في حدود 4 د سنة 2020 وذلك ضمانا لأكلة متوازنة ومتماشية مع كبار السن.

جدول عدد2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

(الوحدة:ألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (إن وجدت)
الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي	ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن	التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية	12600(تاجير) 2310 (تسيير)
المجموع:			**14910 أد**

4-الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	570	586	798	212	36
نفقات التسيير	28	54	80	26	48
نفقات التدخلات	15486	16000	16650	650	4
نفقات الاستثمار	1640	1800	2500	700	39
المجموع	**17615**	**18440**	**20010**	**1570**	**9**

شهدت ميزانية برنامج كبار السن لسنة 2023 تطورا مقارنة بسنة 2022 ويقدر هذا التطور بنسبة 9% وشمل النفقات التالية:

- **التأجير:** سجلت نفقات تاجير برنامج كبار السن سنة 2023 تطورا بنسبة 24.8% مقارنة بسنة 2022 لتبلغ 798 أد وذلك على اثر عملية جرد الاعوان والاطارات العاملة في مجال كبار السن ولدعم المصالح المركزية والجهوية لكبار السن بالموارد البشرية وتغطية نفقات الخطط والترقيات الجديدة. وتغطية نفقات الخطط والترقيات الجديدة وذلك للرفع من جودة الخدمات المقدمة لفائدة كبار السن.

- **التسيير:** كما شهدت نفقات التسيير تطورا بـــ48% اذ تطورت من 54 أد سنة 2022 الى 80 أد سنة 2023 وخصصت هذه الزيادة أساسا لدعم تسيير الوحدات العملياتية الجهوية لبرنامج كبار السن **وتمكين كل مندوبية من 2 أد حتى يتمكنو من تنفيذ استراتيجية برنامج كبار السن على الصعيد الجهوي** وذلك بهدف الاستجابة لحاجيات كبار السن في مختلف الجهات وتعزيز تكافئ الفرص بينهم.

- **التدخل:** لم تشهد نفقات التدخل تطورا ملحوظا اذ لم تتجاوز 4% مقارنة بسنة 2022 حيث قدرت بـــ16000 أد. وقد شملت الزيادة المقدرة 650 أد لتبلغ 16650 أد، الترفيع في في

منحة الايداع العائلي لكبار السن من 200 د شهريا الى **350 د** بما يضمن بقاءهم في محيطهم العائلي. وشملت كذلك الترفيع في المنحة المرصودة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي تأجيرا وتسييرا ووذلك استعدادا لانطلاق نشاط بعض المؤسسات على غرار مؤسسة رعاية كبار السن بالقيروان والحاجة الملحة إلى الترفيع في طاقة استيعاب عدد آخر منها استجابة إلى مطالب الإيواء المتزايدة.

- **الاستثمار:**شهدت نفقات الاستثمار تطورا بـ39 % مقارنة بسنة 2022 حيث قدرت اعتمادات الاستثمار بـ 1800 أد سنة 2022 ليبلغ سنة 2023، 3380 أد تعهدا و2500 دفعا وسيخصص الاعتماد المرصود للاستثمار بعنوان سنة 2023 لدعم البنية الاساسية لمؤسسات الرعاية واستكمال مشاريع تهيئة وإعادة بنائها كذلك لاقتناء وسيلة نقل لضمان حقوق كبار السن ورعايتهم في **بيئة امنة ودامجة.**

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023- 2025):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	570	586	798	859	872
نفقات التسيير	28	54	80	87	172
نفقات التدخلات	15468	16000	16650	17029	18229
نفقات الاستثمار	1640	1800	2500	2854	3956
المجموع	**17706**	**18440**	**20028**	**20829**	**23229**

هذا وقد تم الترفيع في اعتمادات التاجير والتسيير والتدخلات والاستثمار لسنتي 2024-2025 **بنسبة تتجاوز 3 %** لكل نفقة مع وذلك تماشيا مع تطور البرامج خاصة اذا تم اعتماد التنظيم الهيكلي المقترح والمتمثل في الرقي بإدارة كبار السن إلى إدارة عامة فيتم بذلك تدعيمها بالموارد البشرية

اللازمة مركزيا وجهويا، وكذلك تماشيا مع انتهاء اشغال التهيئة وإعادة البناء بمؤسسات رعاية كبار السن فتتطور بذلك اعتمادات تأجيرها وتسييرها وتجهيزها. أما بخصوص خدمات القرب ومهن الجوار، فيتطلب تطويرها والنهوض بها الترفيع في اعتمادات التدخل وبالاساس الاعتمادات المرصودة للايداع العائلي (الترفيع في المنحة لتشجيع العائلات على التكفل بمسنيها وابقائهم في وسط طبيعي) .

البرنامج عدد 9 : القيادة و المساندة

إسم رئيس البرنامج : السيد نايل العيادي 04 نوفمبر 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1 الإستراتجية:

في اطار اضطلاع برنامج القيادة والمساندة بمهام قيادة ومساندة مختلف البرامج المنضوية تحت مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن من خلال دعمها لوجستيا وتوفير الدعم المالي بما ينسجم مع المبادئ العامة والمعايير الدولية والوطنية في مجالات دعم مبادئ الحوكمة والقيادة الرشيدة وضمان التصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية. هذا بالإضافة الى معاضدة المجهود الوطني ومواكبة الإصلاحات الوطنية الكبرى والتحديات الاجتماعية المناطة بعهدة الوزارة خاصة في ما يتعلق بالتكفل بالفئات في وضعية الهشاشة زمن الازمات ومنها ازمة الكوفيد وما ترتب عنها من تحديات اجتماعية ومالية جديدة.

ويسعى برنامج القيادة والمساندة من خلال استراتيجيته الى الايفاء **بتعهداته الدولية** من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الهدف 8و10و16).

كما يعمل برنامج القيادة والمساندة على تنفيذ **التعهدات الوطنية** من خلال تحقيق **نقاط القوة** التالية :

- التحكم في كتلة الأجور،
- تدعيم قدرات مختلف الموارد البشرية
- تحسين نوعية الخدمات العمومية ،
- ضمان النفاذ الى المعلومة،
- اعادة توظيف الموارد البشرية،
- إرساء نظام التقييم حسب الجدارة،
- تحديث ورقمنة الادارة،

- حوكمة التصرف في الشراءات العمومية وارساء نظام الشفافية والمساءلة والمسؤولية

وللاستجابة الى مختلف حاجيات المتدخلين على المستوى المركزي والجهوي يحرص برنامج القيادة والمساندة على اسداء خدمات ذات جودة مع مختلف المتعاملين معه من خلال تجاوز **نقاط الضعف** التالية:

- ❖ ضعف نسبة التاطير
- ❖ النقص في الأعوان والاطارات وتطور ظاهرة النقل والالحاق بوزارات أخرى،
- ❖ ضعف الاعتمادات المخصصة للتكوين
- ❖ النقص في التجهيزات، المعدات، والمكاتب،
- ❖ غياب مقرات خاصة بالوزارة ومؤسسات تحت الاشراف،
- ❖ عدم وظيفية المقرات الموجودة وتقادمها،
- ❖ تقادم أسطول النقل،
- ❖ تأمين فضاء عمل آمن وسالم،
- ❖ ارتفاع نسبة الاعتمادات المخصصة للنفقات الالزامية من ماء وكهرباء والوقود والهاتف والاكرية ،
- ❖ تراكم الديون وتاثيرها على ديمومة الميزانية
- ❖ ضعف نسبة انجاز مخطط التنمية
- ❖ عدم احترام روزنامة ومخطط السنوي للصفقات
- ❖ غياب منوال حوكمة رشيدة

حيث أضحى من الضروري توجيه الجهد نحورفع **التحديات** من خلال جملة من المحاور المشتركة لبرامج القيادة والمساندة بمختلف الوزارات:

- **المحور الأول "ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية":** وذلك من خلال تعزيز تايلأ القيادة من قبل رئيس المهمة، رئيس الديوان والديوان، التي تتمثل مهمتهم الرئيسية في التنسيق، والتناغم بين البرامج العمومية، ومتابعة الآداء لمختلف البرامج، من خلال التواصل

بين مختلف أنشطة المهمة والسهر على تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية ولجان القيادة والمتابعة والتقييم وندوة المديرين والمديرين العامين.

- **المحور الثاني "ترشيد التصرف في الموارد (البشرية، المالية، اللوجستية)باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا":** وذلك بتقليص الفوارق بين الرجال والنساء من خلال العمل على تطوير نسبة تحقيق المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي.

2.1 الهياكل المتدخلة

يعتبر برنامج القيادة والمساندة القاطرة التي تقوم بدفع جميع برامج الوزارة نحوتحقيق أهدافها فهوبالتالي يجمع كل المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الاختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج.

ويتنزل برنامج القيادة والمساندة على:

- المستوى المركزي: وتخص القيادة والمساندة وتضم جميع مصالح الديوان والادارة العامة للمصالح المشتركة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف والتخطيط والبرمجة ومصالح الحوكمة الرشيدة والتعاون الدولي وادارة الشؤون القانونية والاتصال.
- المستوى الجهوي: وتخص الادارات الفرعية للمصالح المشتركة 24 مندوبية جهوية لشؤون المرأة والأسرة

2-أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

يسهر برنامج القيادة والمساندة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

▪ الهدف 1.9 : تطوير حوكمة المهمة والبرامج العمومية

يعتبر هذا الهدف محوريا وقد تم ضبطه وفق التوجهات العامة، وتحديات ورهانات المرحلة، وحسب التعهدات التي انخرطت فيها مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن **لمساندة المجهود الوطني في مقاومة الفساد من خلال ارساء وتطبيق القواعد الخاصة بالحوكمة الرشيدة** المتمثلة أساسا في:

- متابعة وتقييم والمصادقة على أداء برامج المهمة
- التنسيق مع الهياكل الحكومية والغير حكومية في المسائل الافقية
- المراقبة والبرمجة والدراسات
- تطوير المنظومة المعلوماتية للوزارة عبر استغلال التطبيقات الاعلامية لتحسين الخدمات المسداة عن بعد لكافة المتعاملين مع الوزارة بهدف معاضدة المجهود الوطني لتركيز الادارة الالكترونية.

تم اعتماد أربع مؤشرات لقيس قدرة الادارات والهياكل المعنية على تحقيق هدف ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية موزعة كالتالي:

– المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

– المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة

– المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

– المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الادارية

▪ المؤشرات :

✓ المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

يندرج هذا المؤشر خاصة في اطار مجهودات برنامج القيادة والمساندة في ارساء منظومة التصرف حسب الاهداف للميزانية بمختلف مكوناتها من خلال قيادة لجان حوار التصرف وتحيين البرمجة السنوية للنفقات الخاصة بمختلف البرامج وقيادة اعداد وثيقة ميثاق التصرف ووثائق الاداء السنوي اضافة الى التنسيق العام بين مختلف المتدخلين سواء على المستوى القيادي أوالتنسيقي.

✓ تقديرات المؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر :النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة	%	20	50	55	65	75

يعود تدنّي نسبة المؤشر في جميع لجان القيادة الاستراتيجية سواء المحدثة أو على مستوى الديوان خلال سنة 2021 إلى الإنعكاسات المنجرّة عن الوضع الذي عرفته البلاد التونسية (تغيير حكومي سريع اضافة الى جائحة كورونا) ممّا حدّ من تفعيل لجان القيادة (انعقاد ندوة مديرين وحيدة، عدم تركيز لجنة قيادة لارساء نظام للرقابة الداخلية وهوهدف يسعى لتحقيقه برنامج القيادة والمساندة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الاهداف اضافة الى محدودية الاطارات البشرية المكلفة بمتابعة تنفيذ ودعم التصرف في الميزانية حسب الأهداف).

كما ستسعى الوزارة إلى تنظيم وتجميع المعطيات وذلك عبر تحديد المهام والمسؤوليات لإضفاء النجاعة المطلوبة للقرارات والتوصيات المتخذة وذلك في إطار الارتقاء بنسبة إنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة في ظل نقص الموارد البشرية الموضوعة على ذمة الوزارة سنة 2022.

مما يفسر تحديد نسبة 55% وتوقع تسجيل ارتفاع خلال سنتي 2023 و2024 بنسبتي 55 %و65 % .

✓ المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة

تندرج نسبة التطور السنوي للإستجابة لمطالب النفاذ إلى المعلومة في إطار المحور الاستراتيجي عدد 1.9 والمتعلق بتطوير حوكمة المهمة والبرامج العمومية وذلك عبر العمل على تفعيل قانون النفاذ إلى المعلومة وضرورة إنخراط المصالح العمومية في تكريس الشفافية وإنارة المتعاملين مع الإدارة عبر تحسين الخدمات السريعة وتمكين الوثائق الضرورية بسهولة عند طلبها ممّا يضمن الوصول إلى المعلومة الحينية وذلك تدعيما لمبدأ تكافؤ الفرص والحوكمة وإرساء قواعد الشفافية.

نظرا لتفعيل قانون حق النفاذ الى المعلومة وضرورة انخراط المصالح العمومية في تكريس الشفافية وانارة المتعاملين مع الادارة من خلال تمكينهم من الوثائق الضرورية عند طلبها وتوفير المعلومة الحينية خاصة في ما يتعلق بتقديم خدمات اوتوفير تسهيلات واتخاذ اجراءات استثنائية (منح استثنائية تبعا للتاثيرات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الانتدابات الاستثنائية، برنامج الترقيات، كراسات شروط بعث المشاريع المندرجة ضمن خدمات المهمة ....) يعتبر هذا المؤشر مراة تعكس مدى انخراط البرنامج في تدعيم مبدا تكافؤ الفرص والحوكمة وارساء قواعد الشفافية.

✓ **تقديرات المؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1-1-2. نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة	%	40	60	80	100	100

تبعا لصدور القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة تقوم المهمة بنشر التقارير الدورية ومعطياتها للعموم على موقع الواب الخاص به وذلك تكريسا لمبدأ الشفافية الإدارية وضمانا لحق الأشخاص في النفاذ إلى المعلومة والإطلاع على نشاط الهياكل العمومية وعليه عرفت الوزارة ارتفاعا سنوي في نسبة الاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة من 40 %سنة 2021 إلى 60 % 2022 وستعمل الوزارة لتحقيق نسبة 100 % بحلول 2025 .

✓ المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

تندرج نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم في إطار المحور الاستراتيجي عدد 1.9 والمتعلق بتطوير حوكمة المهمة والبرامج العمومية حيث يساهم هذا المؤشر في مدى تكريس مبدأ الشفافية مع جميع طالبي المعلومة (هياكل المجتمع المدني، المستثمرين، المؤسسات الإعلامية وعموم المواطنين) كما يعكس هذا المؤشر فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها وتدعيم انفتاح الوزارة للعموم بمزيد التعريف بمشمولاتها وبرامجها وأنشطتها والقطاعات المشرفة

عليها ونشر جميع الأطر القانونية والنصوص الترتيبية الخاصة بمجالات تدخلها مما يعزز الثقة في مؤسساتها ومصالحها المركزية والجهوية.

✓ **تقديرات المؤشر :**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر : نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهة للعموم	%	20	60	80	100	100

يكتسي نشر التقارير الدورية حول المهمة ونشاط الهياكل العمومية للعموم على موقع الواب الخاص بالوزارة أهمية بالغة وذلك تكريسا لمبدأ الشفافية الإدارية وضمانا لحق النفاذ إلى المعلومة، حيث تم إدراج هذا المؤشر الذي عرف ارتفاعا في نسبة الإنجاز من 20 % إلى 60 % في موفى 2021 ونسبة 100 % لموفى 2025 رغم محدودية الإمكانيات اللوجستية المتوفرة.

✓ المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الادارية

تندرج نسبة رقمنة الخدمات الإدارية في إطار المحور الاستراتيجي عدد 1.9 والمتعلق بتطوير حوكمة المهمة والبرامج العمومية حيث تعتبر من اولويات المرحلة الحالية خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا ويعكس مؤشر نسبة رقمنة الخدمات الادارية مدى انخراط الوزارة في تبسيط الاجراءات من خلال تمكين المواطنين من الانتفاع بخدماتها عن بعد تفاديا لما يتكبده المواطنون من عناء التنقل وتكبد مصاريف ناجمة عن التنقل والانتظار.

كما يغطي هذا المؤشر أنشطة المهمة وتدخلاتها عن بعد ونجاعة مهام اطاراتها بالعمل عن بعد خاصة مع توجه الدولة في تقليص الحضور في أماكن العمل وفتح باب العمل عن بعد.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات	2022	2023		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر :نسبة رقمنة الخدمات الإدارية	%	40	60	80	90	90

سعيا لتحسين الخدمة العمومية المقدمة من طرف الإدارة أصبح من الضروري الاهتمام بموضوع رقمنة الادارة وقد سعت المهمة إلى تبسيط الاجراءات من خلال تمكين المواطنين من الانتفاع بخدماتها عن بعد وقد إرتفعت نسبة رقمنة الخدمات الإدارية من 40 % سنة 2021 إلى 60 %سنة 2022 ونأمل تحقيق نسبة 80 % موفى 2023 و90 % موفى 2025.

- **الهدف الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا**

تم اعتماد ثلاث مؤشرات لقيس قدرة الادارات والهياكل المعنية من تحقيق ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان وهي كما يلي:

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.9.: نسبة انجاز الاعتمادات المخصصة لكتلة الأجور:**

تندرج نسبة إنجاز الاعتمادات المخصصة لكتلة الأجور في إطار الهدف الاستراتيجي ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا ويتم إحتساب هذا المؤشر من خلال نسبة الإعتمادات المنجزة مقارنة بالإعتمادات المفتوحة وقد تم إختيار هذا المؤشر لما يعكس من دلالة على حسن التصرف في الموارد البشرية وعلاقتها بالإنعكاس المالي اللازم لخلاص كتلة أجورهم من حيث توافق التقديرات والتخطيط لبرنامج الترقيات والإنجاز الفعلي وفق التخطيط والبرمجة مع الحرص على ايفاء مستحقات الاعوان في اجالها تجنبا لتراكم مستحقات بعنوان سنة مالية وتاجيلها لسنوات مالية لاحقة.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات

		2021		2023	2024	2025
المؤشر :نسبة إنجاز كتلة الأجور	%	92	95	96	97	98

تم ضبط التقديرات للثلاث السنوات 2022-2024 بالإعتماد على ما تم تنفيذه سنة 2021 من إستهلاك لإعتمادات التأجير مقارنة بالمفتوح وكذلك تم الأخذ بعين الإعتبار سياق التنظيم الإداري للموارد البشرية باعتماد المنظور البرامجي بحيث من المؤمل أن يتم الإنتهاء من توزيع الأعوان حسب البرامج أواخر سنة 2022 ومفتتح 2023 سنة وهوما يمكننا من حصر كتلة التأجير حسب البرامج بدقة ويجنبنا التحويلات المالية بين البرامج بالإضافة لإستيعاب مختلف التغييرات من ترقيات ونقل وإنتدابات وتقاعد وكل ما له إنعكاس مالي مباشر يتم خلاص المستحقات المترتبة عنها خلال السنة المالية المعنية إضافة لإعطاء أولوية في تسوية المستحقات الراجعة لسنوات سابقة والحد من تراكمها.وعليه فقد تم الترفيع من التقديرات بنقطة من سنة لأخرى لنتوقع بلوغ نسبة 98 بالمائة سنة 2024.

هذا وبالرجوع إلى توقعات كلفة الأجور فان نفقات التأجير لسنة 2022 التي شهدت ارتفاعا ملحوظا وسيوجه هذا الارتفاع أساسا لتغطية:

- ❖ الزيادة في الأجور وفق الأمر الحكومي عدد 767 لسنة 2020 المؤرخ في 18 سبتمبر 2020 والمتعلّق بالزيادة في أجور أعوان الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها.
- ❖ الترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك طبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020،وذلك تفعيلا للأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 والمتعلق بضبط النظام الاساسي الخاص بالسلك الاداري المشترك للإدارات العمومية حيث تجرى دورتين في كل سنة
- ❖ إعادة توظيف أعوان وزارة المرأة والأسرة وكبار السن على معنى الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت2016 وعلى ثلاثة سنوات 2021 و2022 و2023 لفائدة 250 عون، وذلك للحد من الطلبات المتكررة لأعوان وإطارات الوزارة في النقل إلى وزارات أخرى نظرا لوجود امتيازات أفضل خاصة في ظل وجود فوارق كبيرة بين

الأسلاك والمنح الخصوصية التي تتمتع بها أغلب الوزارات خلافا لوزارة المرأة والأسرة وكبار السن

- ❖ الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد والمحمولة على كاهل المشغل والتعديل الآلي لجراية المتقاعدين وفق القانون عدد 12 لسنة 1985 وخاصة الفصلين 37 و38 منه حيث ورد بالفصل 37 (جديد)كما نقح بمقتضى القانون عدد 43 لسنة 2007 المؤرخ في 25 جوان 2007.
- ❖ تغطية الشغورات في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي والمركزي والمؤسسات تحت الإشراف والخاصة بجميع البرامج، حيث تبلغ هذه الشغورات عدد98 علما وأن نسبة الإنجاز سنة 2021 تقدر بـ 13 % (169خطة في 2021 تم انجاز 49)وتقدر تكلفتها بـ...
- ❖ الترفيع في منحة المساعد البيداغوجي طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 583 لسنة 2020 مؤرخ في 14 أوت 2020المتعلق بالترفيع في المنحة الوظيفية المخولة لمساعد بيداغوجي للطفولة المنصوص عليها بالأمر عدد 4066 لسنة 2013 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013 المتعلق بضبط مقدار المنحة الوظيفية للمكلفين بالخطة الوظيفية الخصوصية لمساعد بيداغوجي للطفولة بوزارة شؤون المرأة والأسرة
- ❖ التعهد بجميع المستحقات المالية المتخلدة بذمة الوزارة بعنوان اتفاقيات التأجير ومساهمات المشغل ومنح وكلاء المقابيض وساعات العمل الليلي والساعات الإضافية وجميع مستحقات المغادرين (منحة انتاج، منحة مسؤولية، منحة مكلف بمأمورية).
- ❖ الترفيع في منحة المستلزمات البيداغوجية
- ❖ تغطية كلفة الترقيات الخاصة بالسلك التربوي الاجتماعي
- ❖ التعهد بمنحة 60 مساعد بيداغوجي إضافي سيتم انتدابهم سنة 2022
- ❖ انتداب 230 مربي واستاذ عن طريق التعاقد لدعم المؤسسات المغلقة والانطلاق في تقديم الخدمات للأطفال خاصة في المناطق ذات الأولوية.

✓ المؤشر 2.2.9.: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين:

يتم إحتساب هذا المؤشر من خلال نسبة النساء المشاركات في الدورات التكوينية من مجموع المشاركين.وتعود أسباب إختيار هذا المؤشر لأهمية التكوين في إعداد وفتح الآفاق أمام النساء لتقلّد مناصب ومهام عليا وكذلك ضامنا لمبدأ المشاركة وتكافؤ الفرص وبابا معززا لفرص التأثير في البيئة المهنية وإتخاذ القرار.

وقد تطرق المنشور الخاص باعداد الميزانية الى مزيد تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين فيما يخص الانتفاع ببرامج التكوين واعتماد دعم القدرات النسائية في جميع المجالات باعتبار وجود فوارق مبنية على النوع الاجتماعي وجب التقليص فيها.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.2:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين	%	63	55	60	60	60

من المقترح الترفيع في نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين ب5 نقاط من سنة 2022 إلى سنة 2023 ويعود ذلك للتأثير المباشر لفيروس كورونا في تنفيذ مخطط التكوين لسنة 2021 وكذلك لسعي الوزارة إلى التحسين في نسبة تنفيذ مخطط التكوين لسنة 2022 وهذا لا يجب أن يحجب الطابع الخصوصي لمواضيع ومجالات التكوين التي من المنتظر أن تتناغم إيجابا مع مقاربة النوع الاجتماعي على أن لا تتجاوز نسبة مشاركة النساء 60 بالمائة من النسبة الجملية للمشاركين خاصة وأن عدد النساء في الوزارة أكبر بكثير من عدد الرجال.

✓ المؤشر 3.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين للمهمة

تندرج نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين للمهمة في إطار الهدف الاستراتيجي **ترشيد** التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا وتعود أسباب إختيار هذا المؤشر لما له من ترابط مباشر مع الهدف الإستراتيجي الذي يتمحور بالأساس حول ترشيد التصرف في الموارد البشرية وخاصة تطوير كفائاتهم ومكتسباتهم ومهاراتهم مما يساهم في تفعيل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وفق منظور النوع

الإجتماعي.بحيث يمكننا هذا المؤشر من الوقوف على مدى توفّق الإدارة في تلبية وتنفيذ حاجيات وطلبات الموارد البشرية في التكوين والرسكلة وكسب الرهانات المتعلقة بوقف الانتدابات الجديدة مما يفرض اعادة توظيف الموارد البشرية المتاحة لسد الشغورات والارتقاء بالخدمات الادارية.

✓ تقديرات المؤشر :

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين	%	61	75	80	85	90

شهد تنفيذ مخطط التكوين لسنة 2022 تطورا بالنسبة لسنة 2021 ويعود ذلك خاصة لبناء شراكات فعلية مع هياكل عمومية مختصة في التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة-المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل) بالإضافة لشركائنا التقليدين (المركز الوطني للإعلامية-مركز الإصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات) مما سهل عملية التنظيم والإنجاز وهوما سيتم مواصلته في السنوات التالية(2022-2025) لنرفّع في نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين بخمس نقاط كل سنة.

كما من المنتظر أن يلعب تطور التنظيم الهيكلي للوزارة دور هام في تطوير مصلحة التكوين وسيكون العمل موزع على فريق كامل وهذا يجعل من النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة أضمن.

هذا وقد تم الترفيع في الإعتمادات المخصصة للتكوين لسنة 2023 مما يمكن من تنفيذ برامج تكوينية تلبي حاجيات وإنتظارات الموظفين.

- **الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة**

وعليه تم اعتماد 3 مؤشرات وذلك لقيس قدرة الادارات والهياكل المعنية من ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة وهي كما يلي:

✓ المؤشر1.3.9. : نسبة تنفيذ الميزانية:

تندرج نسبة تنفيذ الميزانية في إطار الهدف الاستراتيجي ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرّف في الموارد المالية للمهمة وتعود أسباب إختيار هذا المؤشر لما يختزله من معطيات ولما يستبطنه من ظروف وسياقات وآليات تصرف وتنفيذ تقبل التحليل والنقد والتدقيق والتقييم بحيث تعكس نسبة التنفيذ للميزانية معطيات مباشرة كمية وتختزل معطيات غير مباشرة كيفية ونوعية وهيكلية وجب الوقوف عليها وتحليلها للتعرف على نقاط القوة وتعزيزها وللوقوف على نقاط الضعف وتذليلها لنضمن أكبر قدر ممكن من ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة والحد من تراكم الديون والمتخلدات وهوالهدف الإستراتيجي الذي نحن بصدد تحليله.

✓ تقديرات المؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: نسبة إنجاز الميزانية	%	80	95	96	97	98

من المؤمل أن يشهد تنفيذ إعتمادات الميزانية تطورا بنقطة واحدة لكل سنة (2023-2025) مقارنة بنسبة تنفيذ سنة 2022 وتنبني هذه التقديرات على نسق استهلاك الإعتمادات لسنة 2022 بالإضافة لمواصلة الإدارة لعملية تركيز أسس الرقابة الداخلية وإصدار دليل إجراءات وسعيها لتدعيم الموارد البشرية في الاختصاصات التي تشهد نقص في الأعوان وخصوصا في مجال الصفقات والشراءات وشؤون الإدارية والمالية بإعتماد آليات النقلة أوالإلحاق أوإعادة التوظيف بهدف تحسين تنفيذ المخططات السنوية للتكوين وللشراءات وخلاص الديون والمتخلدات ضمانا لديمومة الميزانية وترشيدا للتصرف فيها.

✓ المؤشر2.3.9. : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:

تندرج نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة في إطار الهدف الاستراتيجي ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرّف في الموارد المالية للمهمة ويتم إحتساب هذا المؤشر بتحديد نسبة الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة من جملة الإعتمادات المخصصة للمهمة.

تعود أسباب إختيار هذا المؤشر لأهمية الإعتمادات المخصصة للبرنامج قصد تنفيذ المهام والأدوار التي يضطلع بها خاصة في مجال التصرف في الموارد المالية والبشرية والمعدات والتجهيزات اللوجستية تأطيرا ومساندة وحوكمة ودعما لمختلف البرامج والوحدات العملياتية والفاعلين العموميين.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.2.2 نسبة الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة	%	9	10	11	11	11

من المنتظر أن تشهد الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة تطورا بواحد في المائة سنتي 2022 و2023 مقارنة بسنة 2021 وهي نسبة تبقى مستقرة ومن الضروري أن تتطور في السنوات القادمة نظرا لكون المهمة تفتقد الى مقرات خاصة بمندوبياتها حديثة الانشاء (2014) وهوما يفسر تطور ميزانية البرنامج على المدى المتوسط اذ يتوقع تنفيذ ميزانية الإستثمار (بناء مقرات للمندوبيات الجهوية-إقتناء وسائل نقل وتجهيزات-تهيئة شاملة لمقر الوزارة...) بالإضافة لمنحة التسيير للأعوان المنتظر المصادقة عليها وللزيادة المحتملة في عدد الأعوان وللبرامج التكوينية ويعود هذا الإرتفاع الضعيف خاصة لتقيدنا بمخطط النفقات متوسط المدى وللمناشير التوجيهية في إعداد الميزانيات.

هذا بالإضافة الى دعم المندوبيات الجهوية والتي تقدم الدعم اللوجستي لبقية البرامج الفرعية والوحدات العملياتية بالجهات من خلال التعهد بنفقات الأكرية وخلاص الشركات الوطنية (كهرباء، ماء، وقود) مع دعمهم المتواصل في التعهد بوسائل التصرف الإداري وصيانة وسائل النقل وتعهد وصيانة البناءات.

✓ **المؤشر3.3.9. : كلفة التسيير حسب الأعوان:**

تندرج كلفة التسيير حسب الأعوان في إطار الهدف الاستراتيجي ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرّف في الموارد المالية للمهمة ويتم إحتساب هذا المؤشر بقسمة الكلفة الجملية لقسم التسيير على عدد الأعوان المرخص فيهم للمهمة.

تعود أسباب إختيار المؤشر لأهميته في مساعدتنا على معرفة جزء من الكلفة غير المباشرة للأعوان ولتسيير المرفق العام تناغما مع إرساء المحاسبة التحليلية وفق الاستراتيجية الوطنية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف، ولا تظهر أهمية هذا المؤشر إلا بتحليل دقيق للنفقات التي تؤثر مباشرة في مهام وأدوار العون (الكراء،الماء والكهرباء والمحروقات،معدات التسيير الإداري،مستلزمات العمل الإداري والمكتبي،التكوين...) بحيث تساعدنا نتائج التحليل على معرفة أسباب إنخفاض أوإرتفاع الإعتمادات ومدى حاجة العون لها لتنفيذ أنشطة تساعده في عمله.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2021	تقديرات		
		2020		2022	2023	2024
المؤشر 2.3.3 كلفة التسيير حسب الأعوان	أد	1.929	2.301	3.087	3.511	3.617

سيعمل برنامج القيادة والمساندة خلال الثلاث سنوات القادمة إلى الترفيع في كلفة التسيير حسب الأعوان باعتبار أن نسبة التأطير على مستوى المهمة هي نسبة عالية وتؤثر هذه النسبة بصفة مباشرة على نفقات التسيير المرتبطة أساسا بالترفيع في كلفة العون من سنة إلى أخرى لإعتمادنا على فرضيات أهمها:

- ارتفاع نسبة التضخم بشهر أفريل لسنة 2022 بنسبة تقدر 5 % وتواصلها للسنوات اللاحقة
- انكماش الناتج المحلي الإجمالي لتونس بمقدار 1.7%
- ارتفاع النفقات الخاصة بالأكرية
- تطور الإعتمادات المخصصة للتعهد والصيانة
- ارتفاع أسعار الطاقة

➢ وبخصوص ميزانية سنة 2023 فقد تم برمجة كراء مكاتب جديدة سواءا على المستوى المركزي أوبعض المندوبيات الجهوية،كما أن تكلفة الرفع من نسبة التأطير عن طريق التسميات في الخطط الوظيفية العليا تتطلب الترفيع في كلفة إسناد مقتطعات الوقود وإسناد السيارات وصيانتها علاوة على تكلفة البرنامج التكويني المزمع تنفيذه والذي بدوره شهد إرتفاعا في التكلفة.هذا ومثلت نفقات التنظيف والتوقي من مخاطر فيروس كورونا سببا للترفيع في نفقات التنظيف والمواد الصيدلية.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	تقديرات المؤشرات	الأنشطة	التقديرات المالية	دعائم الأنشطة
الهدف الإستراتيجي 1.9 : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية	المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة**50%**	قيادة ومساندة		القيام بجرد للجان القيادة المحدثة على مستوى الوزارة
	المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للنفاذ للمعلومة**60%**			إحداث منظومة لمتابعة مطالب النفاذ للمعلومة وقياس مدى الإستجابة لهذه المطالب
	المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم **60 %**			متابعة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم والقيام بالتقييم والمقاربات اللازمة.
	المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنه الخدمات الادارية			متابعة الخدمات الإدارية على الخط والقيام باستشارات وإستبيان في الغرض
الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا	المؤشر 1.2.9: نسبة إنجاز كتلة الأجور : 96 %		13814	الضبط الدقيق لتقديرات التأجير متابعة نسق استهلاك اعتمادات التأجير الضغط على كلفة الساعات الإضافية.
	المؤشر 2.2.9: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين:55%		-	تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيق تكافؤ الفرص مزيد التدقيق في تحديد حاجيات التكوين
	المؤشر 3.2.9: نسبة		-	ضبط برنامج تكوين ملائم للتطلعات ومواكب

	تنفيذ مخطط التكوين			للمتغيرات
الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة	المؤشر 1.3.9.: نسبة انجاز الميزانية: 95 % (نفقات الاستثمار)		**2900**	اعداد مذكرات خاصة باجراءات التصرف في الميزانية لتجنب تسجيل متخلدات والعمل على تقليص اجال التعهد والصرف.
	المؤشر 2.3.9. : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة: 10 %			مزيد التدقيق في تحديد المهام الراجعة بالنظر لبرنامج القيادة والمساندة
	المؤشر 3.3.9. : كلفة التسيير حسب الأعوان	قيادة ومساندة	**2275**	التحكم في مصاريف المواد الاستهلاكية من المواد المكتيبة ومواد التصرف الإداري مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج العمل على تنفيذ سياسة ترشيد استهلاك الطاقة
		مصالح مشتركة	**4325**	التنسيق الجيد بين جميع المتدخلين لمتابعة تنفيذ مشاريع التنمية وتنفيذ الاعتمادات المفوضة للمندوبيات الجهوية
	المجموع		**23314**	

جدول عدد 3 :
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات	ق م 2022	تقديرات	الفارق	
	2021		2023	المبلغ (1) – (2)	النسبة %
نفقات التأجير	12257	10000	13814	**3814**	**38**
نفقات التسيير	4832	5086	5500	**414**	**8**
نفقات التدخلات	1670	1800	1800	**0**	**0**
نفقات الاستثمار	2500	2400	2200	**200-**	**9-**
نفقات العمليات المالية	0	0	0	**0**	**0**

المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	21259	19286	23314	4028	20
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	21259	19286	23314	4028	20

3-إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

تم إقتراح اعتمادات لبرنامج القيادة والمساندة بعنوان سنة 2021 بمبلغ قدره بـ 21259 أ.د على أن تبلغ إعتمادات سنة 2022 مبلغا قدره 19286 أ.د أى بنسبة انخفاض تقدر بـ 10% أما بالنسبة لسنة 2023 تم إقتراح إعتمادات تقدر بـ 23314 أ.د أى بنسبة تطور تقدر بـ 20% وكما تقدر نسبة الإعتمادات المبرمجة لسنة 2024 بـ 24013 أي بنسبة تطور3 % وكما تقدر نسبة الإعتمادات المبرمجة لسنة 2025 بـ 25028 أي بنسبة تطور4 %.

جدول عدد 4

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات	ق م 2022	تقديرات	تقديرات	تقديرات
	2021		2023	2024	2025
نفقات التأجير	12257	10000	13814	14334	14634
نفقات التسيير	4832	5086	5500	5542	5742
نفقات التدخلات	1670	1800	1800	2100	2300
نفقات الاستثمار	2500	2400	2200	2037	2352
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	21259	19286	23314	24013	25028
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	21259	19286	23314	24013	25028

❖ نفقات التأجير:

في اطار اعداد كتلة الأجور (نفقات التأجير)، توقع البرنامج تطورا مستمرافي كتلة الأجور خلال السنوات القادمة وقدرت نسبة الإرتفاع خلال سنة 2023 بـــ 38 % الا أن الاعتمادات المرصودة للبرنامج والمقدرة 13814 م د وهي دون الاحتياجات الحقيقية للبرنامج اذ أن تقديرات الإنجاز الخاصة بسنة 2022 تتجاوز 10000 م د. وسيتم توجيه إعتمادات التأجير إلى مجابهة تطوّر النفقات التالية :

- ✓ ارتفاع عدد أعوان المهمة المرخص فيهم مقارنة بسنة 2021 حيث من المتوقع أن يبلغ عدد أعوان مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن إلى موفى سنة 2022 حوالي 4994 وذلك بإحتساب عدد49 عون ملحق لدى هياكل أخرى مقابل 4670 سنة 2021مرخص فيهم أي بزيادة قدرها 324عونا، ويرجع ذلك إلى الإنتدابات المنجزة خلال سنة 2022 تغطية نفقات الترقيات العادية في حدود 20% طبقا للمنشور عدد9 المؤرخ في 20 ماي 2022 والإنتدابات الجديدة،
- ❖ تغطية نفقات إنتداب أعوان الحضائر دفعة سنة 2023.
- ❖ تغطية نفقات إعادة التوظيف أعوان المهمة على معنى الأمر الحكومي عدد1143 لسنة 2016،
- ❖ تغطية نفقات التدرج والترقيات الإستثنائية للسلك الإداري المشترك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03أوت 2020،
- ❖ تغطية نفقات الانتدابات الجديدة لسنة 2023
- ❖ تغطية نفقات الزيادة في أجور الأعوان بموجب الإتفاق المبرم بين رئاسة الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل المؤرخ في 14 سبتمبر 2022.
- ❖ إضافة لتعزيز الموارد البشرية بالنقل والإلحاق.
- ❖ مواصلة تسديد الشغورات الخطط الوظيفية.
- ❖ تدعيم قدرات مختلف الأعوان خاصة منهم المنتدبين الجدد من خلال دورات تكوينية.
- ❖ إقتصار إسناد الساعات الإضافية على أعوان الديوان.

❖ في إطار الضغط على كتلة الأجور تم قبول 43 مطلب تقاعد قبل بلوغ السن القانونية منذ الإعلان عن قبول المطالب إلى حدود 20 سبتمبر 2022 حسب الأمر عدد 542لسنة 2022.

❖ **نفقات التسيير:**

من المتوقع ان تشهد نفقات التسيير ارتفاعا تدريجيا بسيطا خلال السنوات 2023-2025 ليتم اقتراح 5500 أد سنة 2023 أي بزيادة قدرها 8% مقارنة بـــــ2022 وستبلغ وذلك يعود أساسا الى محاولة البرنامج ترشيد نفقات التسيير وفق مخطط عمل يهدف الى:

- ✓ترشيد استهلاك الطاقة
- ✓استعمال منظومات اعلامية لمتابعة التصرف في المخزون
- ✓توفير منظومة GPSخاصة في ظل اقتناء وسائل نقل جديدة وتعزيز أسطول سيارات المصلحة.
- ✓التفويت في السيارات المهترئة والتي استهلكت اعتمادات هامة لصيانتها في ظل تقادمها.
- ✓ترشيد إستهلاك الطاقة من خلال العمل على تركيز محطات فولطاضوئية بجملة من المؤسسات الراجعة لها بالنظر وخاصة التي تستجيب للشروط الخاصة بتركيزها واقتناء معدات وتجهيزات وفوانيس مقتصدة للطاقة وذلك للحد من ارتفاع كلفة استهلاك الكهرباء حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار توجهات الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.
- ✓كما تم تعيين مكلف بالطاقة للقيام بالمراقبة الدورية للعدادات والفواتير الخاصة بالكهرباء، الماء، الهاتف والوقود والعمل على الحد من استهلاك الطاقة دون موجب من خلال مراسلاتهم في الغرض في صورة الإفراط في الاستهلاك.
- ✓القيام بأشغال تهيئة الوزارة الأخذ بعين الاعتبار الشروط الخاصة في استهلاك الطاقة
- ✓صيانة المعدات والسيارات كذلك تم اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من تكاليف الصيانة واستهلاك الوقود حيث تم العمل على تجديد المرحلي للمعدات وذلك حسب الاعتمادات المتوفرة من ذلك اقتناء الات ناسخة جديدة وتجهيزات إعلامية باعتبار أن المعدات المتوفرة حاليا تجاوزت الــ05 سنوات وهوما أدى الى ارتفاع تكلفة الصيانة.

- ✓برمجة تجديد أسطول السيارات الإدارية الموضوعة على ذمة الوزارة على المدى القريب والمتوسط وذلك من خلال اقتناء سيارات مصلحة وسيارات وظيفية على المستوى المركزي خاصة وأن السيارات الموضوعة على ذم الورشة 60% منها يتجاوز عمرها 10 سنوات والتي كانت تستهلك اعتمادات هامة للصيانة والتصليح.
- ✓تم اعتماد منظومة agilis التي أعدتها الشركة الوطنية لتوزيع البترول والتي مكنت الوزارة من التخفيض في كمية استهلاك الوقود وعدم الترفيع في ميزانية الوزارة الخاصة بقيمة 80 ألف دينار.
- ✓-تحسين ظروف العمل من خلال تسويغ مقرات جديدة باعتبار أن المقرات الحالية غير قادرة على استيعاب أعوان وموظفي الوزارة لفائدة مندوب حماية الطفولة إلى جانب توسيع مقر الإدارة العامة للمصالح المشتركة لتحسين ظروف العمل.

❖ **نفقات التدخل:**

من المتوقع ان تشهد نفقات التدخل استقرارا في حدود 1800 أد سنة 2023 باعتبار تقيد التمويل العمومي للوادية بمنشور رئاسة الحكومة والذي ضبط شروط انتفاع الاعوان العموميين بتذاكر الاكل والمنح الاجتماعية هذا بالإضافة الى ان غياب توجهات بخصوص الانتدابات من شأنه ان يجعل عدد المنتفعين بخدمات الوادية يشهد استقرارا مع الاخذ بعين الاعتبار الانتدابات الجديدة لسلك الاخصائي الاجتماعي (06) و الاخصائي النفساني (14) و خروج الاعوان على شرف المهنة او بالتقاعد المبكر.

❖ **نفقات الاستثمار:**

من المتوقع ان تشهد نفقات الاستثمار دفعا ارتفاعا ملحوظا وضغطا لا يمكن لإطار نفقات متوسط المدى تلبيته خاصة في ظل الاعتمادات الاضافية التكميلية التي تتطلبها المشاريع بصدد الانجاز في ظل تباين بين ما تم رصده فعليا في السنوات المالية السابقة وما تتطلبه المشاريع من اعتمادات دفع فعلية بعد سنوات من انجاز التقديرات الخاصة بها بالإضافة الى التضخم الهام الذي تشهده

أثمان مواد البناء واليد العاملة والتي تشهد ارتفاعا شهريا يصعب معه تقدير الاعتمادات التكميلية المطلوبة.

ان الاعتمادات المتوقعة بقسم الاستثمار لسنة 2023 تقدر بـــ 1050 م د تعهدا و2200 م د دفعا ستخصص لتنفيذ مشاريع وبرامج متواصلة بقيمة 2000م د دفعا ولتنفيذ مشاريع وبرامج جديدة بقيمة 1050 م د تعهدا و200 م د دفعا .

وسيرصد البرنامج اعتمادات تقدر 2200 أد سنة 2023 و2037 سنة 2024 خاصة في ظل خروج بعض مشاريع بناء المندوبيات من مرحلة الدراسات الى مرحلة البناء (المندوبية الجهوية لشؤون المراة و الاسرة بقفصة و سيدي بوزيد) الى جانب الدراسات بكل من قبلي و سوسة و منستير و باجة و ودراسة احداث بتوزر و اشغال التهيئة والبناء بكل من بنزرت و سليانة علاوة عن اعادة بناء مقر الارشيف

وتتمحور أهم توجهات البرنامج لمشروع إطار النفقات المتوسط المدى 2022- 2024 والتي إنبنت عليها التقديرات المالية في المحاور التالية:

- ✓ مواصلة بناء المقرات الجهوية: في إطار دعم اللامركزية وتقريب الخدمات لمستحقيها وإضفاء فاعلية وإستقلالية للمرفق العمومي حيث من المنتظر إستكمال الدراسات الخاصة بإحداث 08 مندوبيات جهوية بكل من ولايات قبلي وسوسة والمنستير وباجة وصفاقس والكاف وتوزر وزغوان برنامج 2022-2025 والإنطلاق في دراسة إحداث 08 المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بولايات بن عروس-جندوبة-أريانة-القيروان-نابل-تونس-تطاوين-المهدية سنتي 2023-2025.
- ✓ مواصلة تجهيز المندوبيات الجهوية : باعتمادات جملية قدرها 100 اد
- ✓ وسيتم الإنتهاء من أشغال بناء 03 مندوبيات قفصة وبنزرت وسيدي بوزيد سنتي 2022-2023 والإنطلاق في بناء 06 مندوبيات سنتي 2023-2024 قبلي-باجة-صفاقس-الكاف-توزر-سوسة:
- ✓ تطوير النظم المعلوماتية و التجهيزات الاعلامية على المستوى المركزي والجهوي باعتمادات

قدرها 500 اد :حرصا على توحيد آليات العمل ورقمنتها وحوكمة التصرف في الموارد البشرية ومتابعة تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصبغة الجهوية سوف يتم إحداث منظومات وتطبيقات إعلامية تشمل مجال الموارد البشرية والمشاريع والوضعيات العقارية

- ✓ مواصلة تجديد أسطول النقل باعتمادات جملية قدرها 550 اد : يتم اعتماد تمشي مرحلي في تجديد وسائل النقل خاصة التي تجاوز استغلالها أكثر من 10 سنوات (في إطار التحكم صيانة وسائل النقل وترشيد الطاقة) وإقتناء سيارات لتغطية النقص المسجل بالإدارات المركزية والجهوية وضمان تسيير المرفق العمومي.

بطاقات مؤشرات الأداء للبرامج العمومية

بطاقات مؤشرات الأداء

برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

بطـاقة مؤشر الأداء 1-: نسبة المشاريع النسائية رائدات المحدثة سنويا مقارنة بما هو مبرمج

رمز المؤشر 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** الهدف1-1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية
2. **تعريف المؤشر:** نسبة المشاريع النسائية رائدات المحدثة سنويا مقارنة بما هومبرمج سنويا .
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur de resultat)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر**

2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية

3. **(Formule): يتم احتساب المؤشر كالتالي:**

نسبة المشاريع رائدات الممولة خلال السنة / عدد المشاريع رائدات المبرمج تمويلها خلال السنة

4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- اللجنة المركزية لمشاريع الممولة بالشراكة مع البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك الوطني الفلاحي
- لجنة قيادة البرنامج "رائدات"

5. **تاريخ توفّر المؤشر:** في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة

6. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur):**

7. **نسبة المشاريع المولة في اطار برنامج "رائدات" سنة 2024:** 180%

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس/ة الوحدة العمالياتية 1 "المرأة"**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1/ سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر 1.1.1: نسبة المشاريع رائدات الممولة مقارنة بما هو مبرمج سنويا	النسبة المئوية من المشاريع	%31	906 مشروع %150	1100 مشروع %180	1100 مشروع %180	1100 مشروع %180

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

[2] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

بالنسبة لسنة 2022: في إطار تنفيذ البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي رائدات" تمت برمجة تمويل 600 مشروع جديد سنويا طيلة الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى سنة 2025.
وينتظر ان يبلغ عدد المشاريع الممولة عن طريق برنامج رائدات 900 مشروع وعليه ستكون نسبة الإنجاز بحوالي **150%**.
يرجع تجاوز نسبة الإنجاز لسنة 2022 التوقعات المحددة الى توفر الاعتمادات بخط التمويل لدى البنك التونسي للتضامن المقدرة بـ حوا لي 7 م د وهي ناتجة عن استخلاص صاحبات المشاريع "رائدة" لقروضها وإعادة استغلالها لتمويل مشاريع جديدة "رائدات" وذلك دون اعتبار اعتمادات الدفع المرصودة بميزانية البرنامج بعنوان سنة 2022 لفائدة خطوط التمويل "رائدات" بالبنوك الشريكة المقدرة بـــــ 4 م د الى حدود 22 ديسمبر الجاري.
بالنسبة لسنوات 2023 الى 2025 : يتوقع أن تفوق نسبة المشاريع المحدثة خلال المدة 2023- 2025 نسبة الإنجاز لسنة 2022 (150%) تصل الى حوالي 180 % أي 1100 مشروع سنويا عوض 600 المبرمجة ، وذلك باعتبار إقرار الترفيع في حجم الإعتمادات المرصودة لبرنامج رائدات ابتداء من سنة 2023 تقدر ـ 40% مما سيساهم في الترفيع في حجم التمويل لمشاريع رائدات الصغرى والمتوسطة مقارنة بالمشاريع المتناهية الصغر التي سيتقلص عددها باعتبار أن الوزارة والبنوك الشريكة ستتولى حث صاحبات المشاريع ومنهن خاصة أصحاب الشهائد العليا على الاستثمار في الشريكات الصغرى والمتوسطة خاصة.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- مؤشر اجمالي لا يبين فوارق الإنجاز بين خطوط التمويل لمشاريع رائدات.
- مؤشر يتاثر بالوضعية الاقتصادية للبلاد.

بطـاقة مؤشر الأداء 2-: نسبة مواطن الشغل النسائية رائدات المحدثة سنويا مقارنة بما هو مبرمج

رمز المؤشر :2-1-1

الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** الهدف1-1: التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية
2. **تعريف المؤشر:** مؤشر كمي يمكن من احتساب نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة سنويا عن طريق احداث مشاريع رائدات مقارنة بما هومبرمج.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

6. **طريقة احتساب المؤشر :** نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة عن طريق مشاريع رائدات خلال السنة / عدد مواطن الشغل النسائية المبرمج احداثها في اطار برنامج رائدات
7. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
8. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

-اللجنة المركزية المشتركة مع كل من البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك الوطني الفلاحي .

-لجنة قيادة البرنامج.

9.**تاريخ توفّر المؤشر: :** في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة

10. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** سنة 2023: %116

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس/ة الوحدة العمالياتية 1 "المرأة"

IV- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر 2.1.1: نسبة مواطن الشغل "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا	النسبة المئوية من مواطن الشغل	%32	1502/1680 89.5%	952/1680 116%	2062/1680 123%	2200/1680 137.5%

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- **بالنسبة لسنة 2022**: ينتظر أن يبلغ عدد مواطن الشغل المحدثة عن طريق مشاريع "رائدات" قرابة 1502 مشروع أي ما يوازي **89.5%** من عدد المشاريع المبرمجة سنويا (1680) .

تعود أسباب عدم التوصل الى الهدف المبرمج الى ارتفاع عدد المشاريع المتناهية الصغر المقدرة بـــــ 86.7% من مجموع المشاريع المحدثة وهي مشاريع تتميز بقدرة تشغيلية ضعيفة جدا قدرت بمعدل 1.5 موطن شغل بالنسبة لكل مشروع. وذلك نظرا لغياب ثقافة العمل الجماعي والمجازفة في احداث مشاريع ذات رأس مال مرتفع لدى المستفيدات بالتمويل كما يرجع ذلك الى ضعف مشاركة صاحبات الشهائد العليا

[3]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

بالنسبة لسنوات 2023 الى 2025 :باعتبار أن الوزارة ستشرع ابتداء من سنة 2023 في تنفيذ خطة إتصالية للتعريف بمكونات البرنامج والفرص التي يتيحها في المجال لفائدة النساء والفتيات صاحبات المشاريع وأفكار المشاريع، فانه ينتظر أن يرتفع عدد مواطن الشغل مقارنة بما هو مبرمج سنويا الى حوالي 1952 سنة 2023 أي بنسبة **116%** من عدد مواطن الشغل المبرمج سنويا لتصل الى **123%** سنة 2024 و**135% سنة** 2025 .

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

-مؤشر عام وغير دقيق .

-مؤشر يتاثر بالوضعية الاقتصادية التي تمر بها للبلاد

بطاقة مؤشر الأداء 3-: نسبة تطور المشاريع النسائية رائدات الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة

رمز المؤشر :3-1-1

الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف1-1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية

2..تعريف المؤشر: مؤشر كمي سيمكن من احتساب نسبة المشاريع النسائية رائدات الصغرى والمتوسطة المحدثة سنويا مقارنة بما هومبرمج.

3.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

6.طريقة احتساب المؤشر: نسبة المشاريع الصغرى والمتوسطة رائدات الممولة خلال السنة = نسبة المشاريع الصغرى والمتوسطة رائدات الممولة خلال السنة / مجموع عدد المشاريع رائدات الممولة خلال السنة

7. وحدة المؤشر: نسبة مئوية من المشاريع الصغرى والمتوسطة

8. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

-اللجنة المركزية المشتركة مع كل من البنك التونسي للتضامن، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، البنك الوطني الفلاحي .

-لجنة قيادة البرنامج.

9.تاريخ توفّر المؤشر: : في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة

10.القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):سنة 2023: 20%

11.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس/ة الوحدة العماليات 1 "المرأة"

قراءة في نتائج المؤشر

1 سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر 3.1.1: نسبة تطور احداث المشاريع النسائية "رائدات" الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة	النسبة المئوية	18 مشروع %4	121 مشروع %13	220 مشروع %20	297 مشروع %27	385 مشروع %35

2. تحليل النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

بالنسبة لسنة 2022: بلغ عدد المشاريع " رائدات" الصغرى والمتوسطة 121 مشروع من بين 906 مشروع أي حوالي 13% .وتعتبر هذه النسبة غير سيئة باعتبار أن تنفيذ برنامج "رائدات" انطلق في النصف الثاني من سنة 2022 بتزامن حملة إعلامية محتشمة حول فرص تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة تصل الى 300 أد مما جعل اقبال الشريحة المستهدفة من النساء والفتيات على هذا النوع من المشاريع باهتا.

بالنسبة لسنوات 2023 الى 2025: بفضل الاستراتيجية الاتصالية والإعلامية للوزارة والحملات التحسيسية والدورات التكوينية التي ستنظمها بالتعاون مع البنوك الشريكة لفائدة المتدخلين وصاحبات المشاريع وأفكار المشاريع سيحصل على امتداد السنوات 2023 الى 2025 تغيرا في خريطة المشاريع المحدثة، حيث ستتقلص المشريع متناهية الصغر من

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذهالفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

86.7% سنة 2022 الى 80% سنة 2023 والى 73% سنة 2024 والى 65% سنة 2025 وذلك مقابل ارتفاع نسبة المشاريع الصغرى والتوسطة التي ستسجل ستبلغ سنة 2023 20 % من مجموع المشاريع الممولة خلال تلك السنة بعد أن كانت تضاهي نسبة 13% سنة 2022 ليتواصل نسق ارتفاعها سنة 2024 الى 27% و سنة 2025 الى 35%

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- مؤشر يتاثر بعامل الفردانية لدى باعثات المشاريع وبتوجهن السائد نحو المشاريع متناهية الصغر
- مؤشر يتطلب تطويره عمل مكثف في مجال التحسيس والتوعية والمرافقة

بطـاقة مؤشر الأداء 4: عدد المشاريع المحدثة سنويا في مجال سلاسل القيمة

رمز المؤشر : 1-1-4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف 1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية

2. تعريف المؤشر: مؤشر كمي سيمكن من احتساب عدد المشاريع النسائية الفردية والجماعية المحدثة سنويا في مجال سلالسل القيمة

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

- مجموع عدد المجامع المحدثة سنويا بمختلف الولايات في مجال سلالسل القيمة.
- مجموع عدد المشاريع الفردية المحدثة سنويا بمختلف الولايات في مجال سلالسل القيمة

2. وحدة المؤشر:

- عدد المجامع النسائية المحدثة
- عدد المشاريع الفردية المحدثة .

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بولايات التدخل

4. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية ديسمبر من كل سنة

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur):**

-عدد المجامع النسائية المحدثة: 10 مجمع نسائي ابتداء من سنة 2023 الى سنة 2025

-عدد المشاريع النسائية الفردية المحدثة: 100 مشروع ابتداء من سنة 2023 الى سنة 2025

6 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس/ة الوحدة العماليات 1 "المرأة"

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر 4.1.1: عدد المشاريع النسائية التي تعتمد سلاسل القيمة المحدثة سنويا .	عدد المجامع	07	06	10	10	10
	عـــــــدد المشـــاريع الفردية	51	43	100	100	100

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تم في سنة 2022 احداث 6 مجامع نسائية ويقدر معدل المنخرطات بكل منها بين 20و50 أما على مستوى المشاريع الفردية فقد قدرت نسبة الإنجاز بـــ 43 مشروع فردي مما يرفع عدد المستفيدات الى ما بين 63 الى 83 امرأة وفتات.

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

ابتداء من سنة 2023 الى حدود 2025 ينتظر أن يتم احداث سنويا 10 مجامع بمعدل انخراط يصل الى 50 امراة وفتاة و100 مشروع فردي مما يجعل عدد المستفيدات يقدر سنويا ب150 مستفيدة .

3. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر**

11. تأثر المؤشر بعزوف النساء والفتيات في بعض الماطق من البلاد عن العمل الجماعي.
12. نقص في حوكمة احداث ومتابعة وتقييم المجامع النسائية التي تتولى الوزارة احداثها عن طريق ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

بطـاقة مؤشر الأداء عدد 5: موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها

رمز المؤشر: 1-1-5

الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1:** دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية
2. **ريف المؤشر:** موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها وبثارها
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur de résultat).
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي** : مؤشّر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

6- طريقة احتساب المؤشر (Formule):

- **عدد موارد الرزق المحدثة سنويا** =مجموع عدد المشاريع المحدثة خلال السنة على مستوى كل الولايات المعنية.
- **نسبة ديمومة المشاريع مقارنة بجموع المشاريع المحدثة خلال سنة معينة =** عدد المشاريع الناشطة خلال سنة معينة / مجموع عدد المشاريع المحدثة خلال نفس تلك السنة

- **عدد التلاميذ المنتفعين بالعودة الى مقاعد الدراسة بالمناطق المنتفعة=** مجموع عدد التلاميذ الذين عادوا الى مقاعد الدراسة خلال سنة معينة

7. وحدة المؤشر: -عدد المشاريع. / - نسبة ديمومة المشاريع **/ -** عدد التلاميذ

8. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: اللّجنة الجهويّة المشتركة : المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة – المندوبية الجهوية للتربية - السلط الجهوية والمحليّة

تاريخ توفّر المؤشر: في نهاية شهر ديسمبرمن كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر : -عدد موارد الرزق المحدثة سنويا : 200

- نسبة ديمومة المشاريع : 95%
- عدد التلاميذ الذين عادوا الى مقاعد الدراسة : 1500

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس/ة الوحدة العماليانية 1 "المرأة"

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر 5.1.1: موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها	عدد موارد الرزق المحدثة سنويا	**100**	**100**	**200**	**200**	**200**
	نسبة ديمومة المشاريع مقارنة بجموع المشاريع المحدثة	**85%**	**90%**	**95%**	**100%**	**100%**
	عدد التلاميذ المنتفعين بالعودة الى مقاعد الدر اسة بالمناطق المنتفعة.	-	**1500**	**1500**	**1500**	**1500**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

سنة 2022، نظرا لارتفاع عدد الأطفال الذين ينقطعون سنويا عن الدراسة المقدر بـــ 1500 طفل وباعتبار أنّ الفقر والهشاشة الاقتصاديّة والاجتماعيّة تُعدّ من الأسباب المباشرة لذلك ، تم

إحداث 200 مشروع لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالإنقطاع المدرسي بولايات منوبة وسليانة وزغوان وسيدي بوزيد والقصرين والكاف وجندوبة وباجة والقيروان وبنزرت وبن عروس **ابتداء من سنة 2023 إلى غاية سنة 2025** سيتم احداث 200 مشروع سنويا موزعة على الـــ 24 ولاية.وبرمجة اعادة 4500 طفل منقطعا عن التعلم الى مقاعد الدراسة على أساس 1500 طفل سنويا.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- تاثر تحقيق المؤشرالمتعلق بعودة الأطفال الى مقاعد الدراسة علاوة على الوضع الاقتصادي للعائلة بوضاعها الاجتماعي والنفسي و بعد المدرسة عن مقر السكن وعدم توفر وسائل النقل الضرورية.

مؤشر عدد6: نسبة الأسر ذات االوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية والتي تحسنت أوضاعها المعيشية وحافظت على ديمومتها

رمز المؤشر: 1-1-6-

الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف استراتيجي 1: التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات والأسر في المناطق الحضرية والريفية

2. تعريف المؤشر: كمي /**نسبة الأسر ذات االوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية والتي تحسنت أوضاعها المعيشية وحافظت على ديمومتها**

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي.

التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

-نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية=

(عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفغة خلال السنة بمشاريع اقتصادية - تلك المنتفغة خلال السنة الماضية بمشاريع اقتصادية) / عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفغة خلال السنة الماضية بمشاريع اقتصادية

-نسبة الأسر الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الإقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع = عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفغة بمشاريع اقتصادية خلال سنة معينة والتي تحسنت أوضاعها / مجموع الأاسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفغة بمشاريع اقتصادية خلال نفس السنة .

-نسبة ديمومة المشاريع المسندة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية= مجموع المشاريع المسندة خلال سنة معينة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي لازالت في طور الإنتاج/ مجموع المشاريع المسندة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية خلال نفس تلك السنة

7. **وحدة المؤشر:** -نسبة مئوية من الاسر / -نسبة مئوية من المشاريع
8. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة
9. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية شهر ديسمبر من كل سنة .
10. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**

-القيمة المستهدفة لنسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية لسنة 2023 :11%

-القيمة المستهدفة لنسبة الأسر الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الإقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع لسنة 2023: 95%

- القيمة المستهدفة لنسبة ديمومة المشاريع المسندة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية لسنة 2023 : 95%

11. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئس/ة الوحدة العماليانية 2 : الاسرة

قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر 6.1.1: نسبة الأسر ذات االوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية والتي تحسنت أوضاعها المعيشية وحافظت على ديمومتها	نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية	300 أسرة	20% (360 أسرة)	11% (400 أسرة)	17.5% (470 أسرة)	6% (500 أسرة)
	نسبة الأسر الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الإقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع الاقتصادية	80%	85%	90%	95%	97%
	نسبة ديمومة المشاريع المسندة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية	85%	85%	90%	%95	%97

2. تحليل النتائج والتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سنة 2022 بلغ عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية 360 أسرة أي بنسبة تطو رمقارنة بالسنة الماضية قدر ت بـ 20%

بالنسبة لسنوات 2023 الى 2025 يتوقع تمكين 400 أسرة خلال سنة 2023 أي نسبة تطور المؤشر تقدر بـ 11% و470 أسرة خلال سنة 2024 أي نسبة تطور تقدر بـــ 17 %و 500 أسرة خلال سنة 2025 حيث تكون نسبة تطور المؤشر 6%

وقد بلغت نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها الإقتصادية 80% سنة 2021 و 85% سنة 2022 ويتوقع ان تبلغ 90 % سنة 2023 و 95% سنة 2024 و97 % سنة 2025. ويعود نسق ارتفاع هذه النسبة الى التركيز على دعم تلك الأسر بمشاريع ايكولوجية تضمن لها الثبات والديمومة حتى في ضل التغيرات المناخية والأزمات .

1. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبات متعلقة بمتابعة المشاريع المنجزة لفائدة الأسر وتقّييمها نتيجة الامتداد الجغرافي خاصة بولايات الجنوب التونسي،
- نقص في الإطار البشري الجهوي المخول له متابعة المشاريع المنجزة وتقديم المرافقة الضرورية لها،

- صعوبات لوجستية متعلقة بنقص توفر وسائل النقل والتنقل بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

مؤشر7: نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي

رمز المؤشر:1-2-1

الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والاسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة
2. **تعريف المؤشر:** نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي
3. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
4. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة**

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

-نسبة الأسر المنتفعة أفرادها بخدمات التأهيل للحياة الزوجية. = عدد الأسر المنتفعة أفرادها بخدمات التأهيل للحياة الزوجية خلال سنة معينة / عدد الأسر المنتغفعة بخدمات اجتماعية .

- نسبة الأسر المنتفعة افرادها بخدمات المرافقة العائلية = عدد الأسر المنتفعة أفرادها بخدمات المرافقة العائلية خلال سنة معينة / عدد الأسر المنتغفعة بخدمات اجتماعية .

-نسبة تمتع الأسر بخدمات الإرشاد والتوجيه الأسري = عدد الأسر المنتفعة أفرادها بخدمات المرافقة العائلية خلال سنة معينة / عدد الأسر المنتغفعة بخدمات اجتماعية

2. **وحدة المؤشر: نسبة مئوية من الأسر**

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة (مصلحة المرأة والأسرة) والتقارير المنجزة- تقارير الخبراء ومكاتب الدراسات االمكلفة بتنفيذ البرنامج
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية شهر ديسمبر من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** سنة 2023 : 90%
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئس/ة الوحدة العمالياتية 1 الأسرة**

14 قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر عدد2.1-1: نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي مقارنة بمجموع الأسر التي في حاجة الى خدمات اجتماعية	نسبة الأسر المنتفعة أفرادها بخدمات التأهيل للحياة الزوجية	80%	85%	90%	92%	95%
	نسبة الأسر المنتفعة افرادها بخدمات المرافقة العائلية					
	نسبة تمتع الأسر بخدمات الإرشاد والتوجيه الأسري					

2. تحليل النتائج والتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم سنة 2022 اسداء خدمات التمكين الاجتماعي للأسر ب15 ولاية وقدرت نسبة المنتفعين بالبرنامج بـــــ85 %.

اما بالنسبة لسنوات 2023، ينتظر أن يتم تغطية مختلف ولايات الجمهورية (350 بلدية) لتبلغ نسبة المنتفعين بخدمات التمكين الاجتماعي 90 % سنة 2023 و 92% سنة 2024 و 95 % سنة 2025 لتغطية مختلف ولايات الجمهورية (350 بلدية) بمختلف الخدمات المقدمة أي تمكين 65 ألف أسرة.

يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد االنسب المبينة بالجدول بداية من سنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر

- صعوبة تحديد عدد المستفدين من خدمات التمكين الاجتماعي باعتبار أن المنتفعين يتأرجح بين عدد الأسر وعدد أفراد الأسر

مؤشر 8: توفير العمل الائق للنساء العاملات في ظروف هشة

رمز المؤشر:1-2-2

1. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والاسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة
2. **تعريف المؤشر:** توفير العمل الائق للنساء العاملات في ظروف هشة:

-نسبة العاملات بالضيعات الفلاحية اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية

-عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل

3. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
4. **طبيعة المؤشر:** ، مؤشر نجاعة

التفاصيل الفنية للمؤشر

5. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

-نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية= عدد العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية / مجموع العاملات بالضيعات الفلاحية اللاتي تستجبن لشروط منظومة التغطية الاجتماعية.

-عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل= مجموع العقود المبرمة على مستوى جميع الولايات

6. وحدة المؤشر:

-بخصوص نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية:

نسبة مئوية من لعاملات بالقطاع الفلاحي

-بخصوص عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل :

عدد عقود الشغل المبرمة .

7. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- العقود المبرمة مع صندوق التغطية الاجتماعية المعني
- عقود الشغل للعمل المنزلي

10. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

بخصوص نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية:

- الإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة.
- صندوق التغطية الاجتماعية المعني.

-بخصوص عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل : عدد عقود الشغل المبرمة :

- الوكالة الوطنية للتشغيل

11. تاريخ توفّر المؤشر : في نهاية شهر ديسمبر من كل سنة

12. القيمة المستهدفة للمؤشر :

-بخصوص نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعيةسنة 2023: 50%

- بخصوص عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل :1000 عقد سنة 2023

13. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد/ة رئيس وحدة العمالياتية1 المرأة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر.1-2-2: توفير العمل اللائق للنساء العاملات في ظروف هشة	نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية مقارنة بمجموع العاملات بالضيعات الفلاحية اللاتي تستجبن الى شروط	-	-	4000/2000 50%	4000/1000 25%	4000/1000 25%

	منظومة التغطية الاجتماعية					
	عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل	-	-	1000	1500	2000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

ابتداء من سنة 2023 ستعمل الوزارة على ادراج 4000 عاملة بالضيعات الفلاحية من مختلف الولايات بمنظومة التغطية الاجتماعية خلال المدة 2023 - 2025 وذلك بنسق 2000 عقد سنة 2023 و 1000 عقد لكل من سنتي 2024و2025. أي بنسبة على التوالي 50% الى 25 %سنتي 2024 و2025.

سيتم في غضون سنة 2022 نشر أنموذج عقد الشغل الخاص بالعاملات بالمنازل بمقتضى قرار وزير الشؤون الاجتماعية ووزير التشغيل والتكوين وذلك في اطار تطبيق القانون عدد 37 لسنة 2021 المنظم للعمل المنزلي والمتعلق بضبط الحقوق والواجبات لكل من المشغل والعامل/ة .

كما سيتم الترفيع في نسق تطبيق القانون المتعلق بالعمل المنزلي **خلال السنوات 2023 2025** عن طريق الحملات التحسيسية والتوعوية والدورات التكوينية التي ستنظمها لانصهار كل من المشغلين والعاملين في تطبيق أحكامه وعليه ينتظر أن يبلغ عدد العقود المبرمة للعمل المنزلي 1000 عقد سنة 2023 و1500 عقد سنة 2024 و2000 عقد سنة 2025

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر .

بخصوص نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية:

مؤشر مرتبط بمدى قدرة المنظومة التغطية الاجتماعية التي سيت وضعها للغرض للتطبيق الفعلي باعتبار صعوبة احتساب مدة مباشرة العاملة الفلاحية للعمل الفلاحي نظرا لتعدد المشغلين بتعدد المواسم الفلاحية

-بخصوص عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل : عدد عقود الشغل المبرمة : مؤشر مرتبط بمدى اقتناع كل من المشغل/ة والعامل/ة المنزلي/ة على اتباع إجراءات التعاقد والتصريح بالعقدوتفعيل مقتضياته

بطـاقة مؤشر الأداء 9: عدد القوانين والمراسيم والأوامر القرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

رمز المؤشر 1-2-3

الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والاسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة

2. تعريف المؤشر: عدد القاوانين والمراسيم والأوامر والقرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

طبيعة المؤشر: ، مؤشر فاعلية.

3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج

4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر : عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات والمذكرات التي تم اصدارها أو تعديلها حسب النوع الاجتماعي خلال السنة

2. وحدة المؤشر: عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات والمذكرات .

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية – إدارة التعاون الدولي والعلاقات الخارجية - المناشير والمذكرات الصادرة عن الوزارات .

4. تاريخ توفّر المؤشر: نهاية شهر ديسمبر من كلل سنة.

5.القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2023 : 02 ن وثيقة رسمية

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد/ة رئيس وحدة العمالياتية1: المرأة

قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات		
				2023	2024	2025
المؤشر1-2-3 عدد القاوانين والمراسيم والأوامر والقرارات والمناشير والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي	العدد	02	01	02	02	02

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تم سنة 2022 تعديل المنشور المشترك بين الوزارة ووزارة الصحة المتعلق بالشهادة الطبية الأولية حسب مقاربة النوع الاجتماعي التي تضمنت التنصيص على اسناد تلك الشهادة ضرورة في حال تعنيف حتى وان كان القائم بالعنف غير الزوج كما نصت على الزامية اسناد الشهادة في غضون 48 من موعد طلبها.

وينتظر تعديل أو المصادقة على نصي (02) وثيقة رسمية سواء كانت اتفاقية دولية أو نص قانوني خلال سنة 2023 و 2024 و2025 تتعلق ب:

- تامين التغطية الاجتماعية لعاملات وعاملي الضيعات في القطاع الفلاحي
- المساواة في الاجر بين المرأة والرجل في القطاع الفلاحي

-مواصلة تمتع المرأة بالتغطية الاجتماعية(التامين على المرض) للقرين بعد الطلاق والى غاية حصولها على مورد رزق يغطي مصاريف العلاج للأمراض المستعصية خاصة

-مصادقة الدولة التونسية على :

.الاتفاقية رقم 189 لسنة 2011 المتعلقة بعملة المنازل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

.الاتفاقية رقم 183 لسنة 2000 المتعلقة بمراجعة اتفاقية حماية الأمومة الصادرة عن منظمة العمل الدولية..

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر .

مؤشر يتطلب تنسيقواسع بين المتدخلين و يقضي بمصادقة أطراف أخرى غالبا ما تطول إجراءاتها مما يعطل احتساب المؤشر خلال سنة العرض على المصادقة.

بطـاقة مؤشر الأداء:10 : نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني

رمز المؤشر :رقم البرنامج 1-2-4

الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والاسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة

2. تعريف المؤشر: نسية تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني

3. طبيعة المؤشر: ، -

4.نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1طريقة احتساب المؤشر : نسية تمثيلية المرأة في الهيئات النتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني= عدد النساء ضمن فريق الحكومة + عدد النساء في الخطط العليا للوظيفة العمومية + عدد النساء رؤساء الأحزاب السياسية عدد النساء بالمجالس المنتخبة / مجموع أعضاء الفريق الحكومي +عدد الإطارات في الخطط العليا للوظيفة العمومية + عدد ارؤساء الأحزاب السياسية+ عدد أعضاء المجالس المنتخبة الوطنية والجهوية والمحلية

2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية من النساء والفتيات

3مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: االأمر المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة – المركز الوطني للاعلامية- محضر جلسة الهيئة المستقلة للانتخابلات التشريعية والبلدية + محاضر جلسات انتخاب الهيئات الدستورية

3تاريخ توفّر المؤشر: استكمال المسار الانتخابي لسنة 2022

4القيمة المستهدفة للمؤشر: سنة 2023 : 22% من النساء في مواقع صنع القرار .

5.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد/ة رئيس/ة الوحدة العمالياتية1: المرأة

قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الاداء	الوحدة	إنجازات 2021	2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر -1-2-4: نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني	النسبة	%23.66	%22.9	%22	%22	%22

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

على اثر قرار السيد رئيس الدولة المؤرخ في 25 جويلية وما تبعه من قرارات استثنائية شملت تعليق البرلمان ثم التحوير الوزاري، ثم حل مجلس النواب، عرف معدل نسبة تمثيلية النساء بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار التي تم استشرافها سنة 2020-2021 تغييرا هاما.

ففي سنة 2023، قدر معدل نسبة تواجد المرأة ضمن الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار بحوالي **22 %** وذلك باعتبار أنه سيتم في غضون 2022 انتخاب نواب مجلس الشعب الجديد وباعتبار ما تعرضت له النائبات السابقات من عنف وهرسلة قائمة على النوع الاجتماعي ينتظر أن تكون نسبة حضورهن بتلك الهياكل أقل من تلك التي كان عليها البرلمان المنحل .

كما يبدو أن نسبة تواجد المرأة بالأحزاب لن تعرف ارتفاعا لنفس السبب المذكور.

سنة 2024 : يتوقع أن لا تتجاوز نسبة تمثيلية المرأة بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع حوالي **22 %**

سنة 2025 يتوقع أن لا تتجاوز نسبة تمثيلية المرأة بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع حوالي **22 %**

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر .

مؤشر يخرج تفعيله المباشر عن اختصاص الوزارة مما يصعب على الوزارة الترفيع فيه عن طريق مجهوداتها في المجال .

بطـاقة مؤشر الأداء عدد 11: عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين من خدمات مراكز الايواء

رمز المؤشر :رقم البرنامج 2-3-1

الخصائص العامة للمؤشر

.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء
.تعريف المؤشر:. عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين من خدمات مراكز الايواء
.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
.نوع المؤشر: مؤشر نتائج
.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** مجموع عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفدات من خدمات مراكز إيواء النساء والفتيات ضحايا العنف التابعين للوزارة خلال سنة معينة
2. **وحدة المؤشر:** عدد النساء والفتيات ضحايا العنف
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير مراكز إيواء للنساء والفتيات ضحايا العنف
4. **.تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.
5. **.القيمة المستهدفة للمؤشر**: سنة 2023 : 890 امرأة وطفل المرافق لها.
6. **.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس/ة الوحدة العمالياتية1المرأة

قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر.

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر2-3-1: عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء.	العدد	70	630	890	1140	1360

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

ينتظر ان **تكون سنة 2022 أكثر** فاعلية لحماية المرأة من العنف القائم على النوع الاجتماعي عن طريق الايواء والاعاشة باعتبار أنه تم إعادة فتح مركز الأمان بولاية أريانة في بداية سنة 2022 بطاقة استعاب تقدر ب30 سرير ومواصلة مركز أمان المهدية نشاطه في المجال بطاقة استعاب تقدر ب10 سرير،كما تم في سنة 2022 احداث 07 مراكز إيواء للنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن بكل من جندوبة وتوزر و تطاوين وقابس وبن عروس ومركزين بالقصرين بطاقة استيعاب جملية تقدر بحوالي 165 سرير. مما يجعل عدد النساء اللاتي يمكن ان تستفدن بالايواء خلال سنة 2022 يقارب 630 .

بالنسبة لسنة 2023 الى سنة 2025، فانه ينتظر أن يرتفع عدد المنتفعات بخدمات الايواء للنساء ضحايا العنف الى 890 باعتبار دخول حيز النشاط كل من مركز المكناسي بسيدي بوزيد وواد مليز بجندوبة بطاقة اسستيعاب تقدر بـــ 20 سريرا ابتداء من منتصف السنة المقبلة و 4 مراكز أخرى عن طريق التمويل العمومي للجمعيات بطاقة استعاب تقدر ب 40 سرير لتصل طاقة الاستيعاب الجملية الى 225سرير.

ويتواصل نسق تطور عدد المنتفعات بخدمات الايواء من ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن بداية من سنة 2024 ليصل الى 1140 سنة 2024 و1360 سنة 2025 .

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر: لا شي

بطـاقة مؤشر الأداء عدد 12: نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن مقارنة بعدد الولايات

رمز المؤشر :رقم البرنامج 2-3-2

الخصائص العامة للمؤشر

.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء
.تعريف المؤشر:. نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن مقارنة بعدد الولايات.
.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
.نوع المؤشر: مؤشر نتائج
.المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1.**طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن= عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن الشاغلة خلال سنة معينة/ 24 ولاية .
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة
4.**تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.
5.**القيمة المستهدفة للمؤشر سنة 2023**: 62.5%.

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة العماليةاتية1: المرأة

قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

المؤشر	الوحدة	2021	2022	التقديرات		
		الانجازات		2023	2024	2025
المؤشر2-3-2 نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.	النسبة	%12.5	37.5%	62.5%	83.3%	100%

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

سنة 2022، على اثر احداث 07مراكز إيواء للنساء ضحايا العنف بكل من جندوبة وتوزر وتطاوين وقابس وبن عروس ومركزين بالقصرين بلغ عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن 09 مراكز حيث قدرت نسبة التغطية مقارنة بعدد الولايات بـ **37.5%**

و ينتظر أن يبلغ عدد تلك المراكز 15 سنة 2023 و20 مركز سنة 2024 و24 مركز سنة 2025، حيث تتطور على التوالي نسبة التغطية المذكورة بـــــ 62.5% و 83.3 % و 100 %

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر: لا شيء

بطاقات مؤشرات الأداء

برنامج الطفولة

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة

رمز المؤشر :2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

II- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا**
2. **تعريف المؤشر: نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة**
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي).**

III- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة عدد الأطفال المسجلين برياض الأطفال العمومية والخاصة القانونية مقارنة مع اجمالي عدد الأطفال في سن الروضة 3-5 سنوات**
2. **وحدة المؤشر: نسبة مائوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة المعلوماتية لمتابعة مؤسسات الطفولة المبكرة http://toufoula.femme.gov.tn/ والمعهد الوطني للإحصاء**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: 2023**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 45% سنة2025**
6. **مسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة	%	39.5	41	42	44	45

IV- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

- تم توظيف 30 روضة أطفال عمومية بطاقة استيعاب 1500 طفل موزعة على مستوى 20 ولاية بمناطق شبه حضرية منخفضه مؤشرات التغطية برياض الأطفال ومرتفعة مؤشرات الفقر لدى الأسر،
- تم العمل على ضمان استمرارية رياض الأطفال البلدية الناشطة والمحافظة عليها باعتبارها مكسب تربوي متجذر في تاريخ بناء تونس الحديثة يضاهي حضور المدرسة الابتدائية والثانوية والجامعية،
- تيسير إجراءات إحداث وتسوية وضعيات رياض الأطفال على ضوء المراجعات الجديدة لأحكام كراس الشروط ساهم في الحد من انتشار الفضاءات الفوضوية والحد من اصدار قرارات الغلق بصفة مكثفة،
- <u>تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):</u>
- من المنتظر ان يتم دعم المرفق العمومي بعدد أكبر من مؤسسات التربية المكبرة مما يتيح مناصرة طلب فتح باب الانتدابات للإطارات المختصة لضمان جودة الخدمات المقدمة وخلق المعادلة بين عدد الأطفال في سن الروضة وعدد المؤسسات المراعية لمراحل نمو الطفل والمتطلبات الاجتماعية الجديدة

<u>تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:</u>

- تتأثر معدلات نسب التغطية برياض الأطفال بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة بالبلاد، وتأثيرات ما بعد ازمة انتشار وباء كوفيد والتجاء حوالي 2500 مؤسسة الى التداين والاقتراض من البنوك، او الغلق التلقائي نتيجة عدم قدرتها على الصمود،
- تداعي المقدرة الشرائية للآسر المحدودة والمتوسطة الدخل،

- تقلص نسب الولادات وتوجهها نحو الانخفاض على مستوى الهرم السكاني،
- عدم استثمار القطاع الخاص وجود مؤسسات للطفولة المبكرة ببعض المناطق الداخلية والشبه حضرية.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة اطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال

رمز المؤشر:

V- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا**
2. **تعريف المؤشر: نسبة اطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال**
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر يراعي النوع الاجتماعي**

VI- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي لأطفال العائلات المحدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال / العدد الجملي للأطفال المسجلين برياض الأطفال العمومية والخاصة،**
1. **وحدة المؤشر: نسبة**
2. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقاريرو محاضر جلسات لجان القبول الجهوية الخاصة بتسجيل الأطفال العائلات محدوجة الدخل برياض الأطفال العمومية والخاصة / الاحصائات العامة المدرجة بالمنظومة المعلوماتية [/http://toufoula.femme.gov.tn](http://toufoula.femme.gov.tn) .**
3. **تاريخ توفّر المؤشر: سبتمبر / ديسمبر 2023.**
4. **لقيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur): .12% سنة 2025**
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أسماء الماطوسي حيدري**

VII- قر اءة في نتائج المؤشر

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال	%	5.31	6.7	8.2	10	12

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لقد تمت مراجعة التقديرات التي تم وضعها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022 وذلك اعتمادا على انجازات سنة 2021 حيث تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ1.39% ومن المتوقع تحقيق نسبة ارتفاع في حدود 1.5 %سنة 2023، وذلك نظرا لاستئناف العديد من المؤسسات نشاطها بعد أزمة كوفيد بصفة مسترسلة والترفيع في المنحة من 25د الى 50د أعطى دفع لانخراط عدد أكبر من المؤسسات،

كما تم العمل على اعفاء رياض الأطفال المنخرطة من دفع الضرائب على المنحة المسندة وذلك في إطار دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال الطفولة لما لها من دور فعال في معاضدة مجهودات الدولة في الإحاطة بالأطفال من أبناء العائلات محدودة الدخل وفاقدي السند وضعاف الحال وترسيخ مبدأ تكافئ الفرص في المجلات المتعلقة بالوقاية والحماية، حيث عملت الوزارة على تشجيع هذه المؤسسات على مواصلة الانخراط في هذا البرنامج، باتخاذ جميع الإجراءات الإدارية المخولة لها وتسهيلها على المنخرطين من خلال التنسيق مع مصالح وزارة المالية حول ادراج فصل بقانون المالية لسنة 2022 يمكن من اعفاء باعثي هذه المؤسسات،المنخرطة في البرنامج، من الضريبة بعنوان المنحة المدفوعة لها والمحددة بـ50 دينار لكل طفل يتم التكفل به، وهو ما تمضمن قانون المالية لسنة 2022 حيث تم إدراج "الفصل 60 بقانون المالية لسنة 2022 "يمكن من اعفاء باعثي المؤسسات المنخرطة في البرنامجمن الضريبة بعنوان المنحة المدفوعة لها..."

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- تسجيل صعوبات في تنفيذ البرنامج في بعض الولايات

- صعوبة التنسيق مع السلط المحلية خاصة منها وحدات النهوض الإجتماعي المحلية لضبط قائمات الأطفال المنتفعين في الإبان
- عزوف رياض الأطفال عن المشاركة والإمتثال للإجراءات الإدارية والمالية المعتمدة والمنظمة للبرنامج وذلك بغاية التهرب الجبائي.
- عدم وجود مؤسسات للطفولة المبكرة ببعض المناطق الداخلية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي

رمز المؤشر :2.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا**
2. **تعريف المؤشر: معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الإجتماعي بالمؤسسات العمومية**
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي للسنة الحالية – العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي للسنة الماضية / العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي للسنة الماضية * 100**
2. **وحدة المؤشر: نسبة مائوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: ديسمبر 2023**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 10% سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أسماء الماطوسي حيدري**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025

نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي بالقطاع العمومي	%	2,35	%3,5	%5	%7	%10

لقد تمت مراجعة التقديرات التي تم وضعها ضمن المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022 وذلك اعتمادا على انجازات سنة 2021 حيث تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 2,35% ومن المتوقع تحقيق نسبة انجاز في حدود3,5 %سنة 2022 كما تم ضبط نسبة تقديرات بـ 5 % سنة 2023 و 7% سنة 2024 و 10 % سنة 2025 وذلك نظرا لتحسن الوضع الصحي وطلب الترفيع في منحة مستلزمات التنشيط في مشاريع الميزانيات للسنوات المذكورة بالإضافة إلى العديد من الإحداثات الجديدة التي من المنتظر أن تدخل حيز النشاط في السنوات المقبلة مما سيساهم في الرفع من عدد الأطفال المنتفعين بخدمات التنشيط وهو ما سيكون له انعكاس ايجابي على تحقيق الهدف.

2. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة جمع المعلومات الإحصائية وعدم دقتها في بعض الأحيان.

- عدم وجود قاعدة موحدة لإحصاء عدد الأطفال المستفيدين وسيتم العمل على تجاوز ذلك

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من قبل مندوبي حماية الطفولة

رمز المؤشر :2 /2 /1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد
2. **تعريف المؤشر:** يمكننا هذا المؤشر من التعرف على مجموع الأطفال المتعهد بهم من مجموع الشعارات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة أي عدد الأطفال المتمتعين بخدمات الحماية سواء كانت اجتماعية أو قضائية
3. **طبيعة المؤشر**: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** (Formule): عدد الملفات المتعهد بها / عدد الاشعارات الجملي
2. **وحدة المؤشر**: نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الملفات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: جانفي من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر** (Valeur cible de l'indicateur): % سنة 2024.
6. **نوع المؤشر:(** مؤشر نتائج)
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المندوب العام لحماية الطفولة

II- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1.2.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية	%	99	99.5	99.6	99.7	99.8

الطفولة						

1. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ترتفع نسبة التعهدات بارتفاع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة كما يرتبط هذا المؤشر كذلك بمدى وعي المواطن ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني بإشعار مؤسسة مندوب حماية الطفولة وخاصة معرفة المهام والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.

ويعمل مكتب المندوب العام لحماية الطفولة على تحسيس الوزارات المعنية بالطفولة كوزارة التربية والصحة والشؤون الاجتماعية والمجتمع المدني بواجب اشعار مندوب حماية الطفولة بوضعيات تهديد الأطفال إلى جانب التعريف بمهامنا من خلال إعدادنا لخارطة نظام حماية الطفولة في تونس وهو ما يسمح بالتعريف بمشمولات كل هيكل وتوجيه تدخلاته.

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

غياب منظومة معلوماتية خاصة بنشاط مندوبي حماية الطفولة الامر الذي يجعل عملية تجميع المعطيات واعداد التقرير الخاص بنشاط مندوبي حماية الطفولة منقوص وعرضه بعد تاريخه المعتاد (شهر مارس)كذلك يمثل النقص الحاصل في الموارد البشرية في المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة اشكالا على مستوى ارتفاع معدل الاشعارات لكلّ مندوب في ضل تراجع عدد المندوبين الجهويين لحماية الطفولة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم

رمز المؤشر :2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا.**
2. **تعريف المؤشر: نسبة إدماج الأطفال سواء بالحياة العملية أو الأسرية.**
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي)**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأطفال المدمجين / عدد الأطفال المكفولين**
2. **وحدة المؤشر: نسبة مائوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: جوان 2022**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 13 % بالنسبة للإناث و13 %بالنسبة للذكور لسنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة علي بلهادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم	ذكور%	11	11.5	12	12.5	13
	اناث%	11	11.5	12	12.5	13

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة للمؤشر 2.2.2 والمتعلق بنسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم ولبلوغ نسبة 12 للإناث و12 للذكور سنة 2023سيتم العمل على مواصلة:

- الإحاطة بالأطفال الفاقدة للسند ماديا ومعنويا ونفسيا والعناية بهم.
- تقديم خدمات ذات جودة للأطفال المكفولين بمؤسسات الرعاية.
- مواصلة التعهد بالأطفال والوقوف على متطلباتهم.

إضافة إلى ما سبق ذكره ولبلوغ نسب أعلى خلال السنوات القادمة سيتم العمل على:

- مزيد العمل على توفير أفضل الظروف للأطفال المكفولين من خلال تدعيم الموارد البشرية من إطارات تربوية ومختصة وعمالية.
- تعزيز الروابط الأسرية بين الأطفال وعائلاتهم من خلال تكثيف الزيارات وتشريك الأولياء في التظاهرات الخاصة بالمؤسسة لمزيد توطيد العلاقة بين الأسر وأطفالهم وتسهيل إدماج الطفل.
- العمل على تحسين وضعية المؤسسات من خلال توفير مستلزمات التنشيط التربوي الاجتماعي والتي تتماشى مع تغيرات العصر ومتطلبات الطفل لتفادى عدم تردده على المؤسسة.
- التنسيق مع الهياكل المختصة والمؤسسات التربوية (التكوين والتشغيل) لتوفير تكوين مختص لفائدة الأطفال المكفولين بما يتماشى وتطلعاتهم ومتطلبات سوق الشغل.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تعطل منظومة المعلومات

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي

رمز المؤشر :3.2.2

VIII- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا.

2. تعريف المؤشر: متابعة مدى تحقيق الرعاية اللامؤسساتية (الإيداع العائلي).

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

4. نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي)

IX- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي / عدد الأطفال المقيمين

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

4. تاريخ توفّر المؤشر: جوان 2022

5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 75%لسنة 2025

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد علي بلهادي.

X- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي	نسبة مئوية	71	72	73	74	75

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة للمؤشر 2.2.2 والمتعلق بنسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي ولبلوغ نسبة 73%سنة 2023 سيتم العمل على مواصلة:

- دعم القدرات المادية للعائلات لتسترجع مهامها الطبيعي في تنشئة ورعاية أبنائها.
- تمكين الأطفال المكفولين بنظام الإقامة بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة والذين تم قبولهم بسبب العجز الاقتصادي أو الذين زالت أسباب التهديد الأخرى لديهم (سوء المعاملة، التقصير البين في الرعاية، الاستغلال...)، من العودة للعيش في أسرهم والانتفاع بالمنحة المالية المسندة لكل طفل والمقدرة ب 200 د مع تأمين مراقبة دورية له من قبل المؤسسة المتعهدة به إلى جانب العمل على مرافقة الأسر والإحاطة بها ودعم قدراتها لاحتضان أطفالها.
- مواصلة تنفيذ المراكز المندمجة للشباب والطفولة لبرنامج الإيداع العائلي وإبلائه الأهمية اللازمة سواء من حيث البرمجة خاصة على مستوى الاعتمادات (أو من حيث التنفيذ والمتابعة،)
- الترفيع في عدد الأطفال المنتفعين بالإيداع العائلي والتقليص من عدد المقيمين.

لبلوغ نسب أعلى خلال السنوات القادمة سيتم العمل على:

- الترفيع في المنحة المسندة للعائلات ذات الدخل الضعيف والتي لديها طفل واحد مكفول بمؤسسات الرعاية.
- تكثيف الزيارات من طرف الإطارات المختصة لتفادي تعرض الطفل لأي تهديد داخل العائلة مع القيام بتقارير ثلاثية لتسهيل عملية المتابعة.
- توفير وسائل العمل اللوجيستية: وسائل لنقل الإطارات المختصة قصد مزيد الإحاطة بالأطفال

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

- تعطل منظومة المعلومات

بطاقات مؤشرات الأداء
لبرنامج كبار السن

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين

رمز المؤشر :3 -1-1

XI- الخصائص العامة للمؤشر

6. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن.

7. تعريف المؤشر:

يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى استجابة الإدارة لطلبات الخدمات الرعائية الواردة عليها، وذلك بالنسبة إلى الخدمات المقدمة لكبار السن في إطار الرعاية المؤسساتية: يسمح هذا المؤشر بتقييم

مجهود الإدارة فيما يتعلق بالاستجابة لطلبات الإيواء بمختلف المراكز الراجعة لها بالنظر بما يعكس الجهود المبذولة لتحسين البنية التحتية للمراكز وتجهيزها ومدى توفر الإطار البشري اللازم والكفء للإحاطة بالمقيمين

8. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)

9. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

10. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي .

XII- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد مطالب الإيواء التي تمت الاستجابة لها / العدد الجملي للمطالب الواردة* 100.

8. **وحدة المؤشر:**نسبة.

9. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.
- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.
- الجمعيات العاملة في مجال المسنين المسيرة لفرق متنقلة.
- الجمعيات الجهوية لرعاية المسنين المشرفة على تسيير مؤسسات رعاية مسنين.

10. تاريخ توفّر المؤشر: موفى كل سداسية.

11. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 70% سنة 2025.

12. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حسان المرموري

XIII- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025

نسبة الاستجابة لطلبات الإيواء بمؤسسات الرعاية من الجنسين	نسبة	43.8	55	60	65	70

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

3. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

لم يتم تحقيق النسبة المرجوة من هذا المؤشر نظرا لإيقاف الانتدابات بمؤسسات الرعاية وبالتالي عدم تدعيم مؤسسات الرعاية بالموارد البشرية اللازمة مما ينعكس على جودة الخدمات المسداة.

كما أن طلبات الإيواء التي تم قبولها خلال سنة 2021 بقيت محدودا مقارنة بالسنوات الماضية وذلك بسبب غلق مؤسستي رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين لإعادة التهيئة والبناء والترفيع في طاقة استيعابهما كما تم توزيع المقيمين بهما على بقية المؤسسات.

ونتوقع ان ترتفع هذه النسبة الى 65 % سنة 2024 و70 % سنة 2025 وذلك خاصة بعد استئناف نشاط كل من مؤسستي رعاية كبار السن بالقيروان والقصرين واستقبالهما للمقيمين مما يسمح بالرفع من طاقة الاستيعاب الجملية لمؤسسات الرعاية.

4. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- توجد صعوبة في متابعة المؤشر بما أن لجان القبول تعقد بمؤسسات الرعاية وفي بعض الأحيان دون حضور رئيس المصلحة الجهوي.
- يرتبط هذا المؤشر بطاقة استيعاب مؤسسات الرعاية وبعدد الأعوان العاملين بها إذ انه في توفير البنية الأساسية المراعية لحاجيات كبار السن وتوفير العدد الضروريمن الأعوان ضمانلجودة الخدمات المقدمة لفائدة المقيمين واستدامتها.

بطـاقة مؤشر الأداء:تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية كبار السن بالبيت.

رمز المؤشر :3-1-2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن.

2- **تعريف المؤشر:**

يمكّن هذا المؤشر من متابعة نوعية الخدمات والإمكانيات البشرية والمادية للرفع من جودة الخدمات المسداة في إطار الفرق المتنقلة. ويعكس هذا المؤشر مدى تحسن ظروف عيش كبار السن بمحيطهم الطبيعي واستفادتهم من خدمات القرب.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

4- نوع المؤشر: (مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

13. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المنتفعين للسنة الحالية / عدد المنتفعين للسنة المنقضية *100

14. **وحدة المؤشر: نسبة**

15. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة
- الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي
- الجمعيات العاملة في مجال المسنين المسيرة لفرق متنقلة.
- الجمعيات الجهوية لرعاية المسنين المشرفة على تسيير مؤسسات رعاية مسنين.

16. **تاريخ توفّر المؤشر: موفي كل سداسي.**

17. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 75 سنة 2025.**

18. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هناء المهذبي.**

III. قراءة في نتائج المؤشر

5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
تطور عدد المنتفعين من الجنسين بالخدمات الصحية والاجتماعية لكبار السن بالبيت	نسبة	46	55	60	65	75

6. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

فقد تركز عمل الفرق المتنقلة طيلة سنة 2021 على توفير خدمات القرب لمنظوريها وذلك في إطار وقايتهم وحمايتهم من فيروس كورونا المستجد. لكن تبقى تدخلات الفرق المتنقلة محدودة مقارنة بما هو مأمول نظرا لنقص الأعوان المتعاقدين بها وعدم توفر وسائل نقل بالنسبة إلى بعض الجمعيات الناشطة وتعطل سيارات بعض الجمعيات الأخرى لقدمها.

7. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم اعتماد الفرق المتنقلة على منهجية موحدة للتدخل رغم إصدار وتوجيه المنشور الترتيبي عدد 05 بتاريخ 12 ماي 2015 حول التنسيق بين الجمعيات العاملة في مجال المسنين والمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة، وعقد جلسات مرافقة وتأطير على المستويين الجهوي والمركزي.
- اقتصار عمل الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية المسنين على تقديم خدمات اجتماعية كالمساعدات المالية والغذائية والعينية للمسنين في وسطهم الطبيعي.

بطـاقة مؤشر الأداء:عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة

رمز المؤشر :3-1-3:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن

2. تعريف المؤشر:

يمكّن هذا المؤشر من الحفاظ على التوازن النفسي لكبار السن المكفولين لدى عائلات حاضنة كما يساهم في ترسيخ قيم التضامن الاجتماعي من خلال تفعيل دور الأسر البديلة في رعاية فئة كبار السن الفاقدين للسند العائلي.

وتشجع الوزارة تكفل العائلات بمسنين في إطار هذا البرنامج حيث تُسند للعائلة الكافلة لمسن معوز منحة شهرية قدرها 200 د لمساعدة العائلة على تلبية حاجياته الأساسية وهي تكلفة منخفضة جدا مقارنة بالتكلفة الشهرية للمقيم بمؤسسة الرعاية.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،

4. نوع المؤشر: مؤشر منتوج (indicateur de produit)....

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة احتساب المؤشر (Formule): (عدد قرارات إسناد المنحة الجديدة +القرارات القديمة)– عدد مراسلات إيقاف المنحة.

7. وحدة المؤشر: عدد

8. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

9. تاريخ توفّر المؤشر: كل ثلاث أشهر.

10-القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 220 سنة 2025.

11-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هناء المهذبي

III- قراءة في نتائج المؤشر

8. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة	كمي/عدد	115	170	200	210	220

9. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

لم يتسن بلوغ العدد المنشود لهذا المؤشر للأسباب التالية:

- وفاة بعض المسنين المكفولين،
- إيقاف المنح المسندة لبعض العائلات على إثر تغيير وضعية الكفالة (انتقال المسن بالسكنى إلى مقر

بعيد عن مقر العائلة الكافلة، تدني مستوى رعاية المسن المكفول من قبل أفراد العائلة الكافلة...).

- نقص أنشطة التوعية والتحسيس والتعريف بهذا البرنامج من قبل الهياكل الجهوية للوزارة والجمعيات العاملة في المجال نظرا لتركيز العمل طيلة السنة المنقضية على الوقاية والحماية من خطر جائحة كورونا.
- تداخل عدة أطراف في تكوين ملفات الكفالة.

وسيتواصل العمل خلال السنوات القادمة على الرفع من هذا المؤشر من 200 سنة 2023 الى 220 مكفول سنة 2025 وذلك من خلال مزيد التعريف بهذا البرنامج مركزيا وجهويا عبر وسائل الإعلام ومن خلال بث ومضات اشهارية ونشر معلقات تعرف بالإيداع العائلي لكبار السن.

10. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

من أهم النقائص:

- صعوبة المتابعة الشهرية للمكفولين لدى أسر بديلة بسبب عدم توفر الوسائل اللوجستية لتأمين الزيارات.
- تأخر كبير في إعداد البحوث الاجتماعية من طرف الأخصائيين الاجتماعيين بوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي.
- قلة الاقبال على برنامج الايداع العائلي الذي يعود للتقصير في التعريف به من جهة وكثرة شروط الانتفاع بمنحة الايداع من جهة اخرى.

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن

رمز المؤشر 3 -2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد.

2. تعريف المؤشر:

يهدف الى حماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف وكل ماهو من شانه ان يشكل تهديدا على حياة كبير السن او المسّ من كرامته.كما يعكس مدى تفاعل الإدارة مع الاشعارات الواردة عليها بخصوص كبار السن في وضعيات التهديد ومدى نجاعة تدخلها في معالجة ملفات العنف الواردة عليها ضمن نطاق تدخلها.

3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،**
4. **نوع المؤشر:(مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،**

5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غيرمراعي للنوع الاجتماعي.**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

6. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الإشعارات المتعهد بها / عدد الاشعارات الجملية* 100**
7. **وحدة المؤشر: نسبة**
8. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**

- الإدارة المركزية لكبار السن.
- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

9. **تاريخ توفّر المؤشر: مؤشر سداسي.**
10. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 98 %**سنة 2025.
11. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حسان المرموري**

III- قراءة في نتائج المؤشر

12. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن	نسبة	%68	%95	96%	%97	%98

تواصل العمل سنة 2021 مركزيا وجهويا على وقاية كبار السن من العدوى بفيروس كورونا المستجد وحمايتهم من تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية...

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم بلوغ النسبة المنشودة (90 %) لهذا المؤشر نظرا لـ:

- عدم التدخل لفائدة نسبة من الإشعارات للأسباب التالية:
  - عدم الاختصاص لبعض الوضعيات الواردة،

- انتفاء شروط التدخل (الوضعية ليست محل تهديد)،
- زوال أسباب التهديد،
- وفاة المعني بالأمر،
- تعذر الاتصال به.

- صعوبة التدخل لفائدة بعض الوضعيات خلال موجة كورونا وتداعياتها على نسق تقديم الخدمات (وخاصة صعوبة التنقل سواء بالنسبة إلى المتدخلين أو كبير السن نفسه)،
- ضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة وعدم اعتماد منهجية موحد في التعهد بوضعيات التهديد.
- ضعف الإمكانيات المادية واللوجستية وخاصة عدم توفروسيلة نقل

13. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

أمام تنامي ظاهرة العنف المسلط على كبار السن في مجتمعنا والاشعارات الواردة على الوزارة وبوسائل التواصل الاجتماعي بات من الضروري التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد وهو ما دأبت عليه إدارة كبار السن، وستواصل العمل عليه خلال السنة الحالية 2022 والسنوات القادمة بالتنسيق مع الوحدات العملياتية للبرنامج مع إعداد تقارير سنوية في الغرض وتنظيم حملات تحسيسية وتوعوية حول الموضوع. كما تجدر الإشارة إلى أن مشروع مجلة كبار السن تضمّن بابا خاصا بالعنف المسلط ضدهم وسيمثل إصدارها حافزا لكل العاملين في المجال ودافعا لبلوغ المؤشر الذي تم ضبطه.

14. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

من أهم النقائص التي يمكن ذكرها :

- عدم توفر ترسانة تشريعية حمائية لفائدة كبير السن وبذلك عدم توفر الآليات الضرورية للتدخل العاجل والحيني للتعهد بالوضعيات في حالة تهديد.
- ضعف التنسيق بين الهياكل المتدخلة وعدم اعتماد منهجية موحد في التعهد بوضعيات التهديد.

بطـاقة مؤشر الأداء: معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التـهديد

رمز المؤشر :3-2-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

01. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد.

معدل مدة **التدخل للتعهد بوضعيات** التهديد

02. تعريف المؤشر: وهو مؤشر جديد يعكس مدى سرعة التدخل والاستجابة من قبل الادارة لرفعالتهديد على كبير السن وتمكينه من حياة كريم.

03. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،

04. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،

05. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير للنوع الاجتماعي .

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

06. طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع مدة التعهد بالوضعيات / عدد الوضعيات المتعهد بها.

07. وحدة المؤشر:عدد.

08. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- الإدارة المركزية لكبار السن .
- المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة.

09. تاريخ توفّر المؤشر: كل سداسية.

10. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):72 سنة 2025

11. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: حسان المرموري.

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد	ساعة	مؤشر جديد	336	168	96	72

يقدر معدل مدة التعهد بوضعيات التهديد لسنة 2022 بـ 336 ساعة وهو ما يعادل أسبوعين يقع خلالها التنسيق مركزيا وجهويا لإيجاد الحلول الممكنة لرفع حالة التهديد على كبير السن وسيقع العمل خلال السنوات القادمة على التخفيض في معدل مدة التدخل لحماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف.

15. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

(مؤشر جديد)

16. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر**

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية(مؤشر جديد)

رمز المؤشر :3-3-1:

I- الخصائص العامة للمؤشر

01. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم إدماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية والترفيهية

02. تعريف المؤشر:

يرمي هذا المؤشر إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من رواد ومنخرطي النوادي النهارية إلى جانب قيس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في أنشطة النوادي النهارية بما يساهم في إدماجهم في المجتمع ووقايتهم من العزلة الاجتماعية وضمان صحة نفسية جيدة لهم، بالإضافة إلى مساعدة الأسرعلى تأمين الخدمات اليومية لمسنيها أثناء فترات تغيبها للعمل أو للدراسة

03. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

04. نوع المؤشر: مؤشر منتوج (indicateur de produit)

05. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

06. طريقة احتساب المؤشر (Formule):عدد كبار السن والمتقاعدين المنخرطين بالنوادي النهارية للسنة الحالية /عدد المنخرطين للسنة السابقة *100

07. وحدة المؤشر نسبة

08. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- **المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة**
- **الجمعيات الجهوية لرعاية المسنين المشرفة على تسيير النوادي النهارية**

09. تاريخ توفّر المؤشر: كل سداسي.

10. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):17 % سنة 2023**

11. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: هناء المهذبي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

12. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية	نسبة	-	16	17	20	25

13. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

من المتوقع ارتفاع نسبة المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن باعتبار تطور معدل أمل الحياة وارتفاع عدد كبار السن وذلك للحفاظ على اندماج فئة كبار السن في المجتمع ومحافظتها على حركيتها ونشاطها حتى تبلغ 25 % سنة 2025.

14. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لم يتم احتسابه بعنوان سنة 2021 نظرا للعودة التدريجية لاستئناف انشطة النوادي النهارية حيث بلغ عدد رواد النوادي النهارية 1002 منخرط وذلك مع مراعاة البروتوكول الصحي

ويتوقع خلال سنة 2022 والسنتين القادمتين في صورة انفراج جائحة كورونا وتلقيح المسنين المنخرطين بها ارتفاع نسبة تطور عدد المنخرطين خاصة بعد امضاء اتفاقية الشراكة مع الجمعية التونسية للمتقاعدين التي تشرف بدورها على قرابة 60 نادي نهاري لكبار السن.

بطاقات مؤشرات الأداء
لبرنامج القيادة والمساندة

بطـاقة المـؤشـــر: إنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

رمز المؤشر :09 . 01 . 01

XIV-الخصائص العامة للمؤشر

11. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية

12. تعريف المؤشر: نسبة إنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

13. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)

14. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience

XV- التفاصيل الفنية للمؤشر

19. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد القرارات والتوصيات التي تم انجازها/عدد القرارات والتوصيات التي تم إصدارها من قبل لجان القيادة

20. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

21. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر الجلسات المنبثقة عن إجتماعات لجان القيادة وجداول المتابعات الدورية.

.22 تاريخ توفر المؤشر : 31 ديسمبر

.23 القيمة المستهدفة :75 % سنة 2024

.24 المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لادارة الحوكمة الرشيدة

III-قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر :النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة	%	20	50	55	65	75

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة المـؤشـــر: التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة

رمز المؤشر :09 . 01 . 02

XVI-الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
2. تعريف المؤشر: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience / مؤشر نتائج (ind de résultats)

XVII- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد مطالب النفاذ للمعلومة / عدد الإجابات المقدمة لطالبي النفاذ للمعلومة /عدد القضايا

2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مطالب النفاذ المسجلة

4. تاريخ توفر المؤشر:31 ديسمبر

5. القيمة المستهدفة :100 % سنة 2024

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لادارة الحوكمة الرشيدة

III-قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر 1-1-2. نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة	%	40	60	80	100	100

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

4- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة المؤشـــر: نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

رمز المؤشر :09 . 01 . 03

XVIII- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
2. تعريف المؤشر: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience / مؤشر نتائج (ind de résultats)

XIX-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة الموضوعة للعموم / عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة اوالتي تكون وجوبا موضوعة ومنشورة للعموم.
2. .وحدة المؤشر: النسبة المئوية %
3. مصدرالمعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة /عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة والتي تكون وجوبا موضوعة ومنشورة للعموم.
4. تاريخ توفر المؤشر :31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة : 100 **%** سنة 2024

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لادارة الحوكمة الرشيدة

III-قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر : نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهة للعموم	%	20	60	80	100	100

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة المـؤشـــر4: المؤشر: رقمنة الخدمات الإدارية

رمز المؤشر :04.01.09

XX- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
2. تعريف المؤشر: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience / مؤشر نتائج (ind de résultats)

XXI-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الخدمات على الخط / عدد مستخدمي العمل عن بعد
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخدمات على الخط / عدد مستخدمي العمل عن بعد
4. تاريخ توفر المؤشر :31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة : 100 **%** سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام لادارة الحوكمة الرشيدة
7. III-قراءة في نتائج المؤشر:

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر :نسبة رقمنة الخدمات الإدارية	%	40	60	80	90	90

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة انجاز كتلة الأجور

رمز المؤشر :01.02.09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية لضمان ملائمة الاختصاصات للحاجيات مع تدعيم المهمة بالموارد البشرية الكفؤة وضمانا للمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الفئات.
2. تعريف المؤشر: الاعتمادات المنجزة مقارنة بالعتمادات المرصودة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة / مؤشر قيس الأداء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : الاعتمادات المنفذة قاسم الاعتمادات المرصودة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
4. تاريخ توفر المؤشر :31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة : 98 **%** سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد المدير العام للمصالح المشتركة

III-قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر :نسبة إنجاز كتلة الأجور	%	92	95	96	97	98

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع ان تتلائم التقديرات مع الإنجازات خاصة وان البرنامج قد تعهد بنفقات تأجير راجعة لسنوات مالية سابقة سنتي 2020 و2021 مما يجعل السنوات المالية القادمة تشهد انجاز النفقات الإلزامية الفعلية وفق التقديرات الخاصة بالحاجيات الحقيقية للبرنامج.

هذا ومع تفعيل الترقيات الخاصة بجميع الاسلاك وسعي البرنامج للتعهد بها سنة 2022 سيمكن البرنامج من التعهد بمستحقات المهمة في اجالها وتجنب تراكمها لسنوات مالية لاحقة.

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

في ظل غلق باب الانتدابات وعدم إقرار إجراءات جديدة في خصوص تدعيم المهمة بالموارد البشرية أوالمصادقة على منحة التسيير ستشهد المهمة مغادرة متواصلة للأعوان الذين يتم استقطابهم عن طريق مهمات أخرى تقدم منحا إضافية ومغرية مما يجعل عدد الاعوان في نقص من سنة الى أخرى وهوما يفسر نسبة انجاز تقل عن 100 %.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين

رمز المؤشر :02.02.09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيق تكافئ الفرص
2. تعريف المؤشر: تنفيذ الوزارة مخطط التكوين السنوي وفق منهجية النوع الإجتماعي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية ((efficience/ مؤشر نتائج (ind de résultats)

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء من المشاركين في التكوين / العدد الجملي للمشاركين في التكوين
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقات تأكيد المشاركة / بطاقات الحضور
4. تاريخ توفّر المؤشر : 31 ديسمبر
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 60 % سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة التكوين

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025

المؤشر: نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين	%	63	55	60	60	60

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة تنفيذ مخطط التكوين

رمز المؤشر :02/02/09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة القيادة والمساندة
2. تعريف المؤشر: تنفيذ الوزارة مخطط التكوين السنوي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية ((efficience / مؤشر نتائج (ind de résultats)

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر (Formule): ميزانية التكوين/مخطط التكوين

2.وحدة المؤشر: نسبة

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقات تأكيد المشاركة / بطاقات الحضور

4.تاريخ توفّر المؤشر : 31 ديسمبر

5.القيمة المستهدفة للمؤشر:

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة التكوين

قراءة في نتائج المؤشر

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين	%	61	75	80	85	90

-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطـاقة المـؤشـــر:نسبة انجاز ميزانية المهمة

رمز المؤشر :01.03.09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف وتجنب تسجيل متخلدات وديون .
2. تعريف المؤشر: متابعة انجاز الميزانية بجميع برامجها وأقسامها وتقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة / مؤشر نتائج

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : النسبة المائوية لانجاز ميزانية المهمة بمختلف برامجها(طفولة ومراة وأسرة وتكافؤ الفرص وكبار السن وقيادة ومساندة) ومختلف أقسامها (تأجير وتسيير وتدخل واستثمار) مع المتابعة الدورية للنسب المذكورة (الاعتمادات المنفذة قاسم الاعتمادات المرصودة)
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية
4. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر : تحليل مدى تطابق التقديرات الخاصة بكتلة الاجور مع الانجازات الفعلية وتحليل الأسباب والفوارق
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر: نسبة إنجاز الميزانية	%	80	95	96	97	98

2-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن نسبة الانجاز المتوقعة للسنة المالية الحالية 2021 ستكون ضعيفة نوعا ما وذلك يعود أساسا إلى:

- التأخير الحاصل للمصادقة على البرمجة السنوية الأولية للنفقات وكذلك التحيين الأول للبرمجة السنوية للنفقات الخاصة بجميع البرامج.
- التأخر الكبير في إصدار قرار الرقابة المعدلة مع إعادة التعهد بالنفقات في مناسبتين (توجيه اقتراحات التعهد للتأشيرة عليها ثم إعادة إنجازها بعد التوصل بقرار الرقابة المعدلة)
- التحوير الحكومي.
- ثقل الإجراءات المتعلقة بالتعهد بالنفقات على ضوء التصرف في الميزانية حسب الأهداف باعتبار انفراد كل نفقة باستخراج 05 وثائق على منظومة أدب (اقتراح تعهد، قرار في اسناد منحة، أمر بالصرف، وصل في إيداع فاتورةوجدول توجيه نفقة).
- عزوف المزودين عن المشاركة في الاستشارات في ظل الازمة الاقتصادية وتأخر خلاص مستحقاتهم
- عزوف المزودين عن المشاركة عن طريق منظومة تونبس.
- تأخر رفع التجميد عن الأقساط الخاصة بالمؤسسات العمومية.

- **تواصل موجات أخرى من جائحة الكوفيد 19 وما ترتب عنه من توقف السفر والتدابير الخاصة بالبروتوكول الصحي والذي سيكون له تأثير كبير على النفقات المتعلقة بالمهمات ومصاريف** التنقل والتكوين والتظاهرات.

3-تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن تحقيق التوازن في ميزانية المهمة يصطدم بمعوقات عديدة أهمها:

- عدم احترام البرمجة السنوية للنفقات وما ينجر عنها من تعطيل على مستوى تنفيذ الميزانية
- طول إجراءات إبرام الصفقات العمومية خاصة عند إعادة عرضها مرات متتالية على اللجان المختصة إضافة إلى عدم احترام أجال الفرز الفني والمالي وإصدار تقارير المشتري العمومي.
- عدم التحكم في إجراءات التوصل بقرار الرقابة المعدلة باعتبار تدخل مصالح خارجية عن المهمة.
- ضعف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة إدارة الشؤون المالية ومغادرة العديد من أعوانها مما يعيق التنفيذ الجيد للميزانية في ظل تكليف عدد قليل من الأعوان بمهام عديدة.

بطاقة المؤشـــر:نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

المؤشر: 02.03.09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف
2. تعريف المؤشر: تطور حجم برنامج القيادة والمساندة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية / مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر : ميزانية البرنامج مقارنة بميزانية المهمة

2.وحدة المؤشر: نسبة مائوية

3.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية

4.تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

5.القيمة المستهدفة للمؤشر : قيمة الميزانية المتوقع بلوغها على المدى المتوسط

6.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات

		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.2.2 نسبة الإعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة	%	9	10	11	11	12

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة تعتبر ضعيفة نوعا ما مقارنة بميزانية المهمة وهذا يعود خاصة الى:

- استئثار ميزانية برنامج الطفولة بالنسبة الأعلى من ميزانية المهمة باعتبار أن البرنامج يشغل أغلبية الإطارات التربوية والعملة على المستويين المركزي والجهوي إذ يشغل قرابة 85 بالمائة من أعوان المهمة إضافة إلى أهمية الاعتمادات المرصودة بعنوان التدخل والخاصة بنفقات الرعاية ودعم الجمعيات والوحدات العملياتية الراجعة بالنظر إليه (معهد إطارات الطفولة بدرمش والمرصد الوطني لحقوق الطفل ومركز الاصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات).
- نقص كبير في الإطارات البشرية الموضوعة على ذمة البرنامج إذ نجد إدارات عامة يرأسها مدير عام لا غير دون أعوان مساندة.
- شغورات كثيرة في الخطط الوظيفية
- ضعف نفقات التسيير والتي يطمح البرنامج إلى الترفيع فيها باعتبار الإشكاليات الكبيرة المتعلقة بصيانة المباني ووسائل النقل وتوفير المواد الإعلامية.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن دعم ميزانية برنامج القيادة والمساندة يواجه صعوبات ميدانية ويصطدم بمعوقات عديدة أهمها:

- عزوف الإطارات عن الالتحاق بالبرنامج نظرا لغياب الحوافز المالية
- تقادم أسطول السيارات
- تشتت الإدارات الراجعة بالنظر للبرنامج في بنايات مختلفة
- ضعف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة العامة للمصالح المشتركة وبقية الهياكل الراجعة بالنظر للبرنامج.

- المغادرة الكبيرة للإطارات وطالب النقل المتسارعة في ظل غياب أي تحفيزات.

بطـاقة المـؤشـــر:كلفة التسيير حسب الأعوان

1.المؤشر: 03.03.09

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في نفقات التسيير
2. تعريف المؤشر: كلفة العون من نفقات التسيير
3. نوع المؤشر:مؤشر قيس أداء
4. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

2.طريقة احتساب المؤشر : كمي

3.وحدة المؤشر: ألف دينار (عدد)

4.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية

5.تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

6.القيمة المستهدفة للمؤشر :

تطور النفقات المدعمة لتحسين ظروف العمل مقابل التقليص في النفقات المتعلقة باستهلاك الطاقة وترشيد استعمال معدات التصرف واستعمال التراسل الاكتروني

7.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

3. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2022	تقديرات

		2021		2023	2024	2025
المؤشر 2.3.3 كلفة التسيير حسب الأعوان	أد	1.929	2.301	3.087	3.511	3.617

4. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

إن تطلعات البرنامج للترفيع في كلفة التسيير حسب الأعوان مرده:

- العمل على تحسين ظروف العمل من خلال صيانة البناءات والمعدات وتوفير وسائل العمل اللائقة (الحواسيب والآلات الطابعة والأثاث)
- الترفيع في الاعتمادات المرصودة لصيانة الأسطول لان الاعتمادات الحالية غير كافية بالتعهد بالإصلاحات الدورية للسيارات.
- تجديد الأثاث الموضوع على ذمة الإطارات خاصة في ظل تقادمه وتهالكه.
- تعميم الحواسيب والآلات الطابعة على الإطارات والأعوان خاصة في ظل استعمال المنظومات الإعلامية للتصرف في الميزانية .

1. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- التوجه العام لترشيد نفقات التسيير
- الارتفاع المستمر لنفقات الطاقة
- تقادم أسطول السيارات
- تشتت الإدارات الراجعة بالنظر للبرنامج في بنايات مختلفة بما يكبد الوزارة رصد اعتمادات إضافية لاستهلاك الكهرباء والماء والهاتف إضافة إلى ارتفاع كلفة المحروقات تبعا للتنقلات بين الإدارات.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة الفاعل العمومي
لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

بطاقة الفاعل العمومي: مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

Iالتعريف

1.النشاط الرئيسي: انجاز بحوث ودراسات وتكوين وتوثيق واعلام حول المرأة باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي

2.مرجع النشاط: القانون عدد 78 المؤرخ في 7 أوت 1990

مرجع التنظيم الإداري والمالي: أمر عدد 1205 المؤرخ في 31 ماي 1999

: سنة

II الإستراتيجية والأهداف : يعمل مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة كآلية علمية لوزارة المرأة واألسرة وكبار السن وفق البرامج الوطنية للبلاد التونسية وتماشيا مع الإستراتيجية الوطنية التي رسمتها الوزارة للسنوات القادمة 2023-2025 وآلتي تتلخص بالنسبة للمركز في **2.الأهداف الإستراتيجية-**

*دعم التمكين الإقتصادي للمرأة،

*دعم التمكين االجتماعي

* دعم المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ومناهضة العنف والتمييز ضدالمرأة

3 تدخلات الفاعل العمومي: فبوصفه آلية علمية ومصدر لإنتاج البيانات والإحصائيات المراعية للنوع الاجتماعي، يتولى **مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة،** دعم الوزارة عند مساهمتها في تصور السياسات ووضعها للخطط والبرامج والأنشطة مما يضفي أكثر نجاعة في محتوها وفي آليات تنفيذها ومتابعتها وتقييمها، وذلك على ضوء مخرجات الدراسات والبحوث التي يعدها المركز حول الوضع الحقوقي للمرأة وظاهرة العنف والتمييز المبني على النوع الاجتماعي والذهنية الاجتماعية النمطية إزاء المرأة،

III الميزانية على المدى المتوسط

Iتقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025)

البيان	إنجاز 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف منها:					
منحة بعنوان التأجير	1523 %100	1500	1550	1900	2100
منحة بعنوان التسيير	257	250	250	260	265

	100%				
ميزانية الإستثمار/التجهيز: منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الإقتصادي والإجتماعي ودعم الإستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي	580 100%	639	510	680	690
المجموع	2337	2389	2310	2840	3055

بطاقة الفاعل العمومي
لبرنامج الطفولة

بطـاقة الفاعل العمومي: "س و س"

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:**حماية الأطفال فاقدي السند العائلي والمهددين وذلك بكفالتهم داخل قرى الأطفال س وس أو في كنف أسرهم الطبيعية والسهر على تربيتهم ورعايتهم إلى غاية الاندماج في المجتمع.
2. **مرجع الإحداث:**عدد 4989 المؤرخة في 22 ديسمبر 1981

سنة 1981 بمقتضى الاتفاقية المبرمة بين الحكومة التونسية والمنظمة الدولية لقرى الأطفال س وس بتاريخ 26 مارس 1981 والمصادق عليها بالقانون عدد 83-34 بتاريخ 2 أفريل 1981

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):**2021

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**تنصهر التوجهات الإستراتيجية التي حددها عقد الأهداف مع الجمعية التونسية لقرى الأطفال س و س ضمن السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة كما سيأخذ هذا العقد بعين الاعتبار التوجهات الكبرى للمخطط التنموي في مجال النهوض بالطفولة.
2. **الأهداف الإستراتيجية:**

الهدف 1: رعاية الطفولة الفاقدة للسند وتحقيق رفاهها حتى اندماجها في المجتمع ويندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى النهوض بأوضاع الطفولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة منها الأسر ذات الوضعيات الخصوصية لتمكينها من تلبية مختلف احتياجات أفرادها والعمل على تحسين نوعية حياتها واقدارها على القيام بوظائفها الأساسية بصورة ايجابية.

الهدف 2:حماية الطفولة ويندرج هذا الهدف في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الطفولة من كافة المخاطر التي تتهددها.

3. **تدخلات الفاعل العمومي**:

- قبول الأطفال بالمنازل العائلية
- تقوية مهارات وقدرات الأطفال

- الإدماج العائلي للأطفال
- تحقيق النجاح الدراسي
- الرعاية الشاملة للأطفال
- دعم العائلات لبعث المشاريع المدرة للدخل.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:					
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	1170000000	1360000000	-	-	-
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	-	-	-	-	-
المجموع	**1170000000**	**1170000000**			

بطاقة الفاعل العمومي
لبرنامج كبار السن

بطاقة الفاعل العمومي: الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

IV-التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي: ن1**: التعهد بكبار السن في مؤسسات الإيواء.
2. **مرجع الإحداث:**

- المرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات.
- أمر عدد 5183 لسنة 2013 مؤرخ في 18 نوفمبر 2013 يتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- أمر حكومي عدد 568 لسنة 2016 مؤرخ في 17 ماي 2016 يتعلق بإتمام الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- قرار رئيس الحكومة مؤرخ في 26 مارس 2018 يتعلق بضبط قائمة الجمعيات المنصوص عليها بالفصل 25 مكرر من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- القانون عدد 114 لسنةالمؤرّخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلّق بحماية المسنّين.
- أمر عدد 1017 لسنة 1996 مؤرّخ في 27 ماي 1996يتعلق بضبط شروط الإيواء بمؤسّسات رعاية المسنين.
- تأسس الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في 06 جوان 1964 وتحصل على تأشيرة كاتب الدولة للداخلية تحت عدد 3645 بتاريخ 9 اوت 1964.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:

- عقد القدرة على الأداء : غرة جانفي2019 إلى غاية 31 ديسمبر2021 ممضى بتاريخ 10 جويلية 2019

V- الإستراتيجية والأهداف:

4.الإستراتيجية: المحاور الإستراتيجية الخاصة بالفاعل العمومي والتي تتنزل في إطار إستراتيجية البرنامج:

المحور الأول:

تمتّيع كلّ المسنّين دون تمييز بخدمات الوقاية والحماية الاجتماعيّة و بما يضمن لهم العيش الكريم.

المحور الثاني:

تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية بما يستجيب لخصوصياتهم.

5.الأهداف الإستراتيجية:

الهدف الإستراتيجي الأول: **الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بمؤسسات الرعاية**

الهدف الإستراتيجي الثاني:**تحسين ظروف عيش المقيمين بمؤسسات رعاية كبار السن.**

6.تدخلات الفاعل العمومي:

- **النشاط الرئيس** : تقديم خدمات اجتماعية للنهوض بالفئات الهشة لمعاضدة مجهودات الدولة في المجال الاجتماعي والتنموي: إذ يشرف الاتحاد يشرف الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي على تسيير 12 مؤسسة بعدد من ولايات الجمهورية (منوبة- قرمبالية-منزل بورقيبة- باجة- جندوبة- الكاف- القيروان- القصرين- سوسة- صفاقس- قفصة- قمرت).
- تتكفل هذه المؤسسات بتوفير جملة من الخدمات الرعائية الشاملة للمقيمين بها من مأكل و مشرب و ملبس وعلاج تنشيط و ترفيه و كل ما من شأنه تهيئة المناخ النفسي المناسب و توفير سبل الراحة الممكنة.

المساهمة في أهداف البرنامـــج :

- ❖ إيواء المسنين وتأمين الإقامة اللائقة من مأكل وملبس بالإضافة الى تقديم اوجه الرعاية الاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية التي تتيح لكبار السن التوافق النفسي وتساعدهم على التكيف الاجتماعي مما يوفر لهم الراحة والطمأنينـة.
- ❖ تدعيم نشاط الجمعيات العاملة في هذا الميدان وتنمية مواردها
- ❖ وضع مشروع حياة إفرادي لكل مقيم عبر تثمين دوره والاستفادة من خبرته وتجاربه
- ❖ تحسين الخدمات الرعائية المطلوب توفيرها

VI- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:	13.039.372	14.801.000	15.725.000	19.296.000	21.773.400
منها:- منحة بعنوان التأجير	10.839.372	12.501.000	12.775.000	15.296.000	16.273.400
- منحة بعنوان التسيير	2.200.000	2.300.000	2.950.000	4.000.000	5.500.000
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).	2500	1.800.000	3.241.000	1.000.000	1.500.000

بطاقات ادراج مقاربة النوع الاجتماعي

بطـاقة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة

I. الإطار العام :

لطالما احتلت مسألة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين مكانة بارزة ضمن المشروع الحداثي لتونس انطلاقا من **إطار تشريعي** هام **وهياكل ومؤسسات** مختصّة **ومجتمع مدني** منخرط **واستراتيجيات وخطط عمل** ،غير أن تحليل الوضع الراهن يؤكد وجود فارق شاسع بين القانون وواقع مشاركة المرأة في التنمية من ناحية و بين الجنسين باختلاف الانتماء الجهوي والطبقي وبين الفئات من ناحية أخرى.وذلك رغم تقاصم مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ، على العديد من **الالتزامات الدولية والوطنية** ولعل أهمها:

- **الالتزامات الدولية:**

✓ **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة** الذي تم رفع التحفظات بشانها في سنة 2014،

✓ **بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب** (بروتوكول مابوتو) بشأن حقوق النساء في إفريقيا الذي انضمت إليه تونس منذ سنة 2018،

✓ **اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي** (اتفاقية لانزاروتي) التي صادقت عليها تونس في 2018،

✓ **قرار الجمعية العامة للأمم عدد 46/91** بتاريخ 16 ديسمبر 1996 المتضمن لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن

✓ **بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا** الملحق بالميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب (مابوتو 11 جويلية 2003)، المادة 22 الحماية الخاصة للمسنات،

✓ **أهداف التنمية المستدامة،**

- **الالتزامات الوطنية**

✓ **مجلة حماية الطفل** الصادرة بمقتضى القانون عدد 92 المؤرخ في 09 نوفمبر 1995 المنقح والمتمم خاصة بالقانون عدد 41 لسنة 2010 المؤرخ في 26 جويلية 2010.

✓ **قانون عدد 114** لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 **المتعلق بحماية المسنين**، والقوانين المتممة له،

✓ **القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال** الذي وضع أحكاما تتعلق بالعنف المسلط على المرأة في حالات الإرهاب وآليات حمايتها والتعهد بها.

✓ **القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 بتاريخ 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المراة**

✓ **القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص،**

وقد كان **للدور الأفقي** الذي تضطلع به المهمة من خلال **مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص** تاثيرا من خلال **دفع جميع السياسات العمومية** نحو دعم تكافؤ الفرص وتعزيز المساواة بين الجنسين في مسار ادراج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين النساء والرجال وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات باعتماد مقاربة **تشاركية وتفاعلية** بين جميع المتدخلين من هياكل عمومية وجمعيات ناشطة في المجال. وبناءا عليه سجلت المهمة **نقاط القوة** التالية من خلال:

- وضع آليات كفيلة بتنفيذ قانون عدد 58 المؤرخ في 11 اوت 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المراة من خلال:
  - ✓تخصيص خط أخضر مجاني 1899 لتأمين خدمات الإصغاء والإرشاد،
  - ✓بعث تنسيقيات جهوية في كل ولاية لرصد ومناهضة العنف،
  - ✓وضع مصفوفة مؤشرات وطنية خاصة بمتابعة تطور العنف ضد المرأة من 24 مؤشر سنة 2017 الى 38 مؤشر سنة 2021 باعتماد السجلات الوطنية،
  - ✓اصدار ونشر التقارير السنوية حول مناهضة العنف،
  - ✓احداث المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة،
- تقييم وتطوير البرنامج الوطني للمبادرة الاقتصادية النسائية (رائدة) 2016-2021، ووضع البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي (رائدات) 2022-2025،
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية 2017-2020 والانطلاق في تقييمها في نوفمبر 2022،
- تنفيذ المشروع الوطني المندمج لمقاومة الانقطاع المدرسي خاصة لدى الفتيات ومقاومة الأمية في صفوف النساء في المناطق الريفية وذات الكثافة السكانية العالية 2016-2020،
- المصادقة على الخطة الوطنية حول المرأة والتغيرات المناخية في 12 أوت 2022،
- تقييم الخطة التنفيذية العامة لخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار المجلس الأمن الدولي 1325 2018-2020،

- تنفيذ الخطة الوطنية لتطوير قطاع الأسرة 2019 -2023 ،
- وضع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.
- وضع الاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة وتنفيذ الخطة الإجرائية.
- وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2022-2030،

هذا وقد عززت الوزارة تدخلاتها لتجنب **نقاط الضعف** التي واجهتها مع الأخذ بعين الاعتبار لعنصر تأثير الأزمات على مختلف الفئات الاجتماعية في وضعية هشاشة ومنها أساسا:

- **ارتفاع منسوب العنف المسلط على الأسر والنساء والأطفال وكبار السن**

-ورد بالتقرير الوطني حول مقاومة العنف ضد المرأة في تونس بعنوان سنة 2021 أن الإشعارات الواردة على الخط الأخضر 1899 في سنة 2021 كما بينت ان العنف المسلط ضد المراة يتوزّع بين 84 % عنف معنوي و72 % عنف مادي و10 % عنف جنسي و42 % عنف اقتصادي فيما لم تتجاوز نسبة العنف السياسي 0.6 %، في حين تجاوز العنف الزّوجي 75 % حسب الدراسة التي أنجزها المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة حول محددات العنف الزوجي سنة 2021،

-من جهة اخرى بيّنت دراسة الكريديف حول العنف التي أنجزها سنة 2015 أن العنف ضدّ النّساء متفشيا في الفضاء العام بنسبة تفوق 53%.

- كما ورد بالمسح العنقودي متعدد المؤشرات حول وضع الأم والطفل في تونس لسنة 2018 أن نسبة الأطفال الذين تعرضوا الى العنف في المحيط العائلي قد بلغ 88.1%، والعنف اللفظي 84.2%، والعنف الجسدي 22.6%.

- **ارتفاع ظاهرة العمل غير اللائق للنساء والفتيات في الوسط الريفي وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والنّفاذ المنصف والعادل إلى الخدمات والموارد**

- تمثل المرأة في الوسط الريفي 3/1 العدد الجملي للنساء وتحتل الدور الريادي في ضمان تنمية المناطق الريفية وتوفير الأمن الغذائي وحماية هذه المناطق من التصحر البيئي والسكاني، لكنها تعاني العديد من الصعوبات لعل من أهمها:

- ✓ضعف توفر مورد رزق خاص بها مقارنة بالرجل حيث إنّ نسبة النّساء والفتيات اللاتي يمتلكن مورد رزق خاص بهن لا تتجاوز 19.3% مقابل 55.9 % بالنسبة إلى الرجال.
- ✓ صعوبة النّفاذ إلى الخدمات والموارد ومسالك التوزيع.
- ✓عدم ارتقاء ظروف عملهنّ إلى معايير العمل اللائق .
- ✓عدم احتساب مشاركتهنّ في القطاع الفلاحي بصفتهنّ معينات للعائلة بما أنه عمل غير مؤجّر إذ يمثلن 78.9 % من مجموع اليد العاملة الموسمية و71.42 % من مجموع اليد العاملة القارة، في حين ترتفع مساهمتهن يدا عاملة معينات للعائلة وبدون أجر إلى حدود 78.5 %.

- كما ارتفع عدد المعينات المنزليات الى 40000 معضمهن فتيات 17.5% منهن تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة، و60.8 % تتراوح أعمارهن بين 18 و29 سنة، و31 % لم يلتحقوا بالتعليم و31% منهن قد أجبروا على الانقطاع على التعليم،

- **تواضع التواجد النشيط والفاعل للمرأة في ريادة الاعمال و في سوق الشغل وفي مواقع صنع القرار**

- ✓ لم تتجاوز نسبة النساء الناشطات خلال الثلاثي الثالث لسنة 2020 34.7% حسب احصائيات المعهد الوطني للاحصاء كما لا تزال تمثيلية النساء في ريادة الأعمال الاقتصادية ضعيفة نسبيا إذ أن صاحبات المهن في الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة يشكّلن نسبة **27 %**، المصدر الخطة الوطنية للاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي رائدات 2022-2025
- ✓ كما لم تتجاوز نسبة النساء المنتفعات بقروض لبعث المشاريع **46.3%** سنة 2015 المصدر الخطة الوطنية لماسسة النوع الاجتماعي،
- ✓ أمّا على مستوى نفاذ النساء الى مواقع صنع القرار فلا تزال متواضعة ومتذبذبة رغم المجهودات المبذولة حيث بلغت نسب مشاركة النساء بالحكومة (32% سنة 2021) وبالبرلمان (26.3% سنة 2019) وبالمجالس المحلية المنتخبة (48.49% سنة 2018)، هذا فضلا عن نسب مشاركتها المتقدمة في الوظائف العليا بالوزارات (37% سنة 2022)

والقطاع الخاص (10.40% من الأدوار القيادية المتقدمة بالمؤسسات سنة 2019) وفي القضاء (48.8% سنة 2021) وفي السّلك الديبلوماسي (10% سنة 2021) بالإضافة إلى مشاركتها في التجديد والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (55% نسبة النساء في البحث العلمي، و12.8% كرئيسات للمجالس العلمية للجامعات)، (المصدر الخطة الوطنية للمرأة والتغيرات المناخية)،

- **تطور نسبة الفقر والهشاشة والبطالة والمهن غير المهيكلة لدى الأسر والنساء والأطفال وكبار السن وتفاقمها زمن الأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية**

✓ ارتفاع نسبة البطالة لدى النساء بـ 20.9٪ مقابل 14.1٪ لدى الرجال خلال الثّلاثيّة الأولى من سنة 2022 وتجدر الإشارة أن نسبة البطالة ترتفع إلى الضعف لدى خريجات التعليم العالي مقارنة بنظرائهم من الذكور،

✓ ارتفاع نسبة الفقر لدى الأطفال زمن الأوبئة والأزمات حيث تم تسجيل ارتفاع نسبة الفقر من 19% الى 25% اثر شهرين من الحجر الصحي الشامل اي ما يقارب 216.000 طفل فقير جديد وارتفع عدد الاطفال الفقراء إثر الجائحة من 685.000 طفل الى 900.000 طفل، "المصدر الاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة"

✓ تطور نسبة كبار السن الذين يعيشون تحت خط الفقر من مجموع كبار السن المسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي حيث بلغت حوالي 37,5%, ومثلت نسبة الإناث 17.3% مقابل 20.2 % بالنسبة إلى الذكور. "المصدرالاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن اكتوبر2022"

✓ تفاقم الآثار السلبية للأوبئة والأزمات والتغيرات المناخية على الفئات الأكثر هشاشة المتواجدة بصفة بارزة خاصة في الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة أو في مهن تتّسم بالهشاشة وضعف الاستقرار وصعوبة النّفاذ إلى التكنولوجيا و الخدمات،

- **ارتفاع نسبة الإعالة وتزايد الاحتياجات الصحيّة والاجتماعيّة للأسرة و كبار السن**

✓ أدى ارتفاع مستوى مؤشر أمل الحياة لدى النساء 78,1 سنة مقابل 74,5 للرجال سنة 2017 الى اتساع الفجوة بين الجنسين على مستوى الخدمات اثر ظهور فئة من المسنات يعشن فرادى (دون عائل أو أرامل أو مطلقات)،

✓ تسجيل نسبة ارتفاع كبار السن المتعهد بهم من طرف أحد أفراد العائلة 23.5%، والذين لا يتمتعون بتغطية صحية (13.4%)، وكبار السن المعوقين 18.5% والذين يعانون من عجز كلي 37.2% "وفق احصائيات المسح العنقودي متعدد المؤشرات"

- **تكريس الصور النمطية للدّور الرعائي للمرأة وعدم التوازن في تقاسم الأدوار داخل الأسرة**

✓ وفق المسح العنقودي متعدد المؤشرات حول وضع الام والطفل في تونس/2018 فان نسبة الأمهات اللاّتي يشاركن أبناؤهن في أنشطة التعلّم والاستعدادات المدرسية تساوي 64.4٪ كما تفيد الدراسات ان المرأة تخصص 08 اضعاف الوقت الذي يخصصه الرجل للعمل المنزلي والاعتناء بالأطفال ورعاية كبار السن مما يحول دون تمتعهن بوقت كاف للراحة النفسية و الجسدية او المشاركة في الحياة الجمعياتية او السياسية او الثقافية او الرياضية

- **ضعف نفاذ الأطفال والاطفال ذوي الحاجيات الخصوصية في سن 03-05 سنوات الى خدمات التعليم الجيد وذي جودة دون تمييز وعلى قدم المساواة بين الجنسين وبين الجهات**

✓ بلغت نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة في الوسط الريفي 27.6% مقابل 62.7% بالوسط الحضري وتسجل نسب انتفاع بالتربية ما قبل المدرسية تغيرا بفارق 5 نقاط مئوية لصالح الذكور(39,7% للذكور و34,3% للإناث)

✓ كما بلغ عدد الأطفال الحاملين لمختلف الإعاقات برياض الأطفال 607 طفل في مستهل السنة التربوية 2022/2021 مقابل 207 طفل مصابين بطيف التوحد لسنة 2020/2021، و كما اشارت المؤشرات لسنة 2016-2017 الى ارتفاع معدل انتشار مختلف الإعاقات والاضطرابات لدى الأطفال الأقل من ثماني سنوات الى1.4 % مع توقعات بارتفاع هذه المعدلات.

- **عدم ملائمة الاطار التشريعي المنظم للاسرة والمراة والطفولة وكبار السن مع مقتضيات تطوير المنظومة التشريعية لهذه الفئات**

وامام الوضعية الحالية لواقع مختلف الفئات الهشة وخاصة منها النساء والفتيات، حرصت المهمة بالنظر للدور الافقي المناط بعهدتها الى مواصلة رفع التحديات المطروحة بايلاء مقاربة النوع الاجتماعي الأهمية بادراجها ضمن في السياسات العامة وفي الخطط والبرامج القطاعية مركزيا وجهويا ومحليا عبر التوجهات الاستراتيجية التالية:

التوجه الاستراتيجي 1: **القضاء على جميع أشكال العنف والتميز ضد المرأة والطفل وكبار السن**

التوجه الاستراتيجي 2: **التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والأسرة وكبار السن وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي مواقع صنع القرار**

التوجه الاستراتيجي 3: **تحقيق المساواة الشاملة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز**

II. البرامج :

البرنامج 1: برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

1-أهم الإشكاليات المتعلقة بالنّوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية:

رغم التحسّن في أداء برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص تماشيا مع الالتزامات والمعاهدات الدولية وما جاء بدستورالجمهورية التونسية الا أنه في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم وخاصة بعد جائحة كوفيد19 عديد الإشكاليات باتت تهدد أمن واستقرار أفرادالأسرة التونسية عامةوالمرأة خاصة تتمحور أساسا في الهشاشة النفسية والإجتماعية والإقتصادية ومنها:

-**التنشئة والتمثلات الاجتماعية** التي تعتبر المرأة كائنا ضعيفا وخاضعا لسيطرة الذكر مما يكرس الصورة النمطية لها ولأدوارها داخل الأسرة فتكون بذلك حبيسةأعمال الرعاية والحماية لأفراد أسرتها دون الارتقاء بذاتها في مجالات فكرية واقتصادية وثقافية واثراء مسارها بتجارب جمعياتية أوحزبية أخرى خاصة وأنتواتر الأزامات وتدني مستوى العيش يرفع من الاحتياجات الصحيّة والاجتماعيّة لأفراد العائلة.

- **عدم اعتماد الوالدين والعائلة بصفة عامة مبدأ تكافؤ الفرص** بين البنت والابن في مسار التربية والتأطير نتيجة ما تم بيانه أعلاه، مما يجعل الوالدين أو أفراد العائلة من الذكور يضعون حدا لمواصلة البنت تعلمها بسبب قلة الرزق و بعد المدرسة عن محل السكنى في غياب وسائل التنقل وعدم توفر الظروف اللازمة بالمدارس الريفية.

-ارتفاع نسبة العنف المسلط على المرأةحيث تفيد الدراسات ان 47.6% من النساء في تونس تعرضن لأحد أنواع العنف على الاقل مرة واحدة طيلة حياتهن. كماتبين من خلال الاحصائيات الصادرة عن الخط الأخضر 1899 لسنة 2021 أن العنف الزوجي أصبح يمثل أكبر نسبة حيث تبلغ ضحاياه 78 % من مجموع المعنفات المتصلات بالخطّ وبالتالي فإنّ المعضلة تتعلق بتحول الفضاء الأسري من فضاء يوفرالأمان والدفء العائلي الى فضاء غير آمنتنهك فيه السلامة الجسدية والنفسية للأم والأطفال اذ تفيد الدراسلت أن العنف الجسدي يحتل أعلى نسبة في أشكال العنف الممارس على الزوجات يليه العنف النفسيّ الذي غالبا ما يصاحب العنف الجسدي.

وعليه فانه من الضروري توفير الإمكانيات المادية والبشرية لمحاربة هذه الآفة و ما تحدثه من اثار وخيمة على العباد والبلاد على المدى القصير والبعيد.

- **ضعف التغطية الكافية بخدمات الانصات والتوجيه والاحاطة والايواءبالمرأة ضحية العنف** من حيث جودة الخدمة وقربها وتواترها ببعض المناطق.

-وجود نصوص قانونية تتضمن احكام تمييزية بين الجنسين تشمل العلاقات الأسرية

- **صعوبة النفاذ العادل لفرص العمل والكسب الاقتصادي خاصة في صفوف النساء**حيث تجاوزت حسب المعهد الوطني للإحصاء 20.5 % مقابل 13.1 % بالنسبة للرجال خلال الثلاثي الثاني لسنة 2022 كما بلغت نسبة البطالة في صفوف حاملي الشهادات العليا 17.6% لدى الذكور مقابل 40.7% لدى الإناثمما يدفع المرأة للعمل بالقطاع الغير منظم وبالمهن الهشة التي تزيد في معاناتها بسبب تدني ظروف العمل وضعف الأجر وغياب التغطية الاجتماعية.

-**عدم تمتع المرأة في الوسط الريفي بحقوقها التربوية والاقتصادية والاجتماعية وبحقها في العمل الآمان الأجر العادل**رغم أنها تمثل 33%من مجموعالنساء بتونس، مما جعل 85%من العاملات في الفلاحة لا يتمتعن بأجر باعتبار أنهن يعملن بالضيعة العائلية وذلك دون اعتبار القاعدة السائدة بالارياف المتعلقة بتأجير المرأة العاملة الفلاحية بأقل مما يتقاضاه العامل الفلاحي. كما بينت تجربة الوزارة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة والفتيات بالمناطق الريفية والمناطق ذات الكثافة السكانية أن النساء اللاتي يحدثن مشاريع تعترضهن صعوبة جمة في تسويق منتوجاتهن بسبب خاصة الأمية التي يعانون منها نتيجة التسرب والانقطاع المدرسي.

- **عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين في الوصول الى وسائل الإنتاج ومصادر التمويل** مما يجعل ريادة الأعمال النسائية ضعيفة حتى لدى خريجات التعليم العالي في المناطق الحضرية والريفية ، مما يجعلهن يعتمدن على المشاريع متناهية الصغر التي لا تقدر على خلق الثروة والتشغيل.

-**تواضع التواجد النشيط والفاعل للمرأة في مواقع القرار** حيث لا تتجاوز نسبة تواجدها في مختلف الخطط الوظيفية 29.7%

- **ارتفاع نسبة الفقر لدى الأسر**في ضل الأوضاع الاقتصادية المتردية حيث يبلغ عدد العائلات المعوزة في تونس أكثر من مليون ونصف مقابل نسبة وطنية تقدر بـــ 15,4 % مما يتسبب في تفاقم عديد الظواهر الاجتماعية مثل الهجرة الغير نظامية لأفراد الأسرة والشباب اناثا وذكورا وارتفاع السلوكات المحفوفة بالمخاطر والتسرب المدرسي للفتيات خاصة وعزوف الشباب على الزواج مما يزيد في نسبة الولادات خارج اطاره.

-**تنامي عدد الأسر ذات العائل الوحيد امرأة** التي بلغت نسبتها 15% (التعداد العام للسكان لسنة 2014)من مجموع الأسر وذلك نتيجة الترمّل أو الطلاق أو السجن أو المرض أوالعجز أونتيجة الوقوع في وضعية الأم العزباء مما ينعكس سلبا على المستوى المعيشي للعائلة وعلى تنشأة الأطفال ومسارهم المستقبلي.

-**عدم تقاسم الأدوار بصفة متوازنة بين الأولياء في رعاية الأبناء** فقد قدرت نسبة الأمهات اللاّتي يشاركن أبناؤهن أنشطة التعلّم والاستعدادات المدرسية بـــ 64.4 ٪ في حين تبلغ 28.2 ٪ بالنسبة للأباء وذلك بالإضافة الى عدم انسجام الزمن المدرسي مع توقيت عمل الأولياء مما يزيد في شعور الأم بالضغط نتيجة تحمل أعباء التوفيق بين الواجبات التربوية والأسرية والمهنية في غياب ثقافة تقاسم الأدوار.

2- الإشكاليات ذات الأولوية:

في إطار ترتيب الأولويات وفق منهج تشاركي مبني على مقاربة النّوع الاجتماعي، بات من الضروري إدماج مُعطى جديد ضمن التّوجهات الوطنية للسّياسة العمومية يتعلق بالاستجابة لمختلف حاجيات الفئات الاجتماعية منها النساء من ذوي الحاجيات الخصوصية وذلك لمكافحة أشكال التمييز والإقصاء المبني على النوع الاجتماعي والذي يرتبط بأشكال مُتداخلة على غرار الانتماء الجغرافي و

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية وتبعا لذلك سيتم توجيه النظر خلال السنوات الثلاث القادمة على الإشكاليات ذات الأولويات التالية:

-ضعف التغطية الكافية بخدمات الانصات والتوجيه والاحاطة والايواءبالمرأة ضحية العنف/

-تواضع التواجد النشيط والفاعل للمرأة في مواقع القرار ./

- وجود نصوص قانونية تتضمن احكام تمييزية بين الجنسين تشمل العلاقات الأسرية/

- عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين في الوصول الى وسائل الإنتاج ومصادر التمويل/

-ضعف المبادرة الخاصة لدى خريجات التعليم العالي خاصة لدى الإناث/

- صعوبة النفاذ العادل لفرص العمل والكسب الاقتصادي خاصة في صفوف النساء والاسر محدودة الدخل وذات الحاجيات الخصوصية/

-غياب انتفاع النساء من الفئات الهشة والعاملات في القطاع الفلاحي والغير مهيكل بالمناطق الفلاحية بمنظومة التغطية الاجتماعية/

3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

لتجاوز الإشكاليات ذات الأولوية سيتم خلال السنوات الثلاثة القادمة 2023-2025 الإعتماد على الأهداف الإستراتيجية والمؤشرات التالية:

الهدف1-1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساءوالأسر في المناطق الحضرية والريفية.						
المؤشرات	المؤشرات الفرعية	الوحدة	تقديرات * 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
المؤشر :1-1-1-1: نسبة المشاريع النسائية " رائدات" الممولة مقارنة بما هو مبرمج سنويا	-	النسبة المئوية من المشاريع "رائدات" الممولة	**%150**	**%180**	**%180**	**%180**
المؤشر 2.1.1: نسبة مواطن الشغل "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا	-	النسبة المئوية من مواطن الشغل المحدثة	89.5%	116%	123%	137.5%
المؤشر 3.1.1: نسبة تطور احداث المشاريع النسائية "رائدات" الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة	-	النسبة المئوية من المشاريع "رائدات" الصغرى والمتوسطة	%13	%20	%27	%35

المؤشر 4.1.1: عـدد المشـاريع النسـائية التي تعتمد سلاسل القيمة المحدثة سنويا.	عدد المشاريع النسائية الفردية المحدثة	عدد المشاريع النسائية الفردية المحدثة	43	100	100	100
	عدد المجامع النسائية المحدثة أو التي تم دعمها.	عدد المجامع النسائية المحدثة	06	10	10	10
المؤشر 5.1.1:موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها وعدد الأطفال المنتفعين	عدد موارد الرزق المحدثة سنويا	عدد موارد الرزق المحدثة	100	100	100	100
	نسبة ديمومة موارد الرزق مقارنة بجموع المشاريع المحدثة	النسبة المئوية من موارد الرزق	90%	95%	100%	100%
	عدد التلاميذ المنتفعين بالعودة الى مقاعد الدراسة بالمناطق المنتفعة.	عدد التلاميذ الذين عادو ا الى مقاعد الدراسة	-	700	700	700
المؤشـــر 6.1.1: نســـبة الأســـر ذات االوضـعيات الخصوصـية المنتفعـة بمشـاريع اقتصادية والتي تحسنت أوضـاعها المعيشية وحافظت على ديمومتها	نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية	نسبة مئوية	20%	11%	17.5%	6%
	نسبة الأسر الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الإقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع الاقتصادية	نسبة مئوية من الأسر	85%	90%	95%	97%
	نسبة ديمومة المشاريع الاقتصادية المسندة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية.	نسبة مئوية من المشاريع الدائمة	85%	90%	%95	%97
الهدف2-1: التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة						
المؤشر عدد2.1-1 : نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي:		النسبة المئوية من الأسر المتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي	85%	90%	92%	95%
	نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية	النسبة المئوية	تحدد ابتداء من سنة 2023			
	نسبة الأسر الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الإقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع الاقتصادية	النسبة المئوية من الأسر التي تحسن أوضاعها	تحدد ابتداء من سنة 2023			

	نسبة ديمومة المشاريع الاقتصادية المسندة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية.	النسبة المئوية من االمشاريع الدائمة	تحدد ابتداء من سنة 2023			
المؤشر.1-2-2: نسبة النساء العاملات في ظروف هشة اللاتي يتم ادماجهن بمنظومة قانونية لتوفير العمل اللائق	نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية مقارنة بعدد النساء اللاتي يستجبن لشروط منظومة التغطية الاجتماعية	نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي المدرجات بمنظومة تغطية اجتماعية	50%	25%	25%	50%
	عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل	عدد عقود الشغل للعمل المنزلي المبرمة	1000	1500	2000	1000
المؤشر.1-2- 3:عدد القوانين والمراسيم والأوامر القرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني	-	عدد الوثائق الرسمية المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي	01	02	02	02
المؤشر.1-2-4: نسبة النساء والفتيات في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني	-	النسبة المئوية من النساء والفتيات في مواقع صنع القرار	%22.9	%22	%22	%22
الهدف 2-3: مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء.						
المؤشر2-3-1: عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء.	-	عدد النساء والفتيات المنتفعات بخدمات الايواء	630	890	1140	1360
المؤشر2-3-:2نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن.	التغطية بمراكز الإيواء مقارنة بعدد الولايات	النسبة المئوية من مراكز الايواء	**37.5%**	**62.5%**	**83.3%**	**100%**

4- التحليل :

تم وضع مختلف المشاريع التي تسعى الوزارة من خلالها الى تحقيق الثلاث أهداف المحددة مع وضع مؤشرات قيس الأداء قصد تقييم نسبة الإنجاز من ناحية الكم والنوع التي سيعتمدها برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص خلال سنوات 2023و2024 و2025.

وقد تم الحرص عند تحديد التقديرات المتعلقة بالمؤشرات على الأخذ بعين الاعتبار للوضع الاقتصادي و لمالي والاجتماعي والثقافي والتشريعي للبلاد فكانت تقديرات لسيقة الى حد ما بما يمكن **تحقيقه فعليا** خلال الثالث سنوات القادمة.

- **بخصوص الهدف 1 المتعلق بدعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساءوالأسر في المناطق الحضرية والريفية.**

في الاطار المذكور أعلاه، تم تحديد تقديرات المؤشر للسنوات الثلاث القادمة باعتماد ما تم إنجازه سنة 2022 وهي سنة مرجعية لأغلب مؤشرات أداء برنامج المرأة والأسيرة وتكافؤ الفرص.

فبخصوص المتوقع إنجازه بالنسبة لـــــــ:

1/مؤشرات: انجاز برنامج رائدات المتمثلة في الثلاث مؤشرات التالية:

المؤشر :1-1-1: نسبة المشاريع النسائية " رائدات" الممولة مقارنة بما هو مبرمج سنويا

المؤشر 2.1.1: نسبة مواطن الشغل "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا

المؤشر 3.1.1: نسبة تطور احداث المشاريع النسائية "رائدات" الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة

يبين الجدول أعلاه الانطلاقة الجد مميزة **من حيث الكم** للمشاريع الممولة عن طريقه حيث بلغت نسبةالتمويل ما قدره 150% لتصل سنوات 2023 الى2025 الى حوالي 180% كما بلغت نسبة مواطن الشغل المحدثة 85% وهي نسبة أقل من المأمول باعتبار ما سيتم بيانه أسفله

أما من حيث **نوعية المشاريع** فقد بين الإنجاز لسنة 2022 أن المشاريع الممولة تنحصربنسبة جد هامة في البرامج المتناهية الصغر 87% مما أدى الى عدم تحقيق العدد المنتظر من مواطن الشغل المحدثة باعتبارها أنها مشاريع تتميز يقدرة تشغلية جد ضعيفة..

والجدير بالذكر أن هذه الوضعية تعتبر عادية في أول سنة لتنفيذ برنامج رائدات باعتبار عديد العوامل ومنها خاصة غياب خطة عمل اتصالية للتعريف بمكونات برنامج رائدات وتشجيع النساء والفتيات من مختلف الشرائح المستهدفة للانخراط فيهمقابل مواصلة مكونات وشروط "رائدة" تأثيرها على الراغبات في بعث مشاريع، غير أن التدارك الذي سيعمل البرنامج على تحقيقه من خلال وضع وتنفيذ خطة عمل اتصاليهومساهمة البنوك الشريكة فيه ودعمها لها، سيرفع تدريجيا من نسبة المشاريع

الصغرى والمتوسطة حيث تتطور سنة 2023 الى 20% و الى 27 % سنة 2024 والى 35% سنة 2025 ويرافقها تطور نسبة مواطن الشغل حيث ترتفع سنة 2023 الى **116%** وسنة 2024 الى **123%** وسنة 2025 الى 137.5**%**

2/مؤشر4:انجاز المشاريع النسائية التي تعتمد سلاسل القيمةالمتمثل في المؤشرين الفرعيين التاليين:

-عدد المشاريع النسائية الفردية المحدثة

-عدد المجامع النسائية المحدثة أو التي تم دعمها.

باعتبار الترفيع في الاعتمادات المرصودة بعنوان سنة 2023،قصد تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي للمرأة والتمكين الاقتصادي للأسرة ذات الوضعيات الخصوصية، سيعرف عدد المشاريع النسائية الفردية في مجال سلاسل القيمة المحدثة تطورا ملحوظا من 43 سنة 2022 الى 100 مشروع سنويا خلال سنوات 2023 الى 2025وذلك باعتبار توجه الوزارة المتعلق برفع الفقر والخصاصة عن النساء والفتيات ورؤساء العائلات(ذات الحاجيات الخصوصية) عن طريق دعمهم كليا من ميزانية البرنامج بإسنادهم المعدات والمواد اللازمة لإحداث موارد رزق أو مشاريع حسب رغبتهم ومؤهلاتهم.

أما احداث المجامع، فعلى غرار ما تم بيانه بالنسبة للمشاريع الصغرى والمتوسطة، فإنها لازالت تعرف تطورا محتشما خلال السنوات الثلاث القادمة اذ ينتظر أن يرتفع عدد ها سنوات 2023 و2024 و2025 الى 10مجامع سنويا، مقارنة بسنة 2022 التي شهدت احداث 06 مجامع.

ويرجع ذلك الى ثقافة الفردانية بالمجتمعات الريفية التونسية وحتى الحضرية ببعض الولايات من ناحية والى طول الإجراءات الرسمية التي يتطلبها الاحداث القانونيللمجامع.

3/مؤشر5 انجاز موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها وعدد الأطفال المنتفعين

- عدد موارد الرزق المحدثة سنويا

- نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية نسبة ديمومة موارد الرزق مقارنة بجموع المشاريع المحدثة

- نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية.

للتصدي الى آفة الانقطاع المدرسي للأطفال التي ما فتأت تنتشر في شريحة التلاميذ بسبب عديد العوامل ومنها عدم قدرة العائلة على توفير الظروف واللوازم الأساسية للتمدرس والنجاح، تم ابرام اتفاقية شراكة مع وزارة التربية حول مقاومة الانقطاع المدرسي، مما سيمكن من تظافر الجهود لانتقاء الأطفال المهددين بهذ الظاهرة واعادتهم الى مقاعد الدراسة.

ومن المنتظر أن يمثل احداث موارد رزق لفائدة أمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي حلا لمقاومة تلك الظاهرة باعتبار تمكنهن من الانفاق على أطفالهن وتلبية حاجياتهم وعليه سيتم ابتداء من سنة2023 الى سنة 2025 تمكين 200 اما من مورد رزق

بنسبة ديمومة تتراوح بين**85%** و97 **%**أما عدد الأطفال المزمع اعادتهم الى مقاعد الدراسة فقد قدر سنويا ولمدة نفس الفترة بـــــقرابة 1500

المؤشر 6: نسبة الأسر ذات االوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية والتي تحسنت أوضاعها المعيشية وحافظت على ديمومتها

يتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية:

- نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية

- نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية

- نسبة ديمومة المشاريع الاقتصادية المسندة للأسر ذات الوضعيات الخصوصية.

سيعمل البرنامج على تطوير نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية حيث يقدر أن تبلغ 11% سنة 2023 و 17.5 %سنة 2024 و 6 %سنة 2025 .

وباعتبارتمسك العائلة بمورد رزق يقيها الارتداد الى الخصاصة، ينتظر أن يحافظ أغلبها على ديمومة مشاريعها، كما هو مبين باحصائيات السنوات الماضية،حيث ستتطور نسبة ديمومة المشاريع بالتوازي مع نسبة الأسر التي تحسنت أوضاعها المعيشية (نتيجة ديمومة المشروع)90% سنة2023 و95% سنة 2024 و 97% سنة 2025 .

- **بخصوص الهدف2: التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة**

المؤشر عدد2.1-1: الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي:

سيعمل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص خلال سنوات 2023 الى 2025 على الترفيع في المستفيدين بخدمات الإحاطة والتأطير والارشاد والتوجيه لفائدة الأسر من 85% الى 95% سنة 2025 وذلك بتغطية 350 بلدية بالبرامج (ملتقيات وحلقات نقاش) التي يضعها وينفذها خبراء مختصينبعد دراستهم لواقع الاسر بالمناطق المعنية. دون اعتبار الخدمات التي تسديها مراكز الارشاد والتوجيه الأسري لفائدة الأسر وأفرادها بكل من أريانة وجندوبة وباجة .

وسيتولى برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص ابتداء من سنة 2023 الاشتغال على برامج خصوصية لفائدة الأسر تتعلق بخدمات التأهيل للحياة الزوجية و خدمات المرافقة العائلية وذلك للمساهمة في التصدي الى ظاهرة الطلاق والتفكك الأسري وزرع قيم المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين داخل العائلة وحسن التصرف في الأزمات العاطفية والمادية التي يمكن أن يتعرض اليها الأزواج أو العائلة

وعليه ابتداء من سنة 2023 سيتم احتساب هذا المؤشر باعتماد النسب التالية:

- نسبة الأسر المنتفعة أفرادها بخدمات التأهيل للحياة الزوجية

- نسبة الأسر المنتفعة افرادها بخدمات المرافقة العائلية

- نسبة تمتع الأسر بخدمات الإرشاد والتوجيه الأسري.

المؤشر.1-2-2: نسبة النساء العاملات في ظروف هشة اللاتي يتم ادماجهن بمنظومة قانونية لتوفير العمل اللائق

يمثل توفير العمل اللائق للنساء والفتيات احدى شروط وآليات تحقيق المساواة بين شرائح النساء والفتيات ورفع التمييز بينهن.

و في هذا الاطار سيشتغل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص خلال سنوات 2023 الى2025على ادراج قرابة 4000 عاملة فلاحية بالضيعةمستهدفة،أي بنسبة انجاز تقدر بـ 100 %، ضمن منظومة تغطية اجتماعية،مكوناتها وشروطها لاحقا،

كما سيعمل البرنامج خلال السنوات المذكورة على تفعيل عقود الشغل للعمل المنزلي تطبيقا لأحكام القانون عدد 2020/37 حيث ينتظر أن يرتفع عدد ها في نهاية 2025 الى 4500 عقد بين المشغل والعاملة المنزلية .

المؤشر.1-2- 3:عدد القوانين والمراسيم والأوامر القرارات والمذكرات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني

بعد أن تم في سنة 2022 اصدار منشور مشتتركبين الوزارة ووزارة الصحة يتعلق بتعديل نظام اسناد الشهادة الطبية الأولية للتأكيد على مجانية الخدمة لضحية العنف القائم على النوعالاجتماعي وعلى اسنادها في غضون 48 ساعة حتى و ان كان القائم بالعنف ليس الزوج، يتنظر خلال سنوات 2023 الى 2024 دعم هذا التمشي حيث سيعمل البرنامج على الاشتغال قصد مصادقة الدولة التونسية على:

- الاتفاقية رقم 190 لسنة 2019 المتعلقة بالعنف والتحرش في فضاء العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

-الاتفاقية رقم 189 لسنة 2011 المتعلقة بعملة المنازل الصادرة عن منظمة العمل الدولية

-الاتفاقية رقم 183 لسنة 2000 المتعلقة بمراجعة اتفاقية حماية الأمومة الصادرة عن منظمة العمل الدولية..

كما سيعمل علىاصدار نص قانوني يتعلق بـــــ:

-عطلة الأمومة والأبوة الذي شرع في دراسته منذ 2020

- المساواة في الاجر بين المرأة والرجل في القطاع الفلاحي.

- مواصلة تمتع المرأة بالتغطية الاجتماعية(التامين على المرض) للقرين بعد الطلاق والى غاية حصولها على مورد رزق يغطي مصاريف العلاج للأمراض المستعصية خاصة.

المؤشر.1-2-4: نسبة النساءفي مواقع صنع القرار على المستوى الوطني

باعتبار أعمال الوزارة ومختلف الهياكل الحكومية والمنظمات الوطنية والأممية ومكونات المجتمع المدني المتعلقة بـالحث على مشاركة المرأة في أخذ القرار وصنعه وكذلك أعمالها المتعلقة بتنفيذ برامج وأنشطة تكوينية تهدف صقل كفاءات المرأة في مجال القيادة والريادة وتمكينها من تقنيات التفاوض والتحاور وأخذ الكلمة أمام العموم ينتظر أن تبلغ نسبة النساء في مواقع صنع القرار على المستوى الوطني حوالي 22%

- **الهدف 2-3: مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء.**

عن طريق الترفيع في نسبة تغطية الولايات بمراكز النساءوالفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن سيبلغ عددها 24 مركزا سنة 2025 بطاقة استيعاب تقدر بحوالي 315 سريرا موزعين على 24 ولاية يتم عن طريقها توفير خدمات الحماية للنساء والفتيات ضحايا العنف والأطفال المرافقين حيث ينتظر أن يتطور عدد المستفيدين الى 630 سنة 2022 الى 890 سنة 2023 و 1140 سنة 2024 و 1360 سنة 2025

يتم تقييم مدى تحقيق هذا الهدف من خلال مؤشرات قيس الأداء التالية:

-المؤشر2-3-1نسبة تطور عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء مقارنة بالسنة الماضية.

-المؤشر2-3-2 نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن

5- خطة العمل:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2023	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة / تمويل مانحين أجانب)

الهدف1-1:دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء والأسر في المناطق الحضرية والريفية	المؤشر**1.1.1: نسبة المشاريع رائدات الممولة مقارنة بما هو مبرمج سنويا**	%180	1/ تنفيذ خطة عمل اتصالية للتعريف بمكونات برنامج رائدات 2/الإحاطة بالباعثات قبل وبعد احداث المشاريع من قبل ممثلي البنوك الشريكة ومصالح المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة	تمويل مزدوج من ميزانية الوزارة ومن البنوك الشريكة
	المؤشر 2.1.1: نسبة مواطن الشغل "رائدات" المحدثة مقارنة بما هو مبرمج سنويا	%116		
	مؤشر 1-1- 3-: نسبة تطور المشاريع النسائية "رائدات"الصغرى والمتوسطة مقارنة بمجموع المشاريع المحدثة خلال السنة	%20	التشجيع ضمن الخطة الاتصالية على احداث مشاريع صغرى ومتوسطة والتعريف بخصائصها ومزاياها على مستوى التصرف والاقتصاد في كلفة الانتاج والربح	
	المؤشر 4.1.1:عدد المشاريع النسائية التي تعتمد سلاسل القيمة المحدثة سنويا.	عدد المجامع:10 عدد المشاريع الفردية: 100	حرص المندوبيين الجهوين والسلطات الجهوية على تشجيع النساء للإنتاج في مجال سلاسل القيمة	اعتمادات ميزانية الوزارة بنسبة هامة ودعم خارجي بنسبة ضعيفة
	مؤشر-1-1-5: موارد الرزق المحدثة لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وديمومتها	-عدد موارد الرزق المحدثة سنويا : 200 -نسبة ديمومة المشاريع مقارنة بجموع المشاريع المحدثة:95% - عدد التلاميذ المنتفعين بالعودة الى مقاعد الدراسة بالمناطق المنتفعة: 1500	تفعيل الاتفاقية المبرمة سنة 2022 بين الوزارة و وزارة التربية لمقاومة الانقطاع المدرسي	

	المؤشر 6.1.1:نسبة الأسر ذات االوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية والتي تحسنت أوضاعها المعيشية وحافظت على	-نسبة تطور عدد الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بمشاريع اقتصادية مقارنة بالسنة الماضية: 11%. -نسبة الأسر الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الإقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع الاقتصادية : 90%. -نسبة الأسر الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تحسنت أوضاعها الإقتصادية بعد انتفاعها بالمشاريع الاقتصادية : 90%	حرص المندوبيين الجهوين والسلطات الجهوية على تشجيع النساء للإنتاج في مجال سلاسل القيمة	ا ميزانية الوزارة تدعم خارجي بنسبة ضعيفة
الهدف1-2 :التمكين الاجتماعي للمرأة والفتاة والأسرة وتكافؤ الفرص وتعزيز المساواة	المؤشر..1-2-1: نسبة الأسر المنتفعة بخدمات التمكين الاجتماعي	90%	الحرص على تنوع خدمات التوجيه والإرشاد الاجتماعي حسب حاجيات الأسر الخصوصية بالجهة ووضعيتها المادية والاجتماعية	
	المؤشر.1-2-2: نسبة النساء العاملات في ظروف هشة اللاتي يتم ادماجهن بمنظومة قانونية لتوفير العمل الانق	- نسبة العاملات بالقطاع الفلاحي اللاتي تم ادراجهن بمنظومة تغطية اجتماعية:50% -عدد عقود الشغل المبرمة سنويا لفائدة العاملات بالمنازل:: 1000	تحديد الهياكل المتدخلة وضبط إجراءات عملها وشروط الانتفاع بالتغطية الاجتماعية من قبل العاملات الفلاحات. -نشر نموذج عقد العمل المنزلي بالرائد الرسمي للجمورية التونسية	ميزانية الوزارة

	المؤشر 1-2-3: عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارت والمناشير المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي على المستوى الوطني	02	مزيد تحسيس المتدخلين في المجال بمختلف الوزارات بأهمية الاعتماد على مقاربة النوع الاجتماعي مما يدفع الى مراجعة النصوص القانونية والترتيبية والتفسيرية حسب المقاربة المذكورة	ميزانية الوزارة مع دعم المنظمات الشريكة
	المؤشر 1-2-4: نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني	%22		
الهدف2-3: مناهضة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء.	-المؤشر2-3-1 : عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن المستفيدين بخدمات مراكز الايواء	890	تفعيل اقرارات الحماية من قبل قاضي الأسرة ومن قبل فرق مقاومة العنف ضد المرأة والطفل	ميزانية الوزارة
	-المؤشر 2-3-2: نسبة التغطية بمراكز إيواء النساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن	**%62.5**	-مواصلة تفعيل الشركات مع المجتمع المدني في مجال احداث مراكز إيواء النساء ضحيا العنف	

البرنامج 2: برنامج الطفولة:

1-أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية:

يتسم واقع الطفولة **بتفاوت جهوي وطبقي وبين الجنسين وبين الفئات فيما يتعلق بالنفاذ وضعف التغطية بخدمات الطفولة المبكرة والحماية** ونستشف ذلك من خلال المعطيات الاحصائية التالية:

- بلغ عدد السكان11718881 نسمة سنة 2020 منهم 3464274 طفلا مقسمين 1937829 ذكور متجاوزا بذلك عدد الاناث البالغ 1826446
- تمثل نسبة الأطفال في سن ما قبل المدرسة في سن 3 سنوات 37 % ، وترتفع إلى 67 % في سن 4 سنوات، لتصل إلى 86 % في سن 5 سنوات.
- بلغ معدل نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة 51 % ذكور مقابل 49 % اناث و بلغت نسبة الالتحاق في الوسط الريفي في سن 3 سنوات 13,7%مقابل 47,4% في الوسط الحضري ويرجع ذلك الى تسجيل فوارق على **مستوى المعيشي للأسر والمستوى التعليمي للوالدين**

وخاصة للأم حيث تكون فرص الالتحاق أفضل عندما تكون أحوال الأسرة أوفر حظًا اجتماعيًا واقتصاديًا(61,9%)، في حين تكون الفرص أضعف في الأسر التي تنتمي إلى الشرائح الاجتماعية الأفقر (7,5 %). كما تنخفض نسبة الالتحاق الى 5% **عند عدم تلقي الأم أي تعليم**، وترتفع الى 58% عندما تكون قد التحقت بالتعليم العالي (احتمال نسبة أعلى بـ 12,5 مرة).

- نقص خدمات الطفولة المبكرة والتربية ما قبل المدرسية **لفائدة أطفال العاملات بالمؤسسات الصناعية** بالمناطق الصناعية حسب دراسة الجدوى للمشروع النموذجي مع(unicef et giz)

-الأطفال الذين لم يلتحقوا بخدمات التعليم الجيد وذي جودة في سن 3-5 سنوات **هم أكثر عرضة لتفاقم مشاكل الإنقطاع والتسرب المدرسي** حيث بينت الدراسة حول الأطفال غير المتمدرسين مع منظمة اليونسيف 2015أن قرابة 73 % من الأطفال اللذين زاولوا دراسة ما قبل مدرسية لم ينقطعوا عن الدراسة ولم يواجهوا صعوبات في التعلم بالمرحلة الإبتدائية

وتحقق التربية ذات الجودة بمؤسسات الطفولة المبكرة نجاعة وفاعلية لمنظومة التربية والتكوين حيث:

- تساهم في ترشيد المصاريف الأسرية والنفقات العمومية نتيجة تحسن التحصيل المدرسي للأطفال مع انخفاض في نسب الرسوب وفي نسب الانقطاع المدرسي المبكر...

- تزيل الفوارق بين الأطفال المنتمين لعائلات مرتفعة الدخل والعائلات الفقيرة والفوارق بين الذكور والإناث بما أنها تمنحهم المساواة عند الانطلاق في الحياة المدرسية.

- تحسن على مستوى صحة المواطن ذلك أن التمكُّن المبكر للطفل من الممارسات والكفاءات المرتبطة بالصحة والثقافة تحصنه لاحقا على المستوى الصحي والبيئي وتقيه من السلوكات المحفوفة بالمخاطر و الممارسات المرتبطة بكل أشكال العنف.

- **عدم المساواة و تكافؤ الفرص بين فئات الاطفال من ذوي الاحتياجات** الخصوصية وضعف نسبة إلتحاقهم بخدمات الطفولة المبكرة حيث بلغ عدد الأطفال الحاملين لمختلف الإعاقات برياض الأطفال 607 طفل في مستهل السنة التربوية 2021/2020 من بينهم 68 طفل مصاب بطيف التوحد منهم 26 طفلة و 42 طفل ،

كما تشكو السياسة العمومية للطفولة **من :**

- **ارتفاع منسوب العنف المسلط على الأطفال** حيث يفيد التقرير الوطني حول وضع الطفولة لسنة 2020-2021 ان:

- الاشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة قد ارتفعت من 15202 اشعار سنة 2020 الى 17069 سنة 2021 منهم 8043 اشعار للفتيات أي بنسبة 47% مقابل 53% ذكورا
- تنوع مؤشر الاطفال الضحايا من بينهم فتيات سنة 2021:
  - ✓ العنف الاسري بلغ عدد 8473 منهم 4007 عنف ضد الفتيات
  - ✓ عدد الاطفال المتعهد بهم من قبل الوحدات الأمنية بلغ 8473 طفل منهم 4230 طفلة
  - ✓ **العنف المادي** 5267 منهم 3237 طفلة،
  - ✓ **العنف المعنوي** 1894 منهم 1252 ذكور،
  - ✓ **العنف الجنسي** 1178 منهم 922 ذكور،
  - ✓ **العنف الاقتصادي** 134 منهم 95 طفلة،
  - ✓ **العنف الالكتروني** 16 منهم 12 طفلة،

- يعتبر التقصير البين في التربية والرعاية أهم صنف من أصناف التهديد بنسبة 27.91% (حسب التقرير الاحصائي لنشاط مندوبي حماية الطفولة لسنة 2021).

- **تنامي ظاهرة الإنتحار خاصة في صفوف الأطفال الإناث** إذ رصدت مصالح المندوبية العامة لحماية الطفولة 400 محاولة انتحار في صفوف الاطفال خلال سنة2019 منهم 315 إناث وبلغت 224 محاولة انتحار سنة 2020 منهم 159 إناث، و 194 محاولة سنة 2021 منهم 134 إناث. ويرتبط أغلب هذه المحاولات بالنسبة إلى الاطفال والمراهقين بالإدمان على بعض الالعاب على شبكة الانترنات وعن التفكّك الأسري والعنف المسلط على الأطفال داخل الأسرة.

2-الإشكالية ذات الأولوية:

من بين مجموع الإشكاليات المطروحة بالنسبة للسياسة العمومية للطفولة فقد تم تحديد الإشكاليات التي تعتبر ذات أولوية خلال الثلاث السنوات القادمة وهي كالأتي:

- ❖ تفاوت جهوي وطبقي وبين الجنسين و بين الفئات فيما يتعلق بالنفاذ وضعف التغطية بخدمات الطفولة المبكرة الدامجة
- ❖ ارتفاع منسوب العنف و التهديد المسلط على الأطفال

3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

لتجاوز الإشكاليات ذات الأولوية سيتم خلال السنوات الثلاثة القادمة 2023-2025 الإعتماد على الأهداف الإستراتيجية والمؤشرات التالية:

المؤشرات	الوحدة	تقديرات 2022*	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
الهدف : تيسير النفاذ لخدمات الطفولة المبكرة و الحماية على قدم المساواة بين الجنسين وبين الفئات					
المؤشر: نسبة التغطية بخدمات رياض الأطفال العمومية والخاصة	%	41	42.5	44	45.5
	عدد الأطفال الإناث	117704	123365	134911	152626
	عدد أطفال العائلات محدودة الدخل المنتفعين بخدمات رياض الأطفال	15911	20000	22500	25000
الهدف : مناهضة كل اشكال العنف و التهديد المسلط ضد الاطفال					
المؤشر: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة	%	99.5	99.6	99.7	99.8
المؤشر: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتيانا	ذكور%	11.5	12	12.5	13
	إناث%	11.5	12	12.5	13
المؤشر: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي (إناث و ذكور)	%	72	73	74	76
	ذكور%	40	40.5	41	41
	إناث%	32	32.5	33	35

4- التحليل:

-ان الترفيع في نسب التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة من 41 % سنة 2022 الى 45.5% سنة 2025 يستوجب العمل على تفعيل هذا الحق بين جميع الجهات والفئات وبين الاناث والذكور حيث ياسس هذا الحق في التربية والاندماج الاجتماعي وتقليص الفوارق وذلك بتكريس الحق بتغيير الانماط الاجتماعية والمعتقدات الخاطئة حول النوع الاجتماعي من خلال وضع برامج تعمل على غرس روح المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص بين الجنسين منذ السنوات الأولى من خلال برامج بيداغوجية حديثة ومتطورة

-أما بالنسبة للهدف الثاني والمتعلق بالنهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد فسيتم قياسه من خلال:

- نسبة التعهد بوضعيات الأطفال المهددين والاطفال في خلاف مع القانون من بين مجموع الاشعارات الواردة، والتي من مؤمل أن تشهد تطور لتبلغ 99.8 سنة 2025 مقابل 99.5 سنة 2022 وذلك نتيجة العمل على احداث خدمات قرب للمواطن في الولايات ذات الكثافة السكانية العالية من خلال تركيز مكاتب جهوية ثانية بكل من ولاية تونس، نابل، سوسة، صفاقس، مدنين.
- نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيات وفتيانا ترتبط أساسا بمدى إدماجهم سواء بالعائلة أو الشغل أو الزواج، وحيث أنه بسبب الصعوبات الاقتصادية والمالية وتنامي ظاهرة الفقر فان الادماج بالعائلة لن يشهد تطورا كبيرا كما أن الادماج بالتشغيل ويبقى الإدماج بالزواج من أقل النسب تطورا مقارنة بالإدماج بالعائلة أو بالتشغيل لارتفاع مصاريف الزواج ورغبة الأطفال في مواصلة الدراسة أو دخول سوق الشغل وهو ما يفسر بلوغ نسبة تطور ضعيفة تقدر ب 13% في غضون سنة 2025 مقارنة ب11.5% في سنة 2022
- نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي حيث يعمل البرنامج على الترفيع في نسبة الأطفال المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي خلال السنوات القادمة لما للأسرة من دور كبير في التعهد بأبنائها خاصة أطفال الأسر التي تشكو عجزا ماديا بالأساس ومزيد تأهيلها للتعهد بأبنائها من خلال تطوير الروابط الأسرية والتكثيف من زيارات المتابعة. وحيث بلغ نسبة

الأطفال المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي % 76 خلال سنة 2025 مقارنة بسنة 2022 بنسبة % 72.

5- خطة العمل:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	دعائم الأنشطة	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة/ تمويل مانحين أجانب)
الهدف : النهوض بنمـــاء ورفـــاه الأطفـــال فتيـــات وفتيانا	نسبة التغطية برياض الأطفال العمومية والخاصة	42.5	▪ وضع مخطط لتقييم ومتابعة مدى تنفيذ الإستراتيجية المتعـــددة القطاعـــات لتنميـــة الطفولة المبكرة	**التنشيط التربوي والاجتماعي والطفولة المبكرة:** ▪ احـداث روضـة أطفـال عموميـة بمشـرق الشـمس بولايـة القصـرين والتـي تشهد نسب التحاق ضعيفة ولا تنتصب بها رياض الأطفال الخاصة، ▪ مواصـلة تهيئـة وتجهيـز ريـاض الأطفال البلدية ▪ تهئية رياض الأطفال العمومية ▪ تسـويغ 4 ريـاض أطفـال مهيئـة ومجهزة حديثا في نطاق دعم الشراكة بين القطـاع العـام والخـاص لفائـدة الإطـارات التربويـة المختصـة والعاطلـة عـن العمـل بالمنـاطق الصـناعية لتوظيفهـا فـي نطـاق إرسـاء مفهـوم المسـؤولية المجتمعيـة ومشاركة جميع الأطراف و تقريب خدمات الطفولة المبكرة للنساء العاملات بالمناطق الصناعية ▪ مرافقـة المؤسسـات الخاصـة المتضررة من تداعيات انتشار كوفيد 19من أجـل جدولـة ديونهـا المتخلـدة لـدى البنـك التونسي لتضامن الاجتماعي نتيجة من اجل ضمان أكثر لديمومة نشاطها، ▪ تكفل الوزارة بخلاص معاليم إدماج 300 طفل من المصابين باضطرابات طيف التوحد برياض الأطفال الدامجة في إطار	ـميزانية الدولة ـميزانية الدولة ـميزانية الدولة ـتمويل مانحين (اليونسيف-giz- التعاون الإيطالي- التعاون الألماني kfw ـالقطاع البنكي bna) ـميزانية الدولة

				ضمان حق الطفل ذو الحاجيات الخصوصية من التمتع بتربية ما قبل المدرسة وذلك في إطار مبدأ المساواة (نسبة إدماج أطفال التوحد) ▪ الترفيع من عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج "روضتنا في حومتنا "الى 15 ألف طفل لضمان حق كل الطفل في الإلتحاق برياض الأطفال في جميع معتمديات وعمادات تراب الجمهورية، ▪ استغلال 4 مراكز طفولة مبكرة في نطاق دعم الشراكة بين القطاع العام بالمناطق الصناعية لدعم تشغيلية المرأة ودفع المبادرة الخاصة مع الشباب العاطل عن العمل ▪ تعميم برامج مرافقة الأولياء وتكوينهم	-ميزانية الدولة -تمويل مانحين (اليونسيف)
الهدف : النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد	المؤشر: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة	99.6	▪ مذكرات لمندوبي حماية الطفولة حول: - التعهد بحالات الاستغلال الجنسي للأطفال واعتياد سوء المعاملة. - تنظيم طرق التعهد بالأطفال في حالات الإهمال والتشرد. - التعهد بالأطفال في خلاف مع القانون - التعهد بالأطفال المولودين خارج إطار الزواج والأطفال الفاقدين للسند العائلي - التعهد بالأطفال المعتدى عليهم - حول استغلال الفتيات في العمل المنزلي.	<u>أنشطة مندوبي حماية الطفولة:</u> ▪ وضع قاعدة بيانات بالأطفال المهددة مصنفة حسب الإناث والذكور ▪ اعداد خطة عمل جهوية في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل.	DCAF- -ميزانية الدولة
	المؤشر: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا	12	▪ مزيد العمل على إدماج الأطفال بالتشغيل بإبرام اتفاقيات مع الوزارات لدعم الأطفال المكفولين خلال الانتدابات.	<u>رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي</u> <u>رعاية الأطفال وإدماجهم</u> ▪ تجويد متابعة الأطفال المكفولين على	ميزانية الدولة

			▪ إعداد وتحيين مشاريع الحياة الخاصة بكل طفل منذ قبوله بمؤسسة الرعاية ▪ متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل ▪ إعداد الطفل والعائلة للإدماج ▪ مشروع أمر إرساء المجلس الأعلى للطفولة	جميع المستويات النفسية، الدراسية، العائلية والصحية وتكثيف الزيارات.	
	المؤشر: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي	73		رعاية الأطفال وإدماجهم ▪ تكثيف زيارات المتابعة الخاصة بالأطفال المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي ▪ الترفيع في عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي	ميزانية الدولة

البرنامج 3: برنامج كبار السن

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية:

تتمثل التوجهات العامة لبرنامج كبار السن في دعم مكانة كبار السن في الحياة العامة وتثمين خبراتهم وكفاءاتهم من ناحية، ومساعدة المعوزين منهم ومحدودي الدخل وذوي الاحتياجات الخصوصية على تلبية حاجياتهم الأساسية من خلال تعزيز الخدمات المقدمة لهم داخل أسرهم وبمؤسسات الرعاية نساء ورجالا على حد السواء.

يشهد المجتمع التونسي تحولات ديمغرافية تبرز أهمها على مستوى:

- تدرج التركيبة العمرية للسكان نحو التهرّم السكاني: إذ من المتوقع أن تصل نسبة كبار السن من المجموع العام للسكان حوالي 20 %بحلول سنة 2036، أي بحساب شخص من كل خمسة أشخاص فوق سن الـ 60 مقارنة بشخص واحد من كل11 شخصا سنة 2004.
- تطور عدد كبار السن حسب الفئة العمرية (2014-2018):ارتفعت نسبة كبار السن من

المجموع العام للسكان من 11.4 %سنة 2014 إلى حدود 13 % سنة 2018، ليتم تسجيل زيادة في صفوف هذه الفئة العمرية قدرت بنسبة 19,52 %، وتجدر الإشارة إلى:

- تسجيل أعلى نسبة زيادة للفئة العمرية (65-69) بلغت حوالي 41%،
- تليها الفئة العمرية (60-64) بنسبة 21 %،
- في حين وصلت نسبة زيادة عدد كبار السن الذين تفوق أعمارهم 70 سنة حوالي 8.5 %.

- التأنيث التدريجي لظاهرة التهرّم السكاني: والذي يتبلور من خلال تزايد الفجوة بين الجنسين في السنوات القادمة:والتي من المتوقع أن تصل إلى حدود 07 نقاط بحلول سنة 2044.وتسجيل زيادة عددية للإناث مقارنة بالذكور على مستوى مؤشر أمل الحياة عند الولادة: حيث وصل العمر المتوقع للنساء78,1 سنة في 2017، في حين لم يتجاوز عدد الرجال 5, 74في نفس السنة، مما ينبئ بظهور فئة من المسنّات يعشن بمفردهن (أرامل أو مطلقات أو فاقدات للسند العائلي) وهو ما يفرض التوجه نحو تعديل السياسات والبرامج حتى تستوعب حاجياتهن المتغيرة بحسب الوضع الصحي أو الحالة الزواجية.

وهذا ماساهم في **بروز الاشكاليات التالية**:

1) تعدد المخاطر الصحية في مرحلة الشيخوخة:تشهد تونس على غرار بلدان العالم تحولا وبائيا تميّز بازدياد انتشار الأمراض المزمنة وغير السارية في مرحلة الشيخوخة.

2) تفاقم المشكلات الاجتماعية ونقص الموارد المادية:

أهمها مشكلة إعالة كبار السن:

يرتبط مفهوم الإعالة بقدرة المجموعة السكانية النشيطة على تحمّل تكلفة الحياة للفئات العمرية الأخرى التي لا تعمل، وعليه فإن إشكالية إعالة كبار السن سوف تمثل أحد تحديات العقود القادمة وذلك في ظل:

-تسجيل الزيادة العددية لفئة المسنين من المجموع العام للسكان.

-تواصل ارتفاع نسبة تبعية كبار السن المقدرة بـ 11.5 % سنة 1966، ومن المتوقع أن تبلغ 31.8% سنة 2034.

3) ارتفاع عدد كبار السن الذين يعيشون تحت خط الفقر:

تشير الأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي (حتى موفى شهر سبتمبر 2021) إلى أن حوالي 37.5 %من كبار السن المسجلين بمنظومة الأمان الاجتماعي يعيشون تحت خط الفقر

ويتوزعونكما يلي:

-الإناث 53.89%،

-الذكور46.11%.

كما تبين البيانات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء أن المصادر الأساسية لدخل المسنين مقتصرة على جرايات التقاعد والمساعدات الاجتماعية للدولة، حيث تقدر نسبة المنتفعين بها بـــ62.75 % في حين تقدر نسبة المسنين الذين لا دخل لهم بـــ37.25 % من مجموع كبار السن سنة 2014.

وبالتالي يعتبر الفقر في مرحلة الشيخوخة نتاجا لانعدام الدخل وتدني جرايات التقاعد وهو ما يحيل إلى بروز فئتين من الفقراء في صفوف كبار السن:

-كبار السن الفاقدين للدخل: العاجزين عن توفير الحد الأدنى من المال لسدّ حاجياتهم الأساسية.

-كبار السن والمتقاعدون ذوي الدخل المحدود: الذين أصبحت مواردهم ومداخيلهم لا تفي بحاجياتهم.

4) تراجع التضامن الأسري والتقلص في وظائف الأسرة:

أصبحت الأسر التونسية تعاني من ضغوط اقتصادية واجتماعية أثرت سلبا على الدور الهام لشبكات التكافل الأسري في توفير الرعاية التلقائية لكبار السن، وهو ما يتجلى من خلال:

- تنامي ظاهرة "الأسر المتخلية" عن مسنيها وانسحابها التدريجي من أداء وظائفها الرعائية تجاههم والذي يرجع أساسا إلى:

- تخلي بعض الأسر عن وظائفها لفائدة مؤسسات بديلة (رغم نقص عددها ومحدودية طاقة استيعابها)، والتي لم تنجح في المحافظة على كامل الرصيد العلائقي والأخلاقي القادر على ضمان الانسجام الأسري والاندماج الاجتماعي لكبار السن.

- تراجع المكانة الاجتماعية لكبير السن في ظل:
  - ✓ تدني جرايات نسبة هامة من المتقاعدين.
  - ✓ وجود فئة من كبار سن لا تتمتع بالتغطية الاجتماعية خاصة منهم المسنات.
  - ✓ وجود نسبة هامة من كبار السنّ والمتقاعدين الذين يعيشون هشاشة اجتماعية واقتصادية تتجسد في عجزهم عن تلبية احتياجاتهم الأساسية إلى جانب تدني فرص نفاذهم إلى الخدمات وانتفاعهم بها نظرا لقلة وفرتها وتدني جودتها، وهو ما فرض على نسبة هامة من كبار السن نمط حياة مرهق وصعب.

- ارتفاع منسوب العنف المسلط على كبار السن في الآونة الأخيرة وهي ظاهرة مسكوت عنها نوعا ما في مجتمعنا التونسي: إن الزيادة السريعة في عدد السكان من كبار السن والمرور بجائحة كوفيد 19 أديا حتما ارتفاع ظاهرة سوء المعاملة لدى كبار السن حيث تعهدت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن منذ سنة 2021 إلى موفى شهر ماي 2022 بـ 258 حالة مسن تعرضوا لحالات عنف.

2- الإشكالية ذات الأولوية:

ولئن تعتبر مظاهر الهشاشة لدى كبار السن قاسما مشتركا بين النساء والرجال المنتمين للفئات الاجتماعية الهشة، فإنها تبدو أكثر **حدة لدى النساء كبيرات السن** وتجعلهن أكثر عرضة من الرجال لمختلف أنواع ومخاطر العنف ونخص بالذكر الاشكاليات التالية:

- **كبيرات في السن يعشن فرادى (دون عائل) وتعانين من عدة أمراض.**
- **ظاهرة العنف المسلط على كبار السن**

3-تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة:

يعتمد برنامج كبار السن على مقاربة **المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز**، قصد بناء مسار نمو شامل أكثر عدلا وإنصافا بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بصفة عامة **وبين الجنسين بصفة خاصة.**

ومن أهم الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكاليات سالفة الذكر:

- **ضمان ظروف عيش ملائمة لكبير السن**
- **حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد.**

كما سيقع خلال السنوات القادمة العمل على ادراج مؤشر جديد يعنى بمشاركة كبار السن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية حيث يتعذر على الإدارة حاليا العمل على تحقيق هذا المؤشر لعدم توفر المعطيات الإحصائية والاعتمادات المالية اللازمة.

الهدف: ضمان ظروف عيش ملائمة لكبير السن:					
المؤشرات	**الوحدة**	**تقديرات 2022***	**تقديرات 2023**	**تقديرات 2024**	**تقديرات 2025**
- عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة: - نساء:104 - رجال:29	كمي/عدد	170	200	240	280
الهدف : حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف والتهديد.					
- نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن	نسبة	% 68	%95	%96	%97

4- التحليل :

وسيتواصل العمل خلال السنوات القادمة على الرفع من هذا المؤشر من 180 سنة 2023 الى 220 مكفول سنة 2025 وذلك من خلال مزيد التعريف بهذا البرنامج مركزيا وجهويا عبر وسائل الإعلام ومن خلال بث ومضات اشهارية ونشر معلقات تعرف بالإيداع العائلي لكبار السن.حيث ان 78 % من كبار السن المدعين بعائلات بديلة هم من النساء وللتقليص من هذه الفوارق سيتم تدعيم القدرات الرعاية للأسر الطبيعية والبديلة على احتضان مسنيها رجالا ونساءا على حد السواء.

أما بالنسبة للهدف الثاني "التعهد بالاشعارات المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن" والذي من المامول ان تصل نسبته الى 97 %سنة 2025،

وهذا يستوجب مزيد العمل خلال السنوات القادمة على مناهضة كل أشكال سوء معاملة كبار السن مع الالتزام الكامل بمقاومة جميع أشكال العنف المسلط ضدهم وضمان رعايتهم في بيئة آمنة ودامجة ومزيد الحرص على تجسيد أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وذلك في إطار اعتماد مقاربة قائمة على النوع الاجتماعي تولي اهتماما خاصا بالمرأة كبيرة السن التي قد تعاني إضافة إلى ظاهرة العنف المسلط عليها من حالات العيش فرادى دون عائل ومن المعاناة من عديد الأمراض.

5- خطة العمل:

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2023	الأعمال (الأنشطة وغيرها)	مصدر الاعتمادات المخصصة (ميزانية الدولة / تمويل مانحين أجانب)	دعائم الانشطة
ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن	عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة	200 مسنا ومسنة	- تنظيم 3 حملات توعية للتعريف ببرنامج الإيداع العائلي على مستوى مركزي وجهوي. - تنظيم 24 ملتقى جهوي حول برنامج الإيداع العائلي لفائدة الجمعيات والمتدخلين في مجال كبار السن بكل مندوبية جهوية. - طباعة 1000 مطوية للتعريف بالبرنامج بث ومضة اشهارية.	منظمة المرأة العربية وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA	- جلسات عمل مكثفة عن بعد حوالي 15 جلسة) مع الوحدات العملياتية و03 جلسات حضورية.
			- الترفيع في المنحة المسندة من 200 د إلى 350 د لتشجيع العائلات على احتضان كبار السن. - استقطاب أكبر عدد من العائلات الحاضنة لكبير السن وبلوغ 220 مسن سنة 2025.	ميزانية الدولة	تكثيف الزيارات الدورية للعائلات الكافلة لمسنين بمعدل زيارة كل شهر.
حماية كبار السن نساء ورجالا من	نسبة التعهد بالإشعارات		- التشجيع على الإبلاغ عن حالات العنف المسلط على كبار السن، ووضع رقم أخضر على ذمة كبار السن للإشعار في حالة تعرضهم للعنف. - دعوة إعلام القرب لمناصرة حقوق كبار السن والمشاركة في منابر تلفزية وإذاعية.	تمويل مانحين أجانب	إصدار مجلة حقوق كبار السن
			- التنسيق مع وزارة الصحة بخصوص البرنامج الوطني للصحة النفسية لكبار السن، - العمل على ترسيخ ثقافة العناية بكبار السن المصابين	تمويل مانحين أجانب	تنظيم لقاء مشترك بين الوزارة ووزارة

كل أشكال العنف والتهديد	المتعلقة بحالات التهديد المسلط على كبار السن	%96	بالأمراض العقلية والنفسانية، تكثيف برامج التوعية ووضع خطة اتصالية للتوعية بالاحتياجات الصحية الخصوصية للمسنين سواء في أوساط مقدمي الخدمات الصحية أو لدى عموم الناس، - بث ومضة اشهارية حول سوء معاملة كبار السن.		الصحة في الغرض

I - الإشكاليات والمقترحات:

من أهم **الصعوبات** التي تعيق عملية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي بالبرنامج:

- غياب الإرادة لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي،
- غياب الوعي بقضايا النوع الاجتماعي،
- غياب الاحصائيات حول النوع الاجتماعي،
- غياب الخطط الاتصالية،
- غياب الخطط التنفيذية القطاعية لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي.

ولتجاوز التحديات المطروحة يقترح ما يلي:

- الدعم السياسي،
- التحسيس والإعلام والاتصال والمناصرة من اجل اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي،
- التزام وانخراط الوزارات،
- تشبيك ومأسسة العمل مع مجلس النظراء،
- دراسات قطاعية وبيانات إحصائية ومعطيات تراعي النوع الاجتماعي،
- اعداد مرجعية انشطة مراعي للنوع الاجتماعي،
- تدعيم قدرات رؤساء البرامج في مجال النوع الاجتماعي،
- تبادل الخبرات والمعارف وأفضل الممارسات والتجارب بين الدول والأطراف والمنظمات،
- نشر ثقافة الرصد ورفع الفوارق بين المرأة والرجل،
- تشريك باقي المتدخلين في تنفيذ الميزانية (مراقب المصاريف العمومية والمحاسب العمومي) وإعداد الميزانية (متصرف وزارة المالية).